جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم ٢٣

دور القطاع الخاص فى التنمية

معهد التخطيط القومى - مركز التوثيق
مسلسل
رقم تصنيف

نوفمبر
١٩٨٣

معهد التخطيط القومى - مركز التوثيق
مسلسل
رقم التصنيف

" بسم الله الرحمن الرحيم "

تقديم

تعتبر قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاغل الأول الذى تواجهه مصر حاليا • ويرجع ذلك بسبب العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى يواجهها المجتمع بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التى مر بها خلال الفترات الزمنية السابقة •

وخلال الفترات الزمنية السابقة عاشت التنمية الاقتصادية والاجتماعية مراحل مختلفة لها سماتها الواضحة •

فخلال الفترة السابقة لثورة يوليو ١٩٥٢ كانت الزراعة تسيطر على الاقتصاد المصرى • غير أن هذا لايعنى عدم وجود قطاع الصناعة التحويلية • فخلال تلك الفترة بذلت العديد من المحاولات لتشجيع الصناعة التحويلية حيث نجح بنك مصر فى تنمية الصناعة القومية مثل الغزل والنسيج • وفى أواخر الثلاثينات حققت مصر الاكتفاء الذاتى للعديد من السلع الصناعية •

ولقد كانت السمة الأساسية لتلك الفترة هى أن القطاع الخاص تولى مسئولية التنمية الاقتصادية •

ولقد تميزت فترة مابعد ثورة يوليو بمساهمة الحكومة المباشرة والفعالة فى تنفيذ المشروعات الاقتصادية وبصفة خاصة المشروعات الصناعية • وبصدور قانون الاصلاح الزراعى بدأ القطاع الخاص يتخذ موقف الترقب والتردد فى المساهمة فى عملية التنمية الاقتصادية وبصفة خاصة فى المجال الصناعى وان كان قد ظل المهيمن على النشاطات الاقتصادية • وقد اتسمت الفترة مابين العقد الستينى والسبعينى بسياسة اقتصادية جديدة قوامها هيمنة الدولة على الاقتصاد القومى حيث تم تأميم المنشآت الصناعية كبيرة الحجم وعدد من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم • وفى نفس الوقت امتدت سياسة التأميم لتشمل

مجالات أخرى كالمواصلات والبنوك . وفى ظل هذه السياسة الجديدة التى اتسمت بالتأميم والأخذ بالتخطيط كأس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تضاءل دور القطاع الخاص فى مجال التنمية الاقتصادية .

خلال العقد السبعينى حدث تحول جديد فى مسار الاقتصاد المصرى . فعلى ضوء الصعاب والمشاكل التى تراكمت خلال نهاية العقد الستينى والمتغيرات الدولية رأت الدولة أن تسلك مسارا جديدا فى السبعينات قوامه اتاحة الفرص من جديد للقطاع الخاص المحلى والاجنبى كى يقوم مع القطاع العام بالمشاركة الفعالة فى الاسراع بمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع عدم الاخلال بالاعتماد على التخطيط كأس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد كان من أهم سمات السياسة الجديدة الرابعة الى تشجيع القطاع الخاص أن أصدرت الدولة العديد من التشريعات وفى مقدمتها قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة — القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ . ولقد تضمن هذا القانون العديد من المزايا والتسهيلات للمستثمرين المحليين والأجانب للدخول فى ميادين الاستثمار التى تحددها الحكومة .

وعلى ضوء هذه المتغيرات الجديدة فى السياسة الاقتصادية والرامية الى تشجيع القطاع الخاص ، فانه أصبح مهما أن تجرى دراسة عن القطاع الخاص .

والدراسة الحالية التى قام بها مركز التخطيط الصناعى تتناول هذا الموضوع وانه لمن المهم أن نوضح أن البيانات والاحصاءات المتعلقة بالقطاع الخاص يشوبها الكثير من القصور وهو ماشكل عبئا على الدراسة الحالية وجعلها تتم فى حدود البيانات والاحصاءات المتاحة كخطوة أولى على الطريق .

مدير المعهد بالتفويض

(أ.د . محمد عبد الفتاح منجى)

المحتويـــات

الفصل الأول

مركز القطاع الخاص في الاقتصاد المصرى ١٩٧١ـ١٩٨٠

صفحة

١ـ مقدمـة ١

٢ـ مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد المصرى حسب النشاط ١

٢ـ١ـ العمالة ١

٢ـ٢ـ الاجور ١٣

٣ـ مساهمة القطاع الخاص الصناعى فى الصناعة التحويلية ٢٠

٣ـ١ـ القطاع الخاص الصناعى التقليدى . ٢٠

٣ـ٢ـ القطاع الخاص الصناعى الخاضع لقانون الاستثمار ١٩٧٣/٤٣ ٦١

٤ـ خاتمـــة ٦٩

الفصل الثانـــى

القطاع الخاص فى الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ـ٨٦/١٩٨٧

١ ـ مقدمة ٧٣

٢ـ القطاع الخاص فى الخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٣ ـ ٨٦/١٩٨٧ ٧٤

٣ـ تقديرات استثمارات القطاع الخاص فى الخطة وتوزيعها على الأنشطة . ٧٦

٤ـ القطاع الخاص فى الخطة السنوية ٨٢/١٩٨٣ ٨١

٥ـ بعض الأهداف لنشاط القطاع الخاص فى القطاعات الاقتصادية المختلفة . ٨٢

٦ـ خاتمة . ٨٤

الفصل الثالث

أسس اختيار أنشطة القطاع الخـــــاص

صفحة

١ــ مقدمـــة ٨٦

٢ــ التوازن فى القطاع الخاص• ٨٧

٣ــ الاطار العام لقياس الكفاءة الاقتصادية للقطاع الخاص ٩٦

٤ــ الكفاءة الاقتصادية للقطاع الخاص• ١٠٢

٥ــ خاتمـــة ١١٦

الفصل الرابـــع

المشروعات والسلع الأكثر ملاءمة لطبيعة القطاع الخاص

١ــ مقدمة ١١٩

٢ــ المشروعات الملائمة للقطاع الخاص فى قطاعات الاقتصاد القومى • ١٢٠

٣ــ بعض أنواع السلع التى يمكن للقطاع الخاص انتاجها بوحدات المجمع الصناعى • ١٢٢

الفصل الخامـــس

السياسات والدراسات المقترحة لحفز القطاع الخـــــاص

للمشاركة فى المجال الانتاجـــــى

١ــ مقدمة ١٢٧

٢ــ السياسات ١٢٨

٣ــ الدراسات المقترحة والحد الأدنى الكمى والكيفى من البيانات والاحصاءات اللازم اعدادها • ١٤٨

فريق البحـــث

السيد الاستاذ الدكتور / محمد عبد الفتاح منجـــى } الاشراف العام على الدراسة
السيد الاستاذ الدكتور / فوزى رياض فهمـــــى }
السيد الاستاذ الدكتور / ممدوح فهمى الشرقـــاوى منسق الدراسة
السيد الاستاذ الدكتور / فتحى الحسينى خليـــل
السيد الاستاذ الدكتور / رأفت شفيـق بســـادة
السيد الدكتور / ثـــروت محمـــد علـــى
السيد الدكتور / محمد عبد المجيـــد الخلـــوى

بالاضافة الـى ..

السيد الدكتور / أنـــور الهـــــوارى

((الفصل الاول))

مركز القطاع الخاص فى الهيكل الاقتصادى
(١٩٧١ ــ ١٩٨٠)

١ــ مقدمـــة :

لقد اشرنا من قبل الى السياسات الاقتصادية التى عاشها القطاع الخاص خلال الفـــترات الزمنية السابقة • ولما كانت فترة بداية السبعينات قد اتسمت بتقديم العديد من التسهيـــلات للقطاع الخاص ، فان الفصل الحالى يتناول بالتحليل مركز القطاع الخاص فى الاقتصاد المصـــرى خلال الفترة ١٩٧١ ــ ١٩٨٠ ، وذلك بهدف الوصول الى مدى ما حققه هذا القطاع مـــن مساهمة فى مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية •

وفى ظل محدودية البيانات والاحصاءات المتعلقة بالقطاع الخاص فان هذا الفصل يتنـاول مساهمة القطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى حسب النشاطات والتى تقتصر على العمالة والاجور • يلى ذلك مساهمة القطاع الخاص الصناعى فى الصناعة التحويليه •

٢ــ مساهمة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى حسب القطاع :

٢ــ١ : العماله :

١ــ اهمية القطاع الخاص فى خلق فرص العمل خلال الفترة ٧٣ ــ ١٩٨١/٨٠ :

لقد لعب القطاع الخاص دورا واضحا فى توفير فرص العمل فى الاقتصاد المصرى خـــلال الفترة ٧٣ ــ ١٩٨١/٨٠ ، حيث بلغت نسبة مساهمته فى خلق فرص العمل خلال تلك الفـــترة (فى المتوسط) حوالى ٤ر٦٥٪ من مجموع أعداد العاملين فى القطاعين العام والخاص ، هـــذا على الرغم من تناقص تلك الاهمية على مدار تلك الفترة ، حيث انخفضت نسبة مساهمة القطـــاع الخاص فى خلق فرص العمل من ٥ر٦٨٪ عام ١٩٧٣ ، الى ١ر٥٩٪ عام ١٩٨١/٨٠ ، وهـــذا على النحو الذى يوضحه الجدول رقم (١) •

جدول رقم (١)

نسبة أعداد العاملين بالقطاع الخاص الى مجموع العاملين
بالقطاعين العام والخاص خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠

السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	متوسط الفترة
النسبة المئوية	٦٨ر٥	٦٨	٦٨ر٣	٦٧ر٠	٦٦ر٣	٦٤ر٥	٦١ر٣	٥٩ر١	٦٥ر٤

المصدر : احتسبت من بيانات شعبة العمالة والاجور ، وزارة التخطيط

الا أن هذا لا ينبغي ان يخفي حقيقة تزايد اعداد العاملين بالقطاع الخاص خلال الفترة ، حيث ارتفع هذا العدد من ٦١٨٠ر٤ الف مشتغل عام ١٩٧٣ حتى بلغ ٦٧٧٤ر٦ ألف مشتغل عام ١٩٨١/٨٠ . وبعبارة اخرى ، ارتفع عدد المشتغلين في القطاع الخاص في نهاية الفترة عن بدايتها بنسبة ٩ر٦٪ كما يتضح من الجدول رقم (٢) . وبصورة عامة فقد تطور عدد العاملين بالقطاع الخاص بمعدل سنوي ١ر٢٪ خلال تلك الفترة .

جدول رقم (٢)

اعداد المشتغلين والرقم القياسي لهم بالقطاع الخاص خلال الفترة ٧٣ـ٨١/٨٠

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠
اعداد المشتغلين بالالف	٦١٨٠ر٤	٦٢٨١ر٩	٦٥٧٠ر٤	٦٤٦٤ر٤	٦٥٥٨ر٧	٦٦٧١ر٦	٦٦٣٩ر٨	٦٧٧٤ر٦
الرقم القياسي	١٠٠ر٠	١٠١ر٦	١٠٦ر٣	١٠٤ر٦	١٠٦ر١	١٠٧ر٩	١٠٧ر٤	١٠٩ر٦

المصدر : وزارة التخطيط ، شعبة العمالة والاجور .

ويرجع هذا الدور الواضح للقطاع الخاص فى خلق فرص العمل خلال تلك الفترة الى سببين رئيسيين :

أ ـ ارتفاع الاهمية النسبية للعمالة الزراعية الى مجموع العاملين فى الانشطة الاقتصادية الاخرى (غير الزراعية) ، وذلك رغم اتجاهها الواضح الى الانخفاض فى نهاية الفترة عما كانت عليه عام ١٩٧٣ ، كما يتضح من الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

النسبة المئوية للعمالة الزراعية فى الاقتصاد القومى خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠

(٪)

١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	متوسط الفترة
٤٦ر١	٤٥ر٦	٤٣ر٩	٤٢ر٢	٤١ر٥	٤٠	٣٨ر١	٣٦ر٦	٤١ر٨

المصدر : احتسبت من بيانات شعبة العمالة والاجور ، وزارة التخطيط .

ويتضح من هذا الجدول ان النشاط الزراعى كان ولا يزال هو المصدر الرئيسى فى توفير فرص العمل ، رغم هبوط النسبة المئوية لاعداد العاملين فى الزراعة من ٤٦ر١ ٪ عام ١٩٧٣ الى ٣٦ر٦ ٪ عام ١٩٨١/٨٠ . ذلك أن القطاع الزراعى (عام وخاص) كان مصدرا لاستيعاب ٤١ر٨٪ من أعداد العاملين فى القطاعين العام والخاص خلال الفترة (٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠) .

ب ـ ان الشطر الاعظم من النشاط الزراعى يقع ضمن اطار القطاع الخاص حيث يتضاءل بشكل واضح دور القطاع العام فى هذا المجال وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤)

أعداد العاملين فى النشاط الزراعى موزعة بين القطاعين العام والخاص

خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠

السنوات	قطاع عام		قطاع خاص		مجموع	
	العدد بالالف	%	العدد بالالف	%	العدد بالالف	%
١٩٧٣	٢٠٠ر٦	٤ر٨	٣٩٦٣ر٢	٩٥ر٢	٤١٦٣ر٨	١٠٠ر٠
١٩٧٤	٢٠٢ر٠	٤ر٨	٤٠١٠ر٤	٩٥ر٢	٤٢١٢ر٤	١٠٠ر٠
١٩٧٥	١١٠ر٦	٢ر٦	٤١٠٧ر٣	٩٧ر٤	٤٢١٧ر٩	١٠٠ر٠
١٩٧٦	١١٠ر٩	٢ر٧	٣٩٥٦ر١	٩٧ر٣	٤٠٦٧ر٠	١٠٠ر٠
١٩٧٧	١١١ر٣	٢ر٧	٣٩٩٢ر٢	٩٧ر٣	٤١٠٣ر٥	١٠٠ر٠
١٩٧٨	١١٢ر٠	٢ر٧	٤٠٢٣ر٠	٩٧ر٣	٤١٣٥ر٠	١٠٠ر٠
١٩٧٩	١١٢ر٦	٢ر٧	٤٠٥٢ر٤	٩٧ر٣	٤١٦٥ر٠	١٠٠ر٠
٨١/٨٠	١١٣ر٥	٢ر٧	٤٠٨٦ر٥	٩٧ر٣	٤٢٠٠ر٠	١٠٠ر٠
متوسط الفترة		٣ر٢		٩٦ر٨		١٠٠ر٠

المصدر : وزارة التخطيط ، شعبة العمالة والاجور .

ويتضح من هذا الجدول ، كيف كان القطاع الخاص الزراعى هو المصدر الرئيسى للعمالة الزراعية خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠ ، حيث ساهم بنسبة ٩٦ر٨٪ من مجموع فرص العمل الزراعية ، فى حين لم يساهم القطاع العام بأكثر من ٣ر٢٪ فى المتوسط خلال تلك الفترة . بل ان هذا الدور ظل يتعاظم ويتأكد من سنه الى اخرى خلال نفس الفترة ، حيث ارتفعت النسبة

من ٢ر٩٥٪ عام ١٩٧٣ الى ٤ر٩٧٪ عام ١٩٧٥ ثم ٣ر٩٧٪ عام ١٩٧٦ وحتى نهاية الفترة (١٩٨١/٨٠) . الامر الذى قابله تناقصا فى الدور النسبى للقطاع العام الزراعى فى مجال خلق فرص العمل ، من ٨ر٤٪ عام ١٩٧٣ (بداية الفترة) الى ٦ر٢٪ عام ١٩٧٥ ، ثم تحسن قليلا ليصل الى ٧ر٢٪ عام ١٩٧٦ وحتى نهاية الفترة .

٢ـ هيكل العمالة فى القطاع الخاص خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠ :

خلصنا فيما سبق الى تزايد أعداد العاملين بالقطاع الخاص خلال الفترة ٧٣ـ١٩٨١/٨٠ حيث ارتفع من ٤ر٦١٨٠ الف مشتغل عام ١٩٧٣ الى ٦ر٦٧٧٤ الف مشتغل عام ١٩٨١/٨٠ ، أى بزيادة قدرها ٦ر٩٪ ، أى بمعدل نمو سنوى قدره ٢ر١٪ . الامر الذى يعنى ازدياد الدور الذى لعبه القطاع الخاص فى مجال توفير فرص العمالة خلال السبعينات . ويوضح الجدول رقم (٤) أعداد العاملين بالقطاع الخاص حسب الانشطة الاقتصادية فى الفترة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠ كما يوضح الجدول رقم (٥) النسبة المئوية للعاملين بكل قطاع او نشاط اقتصادى الى مجموع أعداد العاملين فى القطاع الخاص ، والتى يمكن على اساسهما تحليل هيكل العمالة وتطورها بالقطاع الخاص فى تلك الفترة ، التى شهدت اعلان وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وما صاحبها من تشجيع ودعم دور القطاع الخاص .

جـــدول رقم (٥)

اعداد العاملين بالقطاع الخاص موزعة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي

في الفـــترة ٧٣ ــ ١٩٨١/٨٠

(بالالف)

النشـــــاط	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠
عـــــــة	٣٩٦٣٫٤	٤٠١٠٫٤	٤١٠٧٫٣	٣٩٥٦٫١	٣٩٩٢٫٤	٤٠٢٣٫٠	٤٠٥٢٫٤	٤٠٨٦٫٥
ديـــــن	٦٫٥	٦٫٥	٧٫٢	٧٫٢	٩٫٠	٩٫٤	٩٫٦	١٠٫٦
اعة التحويلية	٤٣٥٫٤	٤٤٧٫٩	٤٥٠٫٥	٤٥٥٫٢	٤٨١٫٤	٤٨١٫٦	٥١٢٫٠	٦١٠٫٠
ييد والبنـــاء	٨٣٫٥	٨٦٫٥	١٦٩٫٤	١٥٥٫٨	١٢٠٫٠	٦٧٫٨	١٠٠٫٩	١١١٫٠
ع القطاعات السلعية	٤٤٨٨٫٦	٤٥٥١٫٣	٤٧٣٤٫٤	٤٥٧٤٫٣	٤٦٠٢٫٦	٤٥٨١٫٨	٤٦٧٤٫٩	٤٨١٨٫١
، والمواصلات وقناة السويس	١١١٫٢	١١٢٫٦	١١٤٫٠	١١٨٫٩	١٢٢٫٣	١٢٣٫١	١٢٤	١٢١٫١
ـــارة والمـــال	٧٦٦٫٤	٧٨١٫٧	٨٤٩٫٩	٨٨٥٫١	٨١٤٫٥	٩١٦٫٩	٩٥٦٫٠	٨٩١٫٠
ـــياحة والفنادق	—	—	—	—	٧٥٫٨	٧٦٫٤	٧٨٫٣	٩٤٫٠
: الخدمات الانتاجية	٨٧٧٫٦	٨٩٤٫٣	٩٦٣٫٩	١٠٠٤٫٠	١٠١٢٫٦	١١١٦٫٤	١١٥٨٫٣	١١٢٠٫١
كان والمرافق	١٢٨٫٤	١٢٨٫٧	١٣٢٫٠	١٣٣٫٠	١٣٣٫٥	١٣٤٫٦	١٤٢٫٢	١٤٤٫٤
مات الاجتماعيـــة	٦٨٥٫٨	٧٠٧٫٦	٧٤٠٫١	٧٥٣٫١	٨١٠٫٠	٨٣٨٫٨	٦٦٤٫٤	٦٩٢٫٠
ة الخدمات الاجتماعية	٨١٤٫٢	٨٣٦٫٣	٨٧٢٫١	٨٨٦٫١	٩٤٣٫٥	١٠٧٣٫٤	٨٠٦٫٦	٨٣٦٫٤
جمالي العـــام	٦١٨٠٫٤	٦٢٨١٫٩	٦٥٧٠٫٤	٦٤٦٤٫٤	٦٥٥٨٫٧	٦٦٧١٫٦	٦٦٣٩٫٨	٦٧٧٤٫٦

المصدر : وزارة التخطيط ، مصلحة العمالة والاجـــور .

جـدول رقم (٦)

النسبة المئوية للعاملين بالقطاع الخاص حسب القطاع او النشاط الاقتصادى فى الفـــترة ٧٣ ــ ١٩٨١/٨٠

(٪)

النشـــــاط	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	متوسط الفترة
عـــــة	٦٤ر١	٦٣ر٨	٦٢ر٥	٦١ر٢	٦٠ر٩	٦٠ر٣	٦١ر٠	٦٠ر٣	٦١ر٨
ديـــــن	٠ر١	٠ر١	٠ر١	٠ر١	٠ر٢	٠ر١	٠ر١	٠ر٢	٠ر١
اعة التحويليـــة	٧ر٠	٧ر١	٦ر٩	٧ر٠	٧ر٣	٧ر٢	٧ر٧	٩ر٠	٧ر٤
يد والبنـــاء	١ر٤	١ر٤	٢ر٦	٢ر٤	١ر٨	١ر٠	١ر٥	١ر٦	١ر٧
ع القطاعات السلعية	٧٢ر٦	٧٢ر٤	٧٢ر٠	٧٠ر٨	٧٠ر٢	٦٨ر٦	٧٠ر٤	٧١ر١	٧١ر٠
والمواصلات وقناة السويس	١ر٨	١ر٨	١ر٧	١ر٨	١ر٩	١ر٨	١ر٩	١ر٢	١ر٧
ـارة والمـــال	١٢ر٤	١٢ر٤	١٣ر٠	١٣ر٧	١٢ر٤	١٣ر٧	١٤ر٣	١٤ر٠	١٣ر٢
احـــة والفنادق	—	—	—	—	١ر١	١ر٢	١ر٢	١ر٢	١ر٢
ع الخدمات السلعية	١٤ر٢	١٤ر٢	١٤ر٧	١٥ر٥	١٥ر٤	١٦ر٧	١٧ر٤	١٦ر٦	١٥ر٦
كان والموافـــق	٢ر١	٢ر٠	٢ر٠	٢ر١	٢ر٠	٢ر٠	٢ر١	٢ر١	٢ر١
مات والتأمينات الاجتماعية	١١ر١	١١ر٣	١١ر٣	١١ر٦	١٢ر٤	١٤ر١	١٠ر٠	١٠ر٢	١١ر٥
ع الخدمات الاجتماعية	١٣ر٢	١٣ر٣	١٣ر٣	١٣ر٧	١٤ر٤	١٦ر١	١٢ر١	١٢ر٣	١٣ر٦
الى العـــام	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

ر : احتسب من الجدول رقم (٥) .

لة : توجد بعض الفروق الطفيفة نتيجة لعمليات التقريب .

ويمكن تحديد أهم الخصائص الهيكلية للعمالة فى القطاع الخاص خلال الفترة ٧٣ـ٨٠/٨١ استنادا الى البيانات الوارده فى الجدولين (٥) و (٦) على النحو التالى :

أ ـ استحوز النشاط الزراعى على ما يقرب من ثلثى (٦١٫٨٪) حجم العمالة المتحققه فى القطاع الخاص ، خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠ . الامر الذى أدى الى ارتفاع النسبة لمجموع القطاعات السلعية الى ما يزيد عن ثلثى عدد العاملين فى القطاع الخاص ككل (حيث بلغت النسبة ٧١٪ خلال الفترة) . هذا على الرغم من أن العمالة فى النشاط الصناعى التحويلى خلال نفس الفترة لم تتجاوز نسبتها فى المتوسط ٧٫٤٪ من اجمالى العاملين فى القطاع الخاص ككل . وهو ما يعنى ضعف قدرة القطاع الخاص الصناعى التحويلى على خلق فرص عمل بشكل كبير خلال تلك الفترة ، بحيث لا يمكن النظر اليه على انه قد قدم عونا كبيرا فى حل مشكلة البطالة فى مصر خلال تلك الفترة . ولا يتغير الموقف كثيرا فيما لو أضفنا الى الصورة أيضا نشاط التعدين (اى الصناعات الاستخراجية) حيث لم يساهم هذا النشاط فى المتوسط الا بحوالى ١٫٠٪ من اجمالى عدد العاملين فى القطاع الخاص خلال تلك الفترة . ولم يساهم نشاط التشييد والبناء خلال تلك الفترة الا بحوالى ١٫٧٪ من اجمالى عدد العاملين فى القطاع الخاص فى المتوسط .

ب ـ لقد ساهمت أنشطة الخدمات السلعية بحوالى ١٥٫٦٪ فى المتوسط من اجمالى عدد العاملين فى القطاع الخاص ، خلال تلك الفترة . الا أن الشطر الاعظم من تلك النسبة (١٣٫٢٪) كان من نصيب نشاط التجارة والمال ، فى حين ان نشاط النقل والمواصلات بما فيه قناة السويس ، لم يساهم فى المتوسط باكثر من ١٫٧٪ من اجمالى العاملين فى القطاع الخاص ككل ، خلال نفس الفترة . الامر الذى يعنى ان الشطر الاكبر من فرص العمالة فى انشطة الخدمات السلعية قد تحققت خلال تلك الفترة فى نشاط التجارة والمال الذى شهد توسعا واضحا فى تلك الفترة بالمقارنة بالنشاط الصناعى (٧٫٤٪) ، وذلك نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى .

جـ ـ وتأتى انشطة الخدمات الاجتماعية فى المرتبة الثالثة من الاهمية من حيث عدد العاملين بها وبالمقارنة بمجموعات الانشطة السلعية والخدمات السلعية • فقد بلغت نسبة العاملين بأنشطة الخدمات الاجتماعية خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠ فى المتوسط ، حوالى ٦ر١٣٪ من مجموع عدد العاملين فى القطاع الخاص ككل ، موزعة بين ١ر٢٪ فى نشاط الاسكان والمرافق العامة و ٥ر١١٪ فى انشطة الخدمات الاجتماعية • الامر الذى يعنى كذلك مدى اهمية الدور الذى لعبته انشطة الخدمات الاجتماعية فى مجال التشغيل بالمقارنة بالنشاط الصناعى وبعض الانشطة الاقتصادية الحيوية الاخرى مثل التعدين والتشييد والبناء والنقل والمواصلات ، حيث بلغ عدد العاملين فى نشاط الخدمات الاجتماعية ما يفوق بكثير عدد العاملين فى مجالات الصناعة التحويلية والتعدين والتشييد والبناء والنقل والمواصلات مجتمعة •

هذا عن أهم الخصائص او السمات الهيكلية للعمالة فى القطاع الخاص خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠ ، أما عن أهم التطورات او التغيرات الهيكلية فى العمالة بذلك القطاع خلال نفس الفترة ، فانه يمكن ايجازها على النحو التالى :

أ ـ أظهرت مجموعة الانشطة السلعية تراجعا طفيفا من حيث أهميتها النسبية على مدى الفترة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠ ، حيث انخفضت النسبة المئوية لعدد العاملين بها من ٦ر٧٢٪ عام ١٩٧٣ الى ٦ر٦٨٪ عام ١٩٧٨ ثم تحسنت تدريجيا لتصل الى ٤ر٧٠٪ ١ر٧١٪ فى عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨١/٨٠ على التوالى ، وذلك على الرغم من الزيادة المطلقة فى عدد العاملين بتلك الانشطة من ٦ر٤٤٨٨ الف مشتغل عام ١٩٧٣ الى ١ر٤٨١٨ الف مشتغل عام ١٩٨١/٨٠ • ويرجع هذا التراجع الطفيف الى انخفاض الاهمية النسبية للعمالة الزراعية (ذات الوزن النسبى الاكبر) على مدى الفترة عن بدايتها ، رغم ما يظهره القطاع الصناعى من تحسن واضح فى أهميته النسبية ، حيث

ارتفعت نسبته من ٧٪ عام ١٩٧٣ الى ٩٪ عام ١٩٨١/٨٠ .

ب ـ لقد أظهرت مجموعة انشطة الخدمات السلعية تحسنا واضحا فى مركزها النسبى تمثل فى ارتفاع نسبة العاملين بها من ٢ر١٤٪ فى بداية الفترة الى ٦ر١٦٪ من مجموع العاملين فى القطاع الخاص فى نهاية الفترة ، وان كان هذا التحسن قد تحقق بشكل واضح من خلال نشاط التجارة والمال اكثر منه فى قطاعات النقل والمواصلات والسياحة والفنادق .

جـ ـ أظهرت مجموعة انشطة الخدمات الاجتماعية تراجعا ضعيفا فى أهميتها النسبية على مدى الفترة حيث انخفضت نسبتها من ٢ر١٣٪ فى بداية الفترة الى ٣ر١٢٪ فى نهاية الفترة وهو اقل من متوسط الفترة كلها وهو ٦ر١٣٪ . ويرجع هذا الانخفاض الى انخفاض الاهمية النسبية للعاملين فى الخدمات الاجتماعية من ١ر١١٪ عام ١٩٧٣ الى ٢ر١٠٪ عام ١٩٨١/٨٠ ، وذلك على الرغم من زيادة عدد العاملين بتلك الخدمات الاجتماعية من ٨ر٦٨٥ الف مشتغل عام ١٩٧٣ الى ٦٩٢ الف مشتغل عام ١٩٨١/٨٠

د ـ لقد كانت مجموعة انشطة الخدمات السلعية اكثر المجموعات القطاعية توسعا من حيث أعداد العاملين حيث يوضح الجدول رقم (٧) زيادة عدد المشتغلين بتلك القطاعات فى نهاية الفترة عن بدايتها بحوالى ٦ر٢٧٪ ، بالمقارنة بالقطاعات السلعية ٣ر٧٪ ، والخدمات الاجتماعية ٧ر٢٪ . وعلى مستوى النشاط فقد كان القطاع الصناعى اكثر القطاعات الاقتصادية توسعا فى العمالة بلغت نسبتها ١ر٦٣٪ فى التعدين و ١ر٤٠٪ فى الصناعة التحويلية فى عام ١٩٨١/٨٠ بالمقارنة بعام ١٩٧٣ ، يلى ذلك قطاع التشييد والبناء ٩ر٣٢٪ ، التجارة والمال ١ر١١٨٪ والاسكان والمرافق العامة ٥ر١١٢٪ . وكان قطاع الزراعة أضعف القطاعات السلعية توسعا فى التشغيل حيث ارتفع عدد المشتغلين به فى عام ١٩٨١/٨٠ بمعدل ١ر٣٪ بالمقارنة بعام ١٩٧٣ كما كان قطاع النقل والمواصلات من اقل قطاعات الخدمات السلعية توسعا فى التشغيل

جدول رقم (٧)

الأرقام القياسيه لاعداد المشتغلين فى القطاع الخاص فى الفترة ٧٣ـ٨٠/١٩٨١

	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨١/٨٠
الزراعه	١٠٠	١٠١ر٢	١٠٣ر٦	٩٩ر٨	١٠٠ر٧	١٠١ر٥	١٠٢ر٣	١٠٣ر١
التعدين	١٠٠	١٠٠ر٠	١١٠ر٨	١١٠ر٨	١٣٨ر٥	١٤٤ر٦	١٤٧ر٧	١٦٣ر١
الصناعات التحويليه	١٠٠	١٠٢ر٩	١٠٣ر٥	١٠٤ر٥	١١٠ر٥	١١٠ر٦	١١٧ر٦	١٤٠ر١
البترول ومنتجاته	—	—	—	—	—	—	—	—
الكهرباء	—	—	—	—	—	—	—	—
التشييد والبناء	١٠٠	١٠٣ر٦	٢٠٢ر٩	١٨٦ر٦	١٤٣ر٧	٨١ر٢	١٢٠ر٨	١٣٢ر٩
جملة القطاعات السلعيه	١٠٠	١٠١ر٤	١٠٥ر٥	١٠١ر٩	١٠٢ر٥	١٠٢ر١	١٠٤ر٢	١٠٧ر٣
النقل والمواصلات	١٠٠	١٠١ر٣	١٠٢ر٥	١٠٦ر٩	١١٠ر٠	١١٠ر٧	١١١ر٥	١٠٨ر٩
قناة السويس								
التجاره	١٠٠	١٠٢ر٠	١١٠ر٩	١١٥ر٥	١٠٦ر٣	١١٩ر٦	١٢٤ر٧	١٩٨ر١
المال								
التأمين								
السياحه والفنادق								
جملة قطاعات الخدمات الانتاجيه	١٠٠	١٠١ر٩	١٠٩ر٨	١١٤ر٤	١١٥ر٤	١٢٧ر٢	١٣٢ر٠	١٢٧ر٦
الاسكان	١٠٠	١٠٠ر٢	١٠٢ر٨	١٠٣ر٦	١٠٤ر٠	١٠٤ر٨	١١٠ر٧	١١٢ر٥
المرافق العامه								
خدمات اجتماعيه	١٠٠	١٠٣ر٢	١٠٧ر٩	١٠٩ر٨	١١٨ر١	١٣٦ر٩	٩٦ر٩	١٠٠ر٩
تأمينات اجتماعيه								
خدمات حكوميه								
جملة قطاع الخدمات الاجتماعيه	١٠٠	١٠٢ر٧	١٠٧ر١	١٠٨ر٨	١١٥ر٩	١٣١ر٨	٩٩ر١	١٠٢ر٧
الاجمالى العام	١٠٠	١٠١ر٦	١٠٦ر٣	١٠٤ر٦	١٠٦ر١	١٠٧ر٩	١٠٧ر٤	١٠٩ر٦

المصدر :

بالمقارنة بقطاع التجارة والمال ، فلم تزد أعداد العاملين بالنقل والمواصلات فى عام ١٩٨١/٨٠ عن عام ١٩٧٣ الا بحوالى ٩ر٨٪ فى حين كانت الزيادة فى نشاط التجارة والمال بنسبة ١ر١٨٪ . وكان نشاط الخدمات الاجتماعية اقل انشطة الخدمات الاجتماعية توسعا فى التشغيل حيث لم تزد اعداد العاملين به فى عام ١٩٨١/٨٠ عن ٩ر٠٪ بالمقارنة بنشاط الاسكان والمرافق الذى حقق زيادة بلغت نسبتها ٥ر١٢٪ ، عن معدلات النمو المركبة لاعداد العاملين فى القطاع الخاص حسب اهم الانشطة فى الفترة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠ . ويعطى الجدول رقم (٨) ايضا تلخيصا لهذه الصورة .

جدول رقم (٨)

معدلات النمو المركبة لاعداد العاملين فى القطاع الخاص حسب أهم الانشطة فى الفترة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠

نوع النشاط	الزراعة	التعدين	الصناعة التحويلية	التشييد والبناء	النقل والمواصلات	التجارة	خدمات اجتماعية	اجمالى عام
معدل النمو	٤ر٠٪	٧ر٦٪	٦ر٤٪	٩ر٣٪	١ر١٪	٢ر٢٪	١ر٠٪	٢ر٠٪

المصدر : احتسبت من الجدول رقم (٤)

٢ـ٢ : الأجـــور :

١ـ أهمية وتطور الاجور المدفوعة فى القطاع الخاص :

لقد لعب القطاع الخاص دورا واضحا ومتزايدا فى الاقتصاد المصرى خلال فترة السبعينات استنادا الى مؤشر الاجور المدفوعة به خلال تلك الفترة بالمقارنة باجمالى الاجور المدفوعة فـــى القطاعين العام والخاص معا ٠ فقد بلغت الاجور المدفوعة فى القطاع الخاص خلال الفـــترة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠ نسبة عالية من اجمالى الاجور فى القطاعين ، حيث بلغت فى المتوســـط خلال تلك الفترة حوالى ٥ر٤٠٪ (اى اكثر من ٢/٥ مجموع الاجور المدفوعة فى القطاعين العـــام والخاص) ٠ بل ان هذه النسبة قد بلغت أعلى مستوى لها كما يتضح من الجدول رقم (١) ، فى الاعوام ١٩٧٧ و ١٩٧٩ وهو ٥ر٤٣٪ ٠ ورغم انخفاض تلك النسبة الى ٩ر٤١٪ فى عـــام ١٩٨١/٨٠ الا أنها ظلت أعلى منها فى بداية الفترة (اى عام ١٩٧٣ حيث كانت النسبـــة ٧ر٣٥٪) ٠

ويتضح من الجدول رقم (٩) بالاضافة الى ارتفاع الاهمية النسبية للاجور المدفوعة فـــى القطاع الخاص والتى بلغت فى المتوسط خلال الفترة ٧٣ـ١٩٨١/٨٠ الى اكثر من ٢/٥ اجمالـــى الاجور المدفوعة فى القطاعين العام والخاص معا ، الاتجاه المتصاعد فى حجم او قيمة الاجـــور التى دفعها القطاع الخاص خلال الفترة والذى يعتبر مؤشرا لنمو وتوسع نشاط القطاع الخـــاص الذى جاء مصاحبا لسياسة الانفتاح الاقتصادى التى حكمت حركة الاقتصاد المصرى منذ عـــام ١٩٧٣ ٠ فقد ارتفعت قيمة الاجور المدفوعة فى القطاع الخاص من ٦٢٠ مليون جنيه عام ١٩٧٣ بصورة مضطردة من سنه الى أخرى حتى بلغت ٣ر٢٥٥٦ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠ ٠ الامـر الذى يعنى تضاعف حجم الاجور المدفوعة فى القطاع الخاص اكثر من اربعة مرات على مدى الفـترة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠ ، وذلك فى حين ان الاجور المدفوعة فى القطاع العام لم تتضاعف خلال نفس

جدول رقم (٩)

قيمة الاجور المدفوعة في القطاعين العام والخاص خلال الفترة

٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠

القطاع	١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩		٨١/٨٠		متوسط الفترة
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	%
عام	١١١٦ر٤	٦٤ر٣	١٢٣٦ر٢	٦٤ر٣	١٤٠٣ر٤	٥٩ر٤	١٦٠٣ر٧	٥٨ر٦	١٧٦٣ر٢	٥٦ر٥	٢٠٨٨ر١	٥٨ر٢	٢٣٢٦ر٢	٥٦ر٥	٣٥٤٩ر٢	٥٨ر١	٥٩ر٥
خاص	٦٢٠ر٠	٣٥ر٧	٦٨٧ر٤	٣٥ر٧	٩٦٠ر٧	٤٠ر٦	١١١٠ر٩	٤١ر٤	١٣٥٩ر٦	٤٣ر٥	١٤٩٩ر٦	٤١ر٨	١٧٨٨ر٥	٤٣ر٥	٢٥٥٦ر٣	٤١ر٩	٤٠ر٥
جموع	١٧٣٦ر٤	١٠٠	١٩٢٣ر٤	١٠٠	٢٣٦٤ر١	١٠٠	٢٧٣٤ر٦	١٠٠	٣١٢٢ر٨	١٠٠	٣٥٨٧ر٧	١٠٠	٤١١٤ر٨	١٠٠	٦١٠٥ر٥	١٠٠	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط ، شعبة العمالة والاجور

الفترة بأكثر من ثلاث مرات كثيرا • ويوضح الجدول رقم (١٠) الارقام القياسية للاجور المدفوعة في القطاعين العام والخاص خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠ •

جدول رقم (١٠)

الارقام القياسية لاجور العاملين في القطاعين العام والخاص

خلال الفترة ٧٣ـ١٩٨١/٨٠

القطاع	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠
العام	١٠٠	١١٠ر٧	١٢٥ر٧	١٤٤ر٠	١٥٨ر٠	١٨٧ر٠	٢٠٨ر٤	٣١٧ر٩
الخاص	١٠٠	١١١ر٠	١٥٥ر٠	١٨٢ر٠	٢١٩ر٠	٢٤٢ر٠	٢٨٨ر٠	٤١٢ر٠

المصدر : وزارة التخطيط ، شعبة العمالة والاجور •

خلاصة القول ، ان الاجور المدفوعة في القطاع الخاص قد اتصفت خلال الفترة ٧٣ـ٨١/٨٠ بسمتين رئيسيتين : (الاولى) وهي ضخامتها النسبية التي تعني الاهمية الكبرى للدور الذي يضطلع به القطاع الخاص في التنمية على الرغم من الدور القيادي والوزن النسبي الاكبر المعطى للقطاع العام باعتباره ركيزه التنمية الرئيسية حتى في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي • والسمة الثانية التي اتسمت بها الاجور المدفوعة في القطاع الخاص هو التزايد المضطرد على مدى الفترة المذكورة سواء من حيث القيمة او نسبتها المئوية الى اجمالي الاجور المدفوعة في القطاعين العام والخاص معا • ولا ينال من هذه الحقيقة انخفاض النسبة المئوية من ٥ر٤٣٪ عام ١٩٧٩ الى ٩ر٤١٪ عام ١٩٨١/٨٠ ، ذلك انه مازالت اعلى بكثير عنها في بداية الفترة كما سبق القول •

٢ـ هيكل الاجور فى القطاع الخاص خلال السبعينات :

خلصنا فى تحليلنا السابق الى حقيقة تزايد الدور الذى يلعبه القطاع الخاص فى الاقتصاد القومى مع تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر منذ عام ١٩٧٣ ، وذلك سواء بالاستناد الى الاهمية الواضحة لقيمة الاجور التى يدفعها هذا القطاع والتى ازدادت من ٦٢٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ لتصل الى ٢٥٥٦٫٣ مليون جنيه فى عام ١٩٨١/٨٠ ، أى الزيادة لاكثر من اربعة اضعاف ، أو بالاستناد الى تزايد اهميتها النسبية الى اجمالى الاجور المدفوعة فى القطاعين العام والخاص من ٣٥٫٧٪ عام ١٩٧٣ الى ٤١٫٩٪ فى عام ١٩٨١/٨٠ .

الا أن هذا الشكل من التطور والاهمية لا ينبغى ان يبعد ابصارنا عن التغيرات الهيكلية الهامة التى حدثت فى هيكل الاجور بالقطاع الخاص خلال تلك الفترة ، والتى يمكن الوقوف عليها من خلال تحليل الجدول رقم (٣) الخاص ببيان الاجور فى القطاع الخاص حسب الانشطة للفترة ٧٣ـ١٩٨١/٨٠ ، والجدول رقم (٥) الخاص بالنسب المئوية للاجور بالقطاع الخاص حسب الانشطة وكذلك الجدول رقم (٦) الخاص بالارقام القياسية للاجور بالقطاع الخاص عن نفس الفترة حسب الانشطة .

جدول (١١)

الاجور بالقطاع الخاص حسب الانشطة للفترة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠

(بالمليون جنيه)

النشـــــاط	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨١/٨٠
الزراعة	١٩٧٫٥	٢٤٦٫٠	٤١٦٫٥	٤٠٦٫٠	٤٤٧٫٢	٤٩٠٫٣	٥٤٤٫٤	٦٩٠٫٦
التعدين	١٫١	١٫٢	١٫٤	١٫٥	١٫٦	١٫٣	٢٫٩	٣٫٦
الصناعات التحويلية	٩٠٫٩	٩٧٫٧	١٠٢٫٣	١٩٨٫٢	٢٥٥٫٧	٢٦١٫٢	٣٠٠٫٦	٤١٢٫٧
التشييد والبناء	١٣٫٢	١٤٫٥	٤٦٫٥	٤٧٫٢	٣٨٫٣	٥٢٫٩	٣٦٫١	٦١٫٩
جملة القطاعات السلعية	٣٠٢٫٧	٣٥٩٫٤	٥٦٩٫٧	٦٥٢٫٩	٧٤٢٫٨	٧٧٥٫٧	٨٨١٫٠	١١٦٨٫٨
النقل والمواصلات وقناة السويس	٢٧٫٩	٢٨٫٠	٢٩٫١	٣٠٫٥	٣٣٫٣	٣١٫٢	٢٨٫٢	٧٨٫٣
التجارة والمال والسياحة	١٠٧٫٦	١١١٫٢	١٩٥٫٦	٢١٠٫٦	٢٩٧٫٤	٣٢٣٫٦	٣٩٢٫٦	١٠٠٤٫٨
جملة الخدمات السلعية	١٣٥٫٥	١٣٩٫٢	٢٢٤٫٧	٢٤١٫١	٣٣٠٫٧	٣٥٤٫٨	٤٢٠٫٨	١٠٨٣٫١
الاسكان والمرافق العامة	٩٫٧	٩٫٨	١٢٫١	١٢٫٩	١٤٫٢	١٥٫١	١٧٫٠	٤٢٫٥
الخدمات الاجتماعية	١٧٢٫١	١٧٨٫٨	١٥٤٫٢	٢٢٤٫٠	٢٧١٫٩	٣٥٤٫٢	٤٦٩٫٧	٢٦١٫٩
جملة الخدمات الاجتماعية	١٨١٫٨	١٨٨٫٦	١٦٦٫٣	٢١٦٫٩	٢٨٦٫١	٣٦٩٫٣	٤٨٦٫٧	٣٠٤٫٤
الاجمالى العام	٦٢٠٫٠	٦٨٧٫٢	٩٦٠٫٧	١١٣٠٫١	١٣٥٩٫٦	١٤٩٩٫٨	١٧٨٨٫٥	٢٥٥٦٫٣

المصدر : وزارة التخطيط ، شعبة العمالة والاجور .

ويمكن ايجاز اهم التغيرات الهيكلية فى بنيان الاجور فى القطاع الخاص على النحـــو التالى :

أ ـ احتلت القطاعات السلعية مكان الصدارة من حيث حجم الاجور المدفوعة بها الى اجمالى الاجور التى دفعها القطاع الخاص خلال الفترة ٧٣ـ١٩٨١/٨٠ ، حيث كان متوسط نصيبها على مدى الفترة المذكورة ٤ر٥٢٪ من اجمالى الاجور فى القطاع الخاص وذلك على الرغم من هبوط هذه النسبة فى السنتين الاخيرتين من الفترة (١٩٧٩ ، ٨٠/ ٨١ الى اقل من مستواها فى منتصف الفترة ، ذلك أنه على الرغم من انخفاض هذه النسبة الى ٣ر٤٩٪ عام ١٩٧٩ ، ٧ر٤٥٪ عام ١٩٨١/٨٠ عن السنوات السابقة عليها ، الا ان مقدار الاجور المدفوعة فى القطاعات السلعية قد تضاعف فى عام ١٩٨١/٨٠ الى ما يقرب من اربعة امثال (١ر٣٨٦٪) قيمتها فى بداية الفترة كما يتضح من الجدول رقم (١٢) .

ويعتبر القطاع الخاص الزراعى أهم القطاعات السلعية حيث ساهم فى المتوسط على مدى الفترة ٧٣ـ١٩٨١/٨٠ بحوالى $\frac{1}{3}$ اجمالى الاجور المدفوعة فى القطاع الخاص ككل ، وهو ما يزيد عن ضعف مساهمة الصناعات التحويلية . ورغم الاتجاه الواضح الى الزيادة المستمرة فى مقدار الاجور المدفوعة فى قطاعى الزراعة والصناعات التحويلية وان كانت بوتيرة أعلى فى حالة القطاع الاخير ، حيث ازدادت فى القطاع الزراعى فى عام ١٩٨١/٨٠ بنسبة ٧ر٣٤٩٪ عن قيمتها عام ١٩٧٣ ، وفى الصناعات التحويلية بنسبة ٤٥٤٪ ، الا أن هناك تغيرا هيكليا واضحا بين القطاعين . ويتمثل هذا التغير الهيكلى فى التزايد المستمر لمساهمة الصناعات التحويلية النسبية فى اجمالى الاجور بالقطاع الخاص والتى ارتفعت من ٧ر١٤٪ عام ١٩٧٣ الى ٥ر١٧٪ ، ٨ر١٨٪ ، ٤ر١٧٪ ، ٨ر١٦٪ ، ١ر١٦٪ فى السنوات ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ١٩٧٩ ، ١٩٨١/٨٠ على التوالى . هذا على عكس الحال فى القطاع الزراعى ،

جـــدول رقم (١٢)

النسب المئوية للاجور بالقطاع الخاص حسب الانشطة للفترة ٧٣ ــ ١٩٨١/٨٠

(٪)

النشـــــاط	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	متوسط الفترة
الزراعـــــــة	٣١ر٩	٣٥ر٨	٤٣ر٣	٣٥ر٩	٣٢ر٩	٣٢ر٦	٣٠ر٣	٢٧ر٠	٣٣ر٧
التعديـــــن	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢	٠ر١	٠ر١	٠ر١	٠ر٢	٠ر٢	٠ر١
الصناعة التحويلية	١٤ر٧	١٤ر٢	١٠ر٤	١٧ر٥	١٨ر٨	١٧ر٤	١٦ر٨	١٦ر١	١٥ر٨
التشييد والبنـــاء	٢ر١	٢ر١	٥ر٢	٤ر٢	٢ر٨	١ر٥	٢ر٠	٢ر٤	٢ر٨
مجموع القطاعات السلعية	٤٨ر٠	٥٢ر٣	٥٩ر٣	٥٧ر٧	٥٤ر٦	٥١ر٦	٤٩ر٣	٤٥ر٧	٥٢ر٤
النقل والمواصلات وقناة السويس	٤ر٥	٤ر١	٣ر٠	٢ر٧	٢ر٤	٢ر٢	١ر٥	٣ر١	٣ر٠
التجارة والمال والسياحة	١٧ر٤	١٦ر٢	٢٠ر٣	١٨ر٦	٢١ر٩	٢١ر٦	٢٢ر٠	٣٩ر٢	٢٢ر٢
مجموع الخدمات السلعية	٢١ر٩	٢٠ر٣	٢٣ر٣	٢١ر٣	٢٤ر٣	٢٣ر٨	٢٣ر٥	٤٢ر٣	٢٥ر٢
الاسكان والمرافق العامه	١ر٥	١ر٤	١ر٣	١ر٠	١ر١	١ر٠	١ر٠	١ر٨	١ر٢
الخدمات الاجتماعيـــة	٢٧ر٨	٢٦ر٠	١٦ر١	١٥ر٨	٢٠ر٠	٢٣ر٦	٢٦ر٢	١٠ر٢	٢١ر٢
مجموع الخدمات الاجتماعية	٢٩ر٣	٢٧ر٤	١٧ر٤	٢٠ر٨	٢١ر١	٢٤ر٦	٢٧ر٢	١٢ر٠	٢٢ر٤
المجمـوع العـــام	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : احتسبت من الجدول السابق (رقم ١١) .

جـــدول رقم (١٣)

الارقام القياسية للاجور في القطاع الخاص حسب الانشطة للفترة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠

النشـــاط	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨١/٨٠
الزراعـــة	١٠٠	١٢٤ر٦	٢١٠ر٩	٢٠٥ر٥	٢٢٦ر٠	٢٤٨ر٠	٢٧٤ر١	٣٤٩ر٧
التعديـــن	١٠٠	١٠٩ر١	١٢٧ر٣	١٣٦ر٠	١٤٥ر٠	١١٨ر٠	٢٦٣ر٦	٣٢٧ر٣
الصناعات التحويلية	١٠٠	١٠٧ر٥	١١٢ر٥	٢١٨ر٠	٢٨١ر٠	٢٨٦ر٠	٣٣٠ر٧	٤٥٤ر٠
التشييد والبنـــاء	١٠٠	١٠٩ر٩	٣٧٥ر٠	٣٥٧ر٦	٢٩٠ر٠	١٧٣ر٠	٢٧٣ر٥	٤٦٩ر١
جملة القطاعات السلعية	١٠٠	١١٨ر٧	١٨٨ر٢	٢١٦ر٠	٢٤٥ر٠	٢٥٦ر٠	٢٩١ر٠	٣٨٦ر١
النقل والمواصلات وقناة السويس	١٠٠	١٠٠ر٤	١٠٤ر٣	١٠٩ر٠	١١٩ر٠	١١٢ر٠	١٠١ر١	٢٨٠ر٦
التجارة والمال والسياحة	١٠٠	١٠٣ر٣	١٨١ر٨	١٩٦ر٠	٢٧٦ر٠	٣٠١ر٠	٣٦٤ر٩	٨٤٣ر٧
جملة الخدمات الانتاجية	١٠٠	١٠٢ر٧	١٦٥ر٨	١٧٨ر٠	٢٤٤ر٠	٢٦٢ر٠	٣١٠ر٦	٧٢٧ر٨
الاسكان والمرافق العامه	١٠٠	١٠١ر٠	١٢٤ر٠	١٣٣ر٠	١٤٦ر٠	١٥٦	١٧٥ر٣	٤٣٨ر١
الخدمات الاجتماعية وخدمات الحكومة	١٠٠	١٠٣ر٩	٨٩ر٦	١٣٠ر٠	١٥٨ر٠	٢٠٦ر٠	٢٧٢ر٩	١٥٢ر٢
جملة الخدمات الاجتماعية	١٠٠	١٠٣ر٧	٩١ر٥	١٣٠ر٠	١٥٧ر٠	٢٠٣ر٠	٢٦٧ر٧	١٦٧ر٤
الاجمالي العـــام	١٠٠	١١١ر٠	١٥٥ر٠	١٨٢ر٠	٢١٩ر٠	٢٤٢ر٠	٢٨٨ر٠	٤١٢ر٠

المصدر : وزارة التخطيط ، شعبة العمالة والاجور .

الذى اتجهت مساهمته النسبية الى الانخفاض على مدى الفترة لتصل فى نهايتها (١٩٨١/٨٠) الى ٢٧٪ بعد ان كانت ٣ر٤٣٪ عام ١٩٧٥ ، و ٨ر٣٥٪ فى عام ١٩٧٤ ، ٩ر٣١٪ فى عام ١٩٧٣ .

ب ـ وتأتى مجموعة قطاعات الخدمات الانتاجية أو السلعية فى المرتبة الثانية بعد مجموعة القطاعات السلعية من حيث مدى مساهمتها فى الاجور المدفوعة فى القطاع الخاص خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠ ، وذلك حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها خلال الفترة المذكورة حوالى ٢ر٢٥٪ من اجمالى الاجور فى القطاع الخاص . وتعتبر مجموعة أنشطة التجارة والمال والسياحة والفنادق من أهم الانشطة فى هذا المجال حيث شهدت توسعا ملحوظا فى حجم ونسبة مساهمتها فى الاجور المدفوعة على مستوى القطاع الخاص ككل . فقد ازداد حجم الاجور المدفوعة فى تلك الانشطة خلال الفترة المذكورة من ٦ر١٠٧ مليون جنيه عام ١٩٧٣ وباستمرار ، ليصل الى ٨ر١٠٠٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨١/٨٠ . الامر الذى انعكس فى التزايد المستمر فى أهميته النسبية من ٤ر١٧٪ من مجموع الاجور فى القطاع الخاص عام ١٩٧٣ ، لتصل الى ٣ر٣٩٪ منها عام ١٩٨١/٨٠ . وفى المتوسط بلغت نسبة مساهمة تلك الانشطة فى الاجور المدفوعة بالقطاع الخاص ككل خلال الفترة المذكورة ٢ر٢٢٪ . على العكس من ذلك فقد شهد قطاع النقل والمواصلات تراجعا ملحوظا فى نسبة مساهمته فى الاجور خلال الفترة المذكورة حيث انخفضت تلك النسبة من ٥ر٤٪ عام ١٩٧٣ وباستمرار على مدى الفترة ، لتصل الى ١ر٣٪ فى عام ١٩٨١/٨٠ ، وذلك على الرغم من التزايد المستمر فى حجم الاجور فى ذلك القطاع الحيوى والهام ، على مدى الفترة حيث بلغت جملة الاجور المدفوعة فى قطاع النقل والمواصلات (وقناة السويس) ٣ر٧٨ مليون جنيه فى عام ١٩٨١/٨٠ بعد ان كانت ٩ر٢٧ مليون جنيه عام ١٩٧٣ . وبعبارة موجزة ، فقد تضاعفت الاجور فى قطاعات التجارة والمال والسياحة خلال الفترة المذكورة الى حوالى الثمانى مرات والنصف (٧ر٨٤٣٪) فى الوقت الذى تضاعفت

الاجور فى قطاع النقل والمواصلات الى اقل من ثلاث مرات (٢٨٠٪) ٠ الامر الـــذى يشير الى التوسع الهائل والضخم الذى شهدته قطاعات التجارة والمال والسياحـــة بالمقارنة بقطاع النقل والمواصلات بل وبالمقارنة بالقطاعات السلعية التى سبق ذكرها ٠

جـ ـ احتلت مجموعة قطاعات الخدمات الاجتماعية المرتبة الثالثة والاخيرة من حيث أهميـــة مساهمتها فى الاجور المدفوعة ، من بين المجموعات القطاعية الثلاث فى الاقتصـــاد القومى ، حيث بلغت نسبة مساهمتها على مدى الفترة ٧٣ـ١٩٨١/٨٠ ، ٤ر٢٢٪ فى المتوسط ، وذلك على الرغم من التزايد المستمر فى مقدار الاجور المدفوعة بها والـــتى بلغت ٤ر٣٠٤ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠ أى بزيادة قدرها ٤ر٦٧٪ عنها عـــام ١٩٧٣ (٨ر١٨١ مليون جنيه) ٠ وأهم ما تتسم به مساهمة هذه المجموعة القطاعيـة (الخدمات الاجتماعية) فى الاجور المدفوعة هو تراجعها الواضح على مدى سنـــوات الفترة بحيث بلغت فى عام ١٩٨١/٨٠ ما يعادل ١٢٪ من اجمالى الاجور المدفوعـة فى القطاع الخاص وذلك بعد ان كانت ٣ر٢٩٪ عام ١٩٧٣ ٠

وعلى الرغم من أن الشطر الاعظم من هذه المساهمة تعود الى نشاط الخدمـات والتأمينات الاجتماعية والخدمات الحكومية والتى بلغت فى المتوسط ٢ر٢١٪ من اجمالى الاجور فى القطاع الخاص خلال الفترة المذكورة ، وذلك بالمقارنة بنشاط الاسكـــان والمرافق العامة والتى بلغت متوسط نسبة مساهمتها خلال نفس الفترة ٢ر١٪ مـــن اجمالى الاجور فى القطاع الخاص ، الا أن السمة الهيكلية البارزة داخل هذه المجموعة هو ما شهده قطاع الاسكان والمرافق العامة من توسع واضح أدى الى تضاعـــف مساهمتها فى توليد الاجور فى عام ١٩٨١/٨٠ الى ما يزيد عن الاربعة أمثـــال (١ر٤٣٨٪) كما هو موضح فى الجدول (١٣) ، فى حين ان مساهمة نشـــاط الخدمات والتأمينات الاجتماعية لم تزد فى عام ١٩٨١/٨٠ الا بنسبة ٢ر٥٢٪ فقـــط كما يتضح من الجدول رقم (١٣) ٠

٣ـ متوسط الاجر فى القطاع الخاص :

يعتبر متوسط الاجر من أهم المتغيرات الاقتصادية الهامة فى رسم وتحديد المعالم الرئيسية للخطة القومية والسياسة الاقتصادية للمجتمع سواء لدلالته الانتاجية وارتباطه المباشر بالكفاءة الاقتصادية أو لدلالته التوزيعية وارتباطه المباشر بتحقيق مستوى الدخل المناسب لقوة العمل فى مقابلة اصحاب حقوق التملك • ومن هنا كان اهتمامنا بتحليل طبيعة وشكل التطور الذى حدث فى متوسط الاجر بالقطاع الخاص خلال الفترة ٧٣ـ١٩٨١/٨٠ ، وذلك بالاعتماد على جدول رقم (١٤) الذى يوضح متوسط الاجر فى القطاع الخاص حسب الانشطة الاقتصادية ، والجدول رقم (١٥) الذى يبين شكل التطور فى متوسط الاجر بالقطاع الخاص حسب الانشطة خلال الفترة المذكورة • ويقصد بمتوسط الاجر السنوى الذى يحصل عليه العامل ، والذى تم الحصول عليه بقسمة الاجور المدفوعة بالقطاع الخاص حسب الانشطة على عدد العاملين بالقطاع الخاص حسب الانشطة •

ويمكننا ايجاز اهم التطورات الرئيسية التى طرأت على متوسط الاجر فى القطاع الخاص خلال الفترة ٧٣ـ١٩٨١/٨٠ ، على النحو التالى :

أ ـ لقد اتسم المتوسط العام للاجر فى القطاع الخاص باتجاه واضح نحو الزيادة المستمرة من سنة الى اخرى خلال الفترة المذكورة ، خاصة خلال السنوات الاخيرة من الفترة (الاربع سنوات الاخيرة ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨١/٨٠) فقد شهدت تلك السنوات الاربع الاخيرة من الفترة المذكورة زيادات متتالية وضخمة بالمقارنة بمقدار الزيادات فى السنوات الاربع الاولى من الفترة ، بحيث كانت النتيجة النهائية هى تضاعف متوسط الاجر بالقطاع الخاص فى نهاية الفترة بما يقرب من اربعة مرات ، عنه عند بدايتها (٣٧٦ر٥٪ فى عام ١٩٨١/٨٠)ـ جدول (١٥) •

جدول رقم (١٤)

متوسط الاجر السنوى فى القطاع الخاص حسب الانشطة خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠

(بالجنيه)

	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨١/٨٠
الزراعة	٤٩ر٨	٦١ر٣	١٠١ر٤	١٠٢ر٦	١١٢ر٠	١٢١ر٩	١٣٣ر٦	١٦٩
التعدين	١٦٩ر٢	١٨٤ر٦	١٩٤ر٤	٢٠٨ر٣	١٧٧ر٨	١٣٨ر٣	٣٠٢ر١	٣٣٩ر٦
الصناعات التحويلية	٢٠٨ر٨	٢١٨١	٢٢٧ر١	٤٣٥ر٤	٥٣١ر٢	٥٤٢ر٤	٥٨٧ر١	٦٧٦ر٥
البترول ومنتجاته	—	—	—	—	—	—	—	—
الكهرباء	—	—	—	—	—	—	—	—
التشييد والبناء	١٥٨ر١	١٦٧ر٦	٢٩٢ر٢	٣٠٢ر٩	٣١٩ر٢	٣٣٧ر٨	٣٥٧ر٨	٥٥٧ر٧
جملة القطاعات السلعية	٦٧ر٤	٧٩ر٠	١٢٠ر٣	١٤٢ر٧	١٦١ر٤	١٦٩ر٣	١٨٨ر٥	٢٤٢ر٦
النقل والمواصلات	٢٥٠ر٩	٢٤٨ر٧	٢٥٥ر٣	٢٥٦ر٥	٢٧٢ر٣	**٢٥٣ر٤**	٢٢٧ر٤	٦٤٦ر٦
قناة السويس								
التجارة	١٤٠ر٤	١٤٢ر٣	٢٣٠ر١	٢٣٧ر٩	٣٦٥ر١	٣٥٢ر٩	٤١٠ر٧	٩٨٣ر٢
المال								٢٢٧٨ر٦
التأمين								
السياحة والفنادق								١٠٢٦ر٥
جملة قطاعات الخدمات الانتاجية	١٥٤ر٤	١٥٥ر٦	٢٣٣ر١	٢٤٠ر١	٣٢٦ر٦	٣١٧ر٨	٣٦٣ر٣	٩٦٧ر٠
الاسكان	٧٥ر٥	٧٦ر١	٦١ر٧	٦٧ر٠	١٠٦ر٣	١١٢ر٢	١١٩ر٥	٢٩٤ر٣
المرافق								—
خدمات اجتماعية	٢٥٠ر٩	٢٥٢ر٧	٢٠٨ر٣	٢٩٧ر٤	٣٣٥ر٧	٣٧٧ر٣	٧٠٦ر٩	٣٧٨ر٥
تأمينات اجتماعية								
خدمات حكومية								
جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية	٢٢٣ر٣	٢٢٥ر٥	١٩٠ر٧	٢٦٧ر٣	٣٠٣ر٢	٣٤٤ر٠	٦٠٣ر٤	٣٦٤
الاجمالى العام	١٠٠ر٢	١٠٩ر٤	١٤٦ر٢	١٧٤ر٩	٢٠٧ر٣	٢٢٤ر٨	٢٦٩ر٤	٣٧٧ر٣

المصدر : وزارة التخطيط ، شعبة العمالة والاجور .

جدول رقم (١٥)

الأرقام القياسيه لمتوسط الأجر فى القطاع الخاص حسب الأنشطه فى الفترة ٧٣ ـ ٨٠/ ١٩٨١

	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨١/٨٠
الزراعـــه	١٠٠	١٢٣ر١	٢٠٣ر٦	٢٠٦ر٠	٢٢٥ر٠	٢٤٥ر٠	٢٦٨ر٣	٣٣٩ر٤
التغذيـه	١٠٠	١٠٩ر١	١١٤ر٩	١٢٣ر٠	١٠٥ر٠	١٧٨ر٠	١٧٨ر٠	٢٠٠ر٧
الصناعات التحويليه	١٠٠	١٠٤ر٠	١٠٨ر٨	٢٠٨ر٠	٢٥٤ر٠	٢٦٠ر٠	٢٨١ر٢	٣٢٤ر٠
البترول ومنتجاته	—	—	—	—	—	—	—	—
الكهربـــاء	—	—	—	—	—	—	—	—
التشييد والبناء	١٠٠	١٠٦ر٠	١٨٤ر٨	١٩٢ر٠	٢٠٢ر٠	٢١٤ر٠	٢٢٦ر٣	٣٥٢ر٧
جملة القطاعـات السلعيـه	١٠٠	١١٧ر٢	١٧٨ر٠	٢١٢ر٠	٢٣٩ر٠	٢٥١ر٠	٢٧٩ر٧	٣٥٩ر٩
النقل والمواصلات	١٠٠	٩٩ر١	١٠١ر٨	١٠٢ر٠	١٠٩ر٠	١٠١ر٠	٩٠ر٦	٢٥٧ر٧
قناة السويس								
التجـــاره	١٠٠	١٠١ر٣	١٦٣ر٩	١٦٤ر٠	٢٦٠ر٠	٢٥١ر٠	٢٩٢ر٠	٧١٤ر٠
المال								
التأمين								
السياحه والفنادق								
جملة قطاعـــات الخدمات الانتاجيه	١٠٠	١٠٠ر٨	١٥١ر٠	١٥٥ر٠	٢١١ر٠	٢٠٦ر٠	٢٣٥ر٣	٦٢٢ر٧
الاسكـــان	١٠٠	١٠٠ر٨	١٢١ر٤	١٢٨ر٠	١٤١ر٠	١٤٩ر٠	١٥٨ر٣	٣٨٩ر٨
المرافـــق								
خدمات اجتماعيه	١٠٠	١٠٠ر٧	٨٣ر٠	١١٨ر٠	١٣٤ر٠	١٥٠ر٠	٢٨١ر٧	١٥٠ر٩
تأمينات اجتماعيه								
خدمات حكوميه								
جمله قطاعـــات الخدمات الاجتماعيه	١٠٠	١٠١ر٠	٨٥ر٤	١٢٠ر٠	١٣٦ر٠	١٥٤ر٠	٢٧٠ر٢	١٦٣ر٠
الاجمالى العام	١٠٠	١٠٩ر٢	١٤٥ر٩	١٧٥ر٠	٢٠٧ر٠	٢٢٤ر٠	٢٦٨ر٩	٣٧٦ر٠

المصـــدر :

احتسب من الجدول رقـم (٦) .

ب ـ على مستوى المجموعات القطاعية كانت مجموعة قطاعات الخدمات الانتاجية هى أعلى المجموعات تطورا فى متوسط الاجر ، حيث ارتفع متوسط الاجر بها فى السنة الاخيرة من الفترة الى ما يزيد عن ستة أمثال مستواه فى السنة الاولى من الفترة (أى على مدى ثمان سنوات) بالمقارنة بمجموعة القطاعات السلعية التى ارتفع فيها متوسط الاجر الى حوالى الثلاث أمثال ونصف ، ومجموعة قطاعات الخدمات الاجتماعية (مرة ونصف تقريبا) .

جـ ـ وقد كان قطاع التجارة اكبر القطاعات التى شهدت تطورا واضحا فى متوسط الاجر سواء بالمقارنة بالقطاعات السلعية أو الخدمية . فقد تضاعف متوسط الاجر بهذا القطاع فى السنة الاخيرة من الفترة (١٩٨١/٨٠) بمقدار يزيد عن سبعة أمثال مستواه فى بداية الفترة (١٩٧٣) ، وذلك بالمقارنة بالقطاعات السلعية التى حققت فى مجموعها زيادة فى متوسط الاجر بلغ نسبتها فى عام ١٩٨١/٨٠ ، ٩ر٣٥٩٪ عنها فى عام ١٩٧٣ . وكذلك مجموعة الخدمات الاجتماعية ٠ر١٦٣٪ . ويلى هذا القطاع قطاعات التشييد والبناء اكثر من ثلاثة أضعاف ونصف (٧ر٣٥٢٪) الزراعة ما يقرب من ثلاثة أضعاف ونصف ٤ر٣٣٩٪ ، الصناعات التحويلية ٣٢٤٪ .

د ـ بالنظر الى الجدول رقم (١٤) يتضح ان متوسط الاجر فى الصناعات التحويلية يزيد بكثير عنه فى الزراعة (حوالى اربعة امثال) ، وهو أمر طبيعى ومقبول سواء نظرا لطبيعة النشاط الصناعى باعتباره اكثر قدرة على توليد للعائد والقيمة المضافة بالمقارنة بالنشاط الزراعى والاولى ، او نظرا لاتجاه الدولة الى التصنيع ، الا أن الملاحظ من الجدول رقم (٧) ان متوسط الاجر فى الزراعة قد تزايد خلال الفترة ٧٣ـ١٩٨١/٨٠ بشكل أكبر منه فى الصناعة التحويلية . وقد ساعد على هذا الاتجاه هجرة العمالة الزراعية الى البلاد العربية .الأمر الذى قد يؤثر على تكلفة الانتاج الزراعى ومن ثم الكفاءة الانتاجية فى الزراعة . هذا مع الاخذ فى الاعتبار كذلك أثر هذا العامل على تكلفة الانتاج الصناعى ومن ثم الكفاءة الانتاجية فى الصناعة المصرية .

هـ ـ من الملاحظ كذلك ارتفاع متوسط الاجر فى نشاط التشييد والبناء عنه فى النشاط الزراعى (ثلاثة امثال تقريبا) مما كان له اثر واضح على سحب العمالة الزراعية للعمل بهـــذا النشاط • الاكثر من ذلك ان متوسط الاجر فى هذا القطاع (التشييد والبناء) رغـــم ارتفاعه ، قد تزايد فى عام ١٩٨١/٨٠ بمعدل يفوق نظيره فى كل من الزراعة والصناعة التحويلية • مما قد يدعو الى التفكير جديا فى ضرورة تطوير تكنولوجيا التشييد والبنـاء بهدف توفير العمالة بقدر اكبر للقطاعين الرئيسيين ، الزراعة والصناعة •

٤ـ معدلات الزيادة فى العمالة والاجور ومتوسط الاجر فى الفترة ٧٣ـ١٩٨١/٨٠ :

ان النظرة العامة على معدلات الزيادة (النمو) المركبة لاعداد العاملين والاجـــور ومتوسط الاجر بالقطاع الخاص خلال الفترة ٧٣ـ١٩٨١/٨٠ ، يمكن ان تعطى تقييما موجـــزا عن الوضع العام للقطاع الخاص خلال تلك الفترة • ويبين الجدول رقم (١٦) معدلات الزيادة فى كل من العمالة والاجور ومتوسط الاجر بالقطاع الخاص حسب الانشطة خلال تلك الفترة •

جدول رقم (١٦)

معدلات الزيادة فى أعداد العاملين والاجور ومتوسط الاجر

بالقطاع الخاص حسب الانشطة للفترة ٧٣ـ١٩٨١/٨٠

(%)

النشـــــاط	فى اعـداد العاملـين	فى الاجـور	فى متوسـط الاجـــر
الزراعة	٤ر٠	٢ر١٨	٧ر١٧
التعدين	٧ر٦	١ر١٧	٧ر٩
الصناعات التحويلية	٦ر٤	٣ر٢٢	٠ر١٧
التشييد والبناء	٩ر٣	٩ر٢٢	٣ر١٨
جملة القطاعات السلعية	٩ر	٧ر١٩	٦ر١٨
النقل والمواصلات	١ر١	٧ر١٤	٤ر١٣
التجارة والمال	٢ر٢	٩ر٣٢	٠ر٣٠
جملة الخدمات الانتاجية	٢ر١	٢ر٣٠	٦ر٢٧
ملكية العقارات المبنيه	١ر٦	٨ر٢١	٩ر١٩
الخدمات والتأمينات الاجتماعية والحكومية	١ر٠	٨ر٥	٦ر٥
جملة الخدمات الاجتماعية	٤ر٠	١ر٧	٦ر٧
الاجمالـــى العام	٢ر١	٨ر٣٠	٣ر١٩

المصدر : احتسبت من الجداول السابقة .

ويتضح من الجدول رقم (١٦) ما يلى :

أ ـ على مستوى المجموعات القطاعية الثلاثة ، فقد حققت مجموعة قطاعات الخدمات الانتاجية أعلى معدلات نمو فى أعداد العاملين والاجور ومتوسط الاجر ، خلال الفترة ٧٣ـ١٩٨١/٨٠ . فقد ازدادت اعداد العاملين خلال الفترة المذكورة ، بمعدل ١ر٢٪ سنويا بالمقارنة بـ ٩ر٠٪ فى مجموعة القطاعات السلعية ، ٤ر٠٪ فى مجموعة قطاعات الخدمات الاجتماعية . وازدادت الاجور فى مجموعة الخدمات الانتاجية خلال الفترة ، بمعدل ٢ر٣٠٪ سنويا بالمقارنة بـ ٧ر١٩٪ فى مجموعة القطاعات السلعية ، ١ر٧٪ فى مجموعة قطاعات الخدمات الاجتماعية . وازداد متوسط الاجر فى مجموعة الخدمات الانتاجية بمعدل سنوى قدره ٦ر٢٧٪ مقابل ٦ر١٨٪ ، ٧ر٦٪ للقطاعات السلعية والخدمات الاجتماعية على الترتيب خلال نفس الفترة .

ب ـ بمقابلة معدلات النمو فى المتغيرات الثلاث ، يمكن ان نلاحظ ان معدلات النمو العالية والمضطردة فى الاجور على مستوى القطاع الخاص ككل ، انما تحققت خلال تلك الفترة من خلال تأثير المعدلات العالية لنمو وزيادة متوسط الاجر اكثر منها من نمو وزيادة أعداد العاملين . فقد ازدادت الاجور فى مجموعة قطاعات الخدمات الانتاجية بمعدل سنوى مقدار ٢ر٣٠٪ خلال الفترة ، رغم ان اعداد العاملين فى تلك القطاعات خلال الفترة لم يتزايد سنويا بأكثر من ١ر٢٪ . ذلك أن متوسط الاجر فى تلك القطاعات خلال نفس الفترة قد ارتفع سنويا بمعدل ٦ر٢٧٪ . وهى نفس الصورة التى كان عليها تطور العمالة والاجور فى بقية المجموعات القطاعية ، مع اختلاف الوتائر .

جـ ـ لقد كان قطاع التجارة والمال أكبر القطاعات التى حقق متوسط الاجر بها نمو سنويا مضطردا بلغ مقداره ٣٠٪ ، وعليه فقد ازدادت الاجور به بمعدل ٩ر٣٢٪ سنويا خلال الفترة ، وذلك على الرغم من ان عدد العاملين به لم يزد خلال نفس الفترة باكثر من ٢ر٢٪ سنويا . يلى ذلك قطاعات التشييد والبناء والصناعة التحويلية وملكية

العقارات المبنية والزراعة • مع ملاحظة ان معدلات نمو الاجور فى كل من الزراعة والعقارات المبينة لم تكن ملحوظة بنفس الدرجة فى الصناعات التحويلية والتشييد والبناء، رغم ارتفاع معدلات نمو متوسط الاجر بها ، وذلك نظرا للهبوط النسبى لمعدلات نمو أعداد العاملين بها بالمقارنة بنظيرتها فى الصناعات التحويلية والتشييد والبناء •

٣ـ مساهمة القطاع الخاص الصناعى فى قطاع الصناعة التحويلية :

٣ـ١ القطاع الخاص الصناعى التقليدى :*

١ـ الانتاج

١ـ١ مساهمة القطاع الخاص فى الانتاج الصناعى :

بلغت قيمة الانتاج الصناعى الاجمالى للقطاعين العام والخاص التقليدى عام ١٩٨٠ نحو ٥ر٥ مليار جنيه بالاسعار الجارية لعام ١٩٨٠ مقابل حوالى ٦ر١ مليار جنيه عام ١٩٧١ فى بداية ذلك العقد ، وقد بلغ معدل النمو السنوى المركب حوالى ٣ر١٣٪ ، ولقد تضاعف الانتاج الصناعى خلال تلك الفترة ثلاثة مرات ونصف تقريبا •

ولقد بلغت قيمة الانتاج الصناعى المحقق بالقطاع العام نحو ٢ر٤ مليار جنيه بالاسعار الجارية عام ١٩٨٠ مقابل نحو ١ر١ مليار جنيه عام ١٩٧١ فى بداية ذلك العقد وبمعدل نمو سنوى مركب بلغ ٢ر١٤٪ حيث تضاعفت قيمة الانتاج نحو ٣ر٨ مرة خلال تلك الفترة • ومن الجدير بالملاحظة أن معدل تطور الانتاج الصناعى بالقطاع العام قد أخذ فى التزايد بعد ذلك ويعكس ذلك ظروف حرب اكتوبر على الانتاج

---

* المنشآت التى تخضع لاشراف وزارة الصناعة والتعدين ولا تنطبق عليها قوانين الاستثمار لرأس المال العربى والاجنبى •

خلال العامين المذكورين ولقد اتصفت الزيادة فى الانتاج الصناعى للقطاع العام خلال السنوات ٧٥ـ١٩٧٨ بالتقارب بينما ازداد الانتاج بمعدل أكبر عام ١٩٧٩، ١٩٨٠ .

أما القطاع الصناعى الخاص فقد حقق انتاجا بلغت قيمته نحو ٣ر١ مليار جنيه بالاسعار الجارية عام ١٩٨٠ مقابل نحو ٤٥٩ مليون جنيه عام ١٩٧١ فى بداية العقد وبمعدل نمو سنوى مركب نحو ١١٪ ولقد تقاربت الزيادة السنوية فى انتاج القطاع الخاص خلال السنوات ١٩٧٢ ـ١٩٧٤ بينما حقق ذلك القطاع تطورا كبيرا عام ١٩٧٥ عما كان عليه خلال السنوات السابقة ثم تقاربت الزيادة السنوية مع الاتجاه نحو التزايد خلال السنوات ٧٥ ـ ١٩٧٩ . ولقد تضاعفت قيمة الانتاج الصناعى للقطاع الخاص خلال تلك الفترة نحو ثلاثة أضعاف .

ولقد بلغت نسبة قيمة انتاج القطاع الخاص التقليدى نحو ٢٤٪ من اجمالى قيمة الانتاج الصناعى المحقق فى القطاعين العام والخاص عام ١٩٨٠ ، بينما بلغت هذه النسبة حوالى ٤ر٢٩٪ عام ١٩٧١ ، بينما اتجهت هذه النسبة الى التناقص عامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ الى نحو ٩ر٢٥٪ ، ٧ر٢٨٪ للعاملين على التوالى ثم أخذت فى التزايد حتى بلغت نحو ٧ر٣٥٪ عام ١٩٧٦ ولكنها عادت الى التناقص مرة أخرى حتى بلغت نحو ١ر٢٦٪ ، ٢٤٪ عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ . ويوضح الجدول رقم (١٧) دور القطاع الخاص الصناعى التقليدى فى الانتاج وتطوره .

جدول رقم (١٧)

دور القطاع الخاص الصناعى التقليـــدى

فى الانتاج الصناعى وتطـــــــــوره

السنـــه	القطاع العام	القطاع الخاص التقليـــدى (١)	الاجمالـــى	نصيب القطاع الخاص ٪	تطور القطاع العام	تطور القطاع الخاص
١٩٧١	١١٠٧	٤٥٦	١٥٦٢	٢٩٫٤	ـ ر١٠٠	ـ ر١٠٠
١٩٧٢	١٤٥١	٥٠٨	١٩٥٩	٢٥٫٩	١٣١٫٦	١١٠٫٧
١٩٧٣	١٤١٤	٥٧٠	١٩٨٤	٢٨٫٧	١٢٨٫٢	١٢٤٫٢
١٩٧٤	١٤٢٤	٦١٩	٢٠٤٣	٣٠٫٣	١٢٩٫١	١٣٤٫٩
١٩٧٥	١٥٦١	٨٥٢	٢٤١٣	٣٥٫٣	١٤١٫٥	١٨٥٫٦
١٩٧٦	١٧٢٤	٩٥٧	٢٦٨١	٣٥٫٧	١٥٦٫٣	٢٠٨٫٥
١٩٧٧	١٩٩٠	١٠٣١	٣٠٢١	٣٤٫١	١٨٠٫٤	٢٢٤٫٦
١٩٧٨	٢٢٢٣	١٠٦٧	٣٢٩٠	٣٢٫٤	٢٠١٫٥	٢٣٢٫٥
١٩٧٩	٣٣٢٢	١١٧٤	٤٤٩٦	٢٦٫١	٣٠١٫٢	٢٥٥٫٨
١٩٨٠(٢)	٤١٥٣	١٣٠٨	٥٤٦١	ـ ر٢٤	٣٧٦٫٥	ـ ر٢٨٥
معدل النمو	١٤٫٢٪	ـ ر١١٪	١٣٫٣٪	ـ	ـ	ـ

* المصدر : وزارة الصناعة ـ تقارير الرقابة الصناعية وتطور انجازات الصناعة .

(١) اضيف لقيمة انتاج القطاع الخاص ٣٠٪ لتغطيه قيمة الانتاج فى الوحدات الانتاجية الصغـــيرة الحجم غير المنظمة والمسجلة والتى لا تتوافر عنها بيانات .

(٢) بيانات ١٩٨٠ محسوبة وفق معدل النمو بالقطاع الخاص ووفق انتاج القطاع العام لعـــام ١٩٨١/٨٠ حيث تحولت البيانات الى سنوات مالية لا ميلادية .

١ـ٢ التوزيع النسبى للانتاج بحسب الصناعات وتطوره :

يقصد بالقطاع الخاص الصناعى التقليدى هنا المنشآت التى تخضع لاشراف وزارة الصناعة والتعدين • وقد بلغت قيمة الانتاج الصناعى للمصانع المنظمة والمسجلة والتى يتم الحصول على بيانات عنها عام ١٩٧١ نحو ٣٥٩ مليون جنيه زادت الى نحو ٩٠٣ مليون جنيه عام ١٩٧٩ أى أن الانتاج الصناعى الخاص قد تضاعف مرتين ونصف عما كان عليه عام ١٩٧١ ، وقد بلغ معدل النمو السنوى المركب خلال هذه الفترة نحو ١١٪ سنويا • ومن الجدير بالملاحظة ان معدل الزيادة السنوى من عام لاخر قد تراوح ما بين ٨٪ ، ١٢٪ خلال الفترة المذكورة عدا عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٨ ، حيث زاد الانتاج عام ١٩٧٥ عما كان عليه عام ١٩٧٤ بنحو ٣٨٪ وهى زيادة ضخمة غير عادية ويرجع ذلك الى انطلاقة جديدة لذلك القطاع بعد انتهاء ظروف العدوان وانتصارات ١٩٧٣ وبداية استقرار الاوضاع السياسية ، من جهة أخرى فقد بلغت هذه الزيادة أدنى حد لها عام ١٩٧٨ حيث زاد الانتاج عما كان عليه عام ١٩٧٧ بنحو ٤٪ فقط • وبافتراض استمرار نفس معدل النمو السنوى المركب ١١٪ سنويا فقد أمكن تقدير قيمة الانتاج عام ١٩٨٠ حيث من المقدر ان يبلغ الانتاج الصناعى للقطاع الخاص التقليدى الى نحو ١٠٠٧ مليون جنيه ويضم الانتاج الصناعى الخاص ست صناعات هى : الغزل والنسيج ، الغذائية ، الكيماوية ، الهندسية والمعدنية ، الخشبية والجلدية ، مواد البناء والحراريات •

وعلى الرغم من أن صناعة الغزل والنسيج وهى من الصناعات العريقة قد استحوذت على نحو ثلث قيمة الانتاج خلال السنوات الاربع الاولى ٧١/١٩٧٤ فان الوزن النسبى لهذه الصناعة قد أخذ فى التناقص اعتبارا من عام ١٩٧٥ حتى وصل الى ٢٥٪ فقط عام ١٩٧٧ ثم ازداد الى ٢٧٪ خلال العامين التاليين ، ومع ذلك فقد تضاعف الانتاج فى هذه الصناعة عام ١٩٧٩ بنحو ١٩٩٪ عما كان عليه عام ١٩٧١

ومع أن الزيادة السنوية من عام لاخر قد تراوحت ما بين ٤٪ الى ٨٪ خلال الفترة المذكورة فانها قد انخفضت الى ١٪ فقط عام ١٩٧٧ بينما قفزت الى ٢٨٪ ، ١٢ ٪ للعامين ١٩٧٥ ، ١٩٧٨ على التوالى . ولقد بلغ معدل النمو السنوى المركب فى هذه الصناعة نحو ٨٪ سنويا وهو أقل معدل نمو تحقق فى الصناعات الست التى يتضمنها القطاع الخاص الصناعى التقليدى .

وقد بلغت قيمة الانتاج فى الصناعات الخشبية والجلدية عام ١٩٧٩ نحو ٢٤٥ مليون جنيه وهو ما يزيد قليلا عما حققته صناعة الغزل والنسيج او ما يعادل نحو ٢٧٪ من قيمة الانتاج الصناعى للقطاع الخاص التقليدى غير ان الصناعات الخشبية والجلدية قد حققت معدل نمو ضعف ما تحقق فى صناعة الغزل والنسيج حيث تضاعف انتاجها عام ١٩٧٩ نحو ٤ اضعاف ما كان عليه عام ١٩٧١ ، وقد بلغ معدل النمو السنوى المركب للانتاج فى هذه الصناعات الى نحو ١٦٪ سنويا وهو أعلى معدل تحقق فى اى من الصناعات الست ، ولقد تذبذبت الزيادة السنوية من عام لاخر فبلغت نحو ٨٧٪ عام ١٩٧٥ عما كانت عليه عام ١٩٧٤ ، بينما انخفض الانتاج بنحو (٤٪) عام ١٩٧٨ عما كان عليه عام ١٩٧٧ . ومع ذلك فان الوزن النسبى لهذه الصناعة قد استمر فى التزايد من ١٨٪ عام ١٩٧١ حتى بلغ نحو ٣١٪ عام ١٩٧٧ ، وان كان قد انخفض الى ٢٨٪ ، ٢٧٪ لعامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على التوالى .

ويأتى فى المرتبة الثالثة الصناعات الغذائية حيث بلغت قيمة الانتاج فى هذه الصناعة عام ١٩٧٩ نحو ٢١٢ مليون جنيه أو ما يعادل اكثر من ضعفى ما كانت عليه عام ١٩٧١ ، ولقد تفاوتت نسبة الزيادة السنوية فى الانتاج تفاوتا كبيرا من عام لاخر حيث تراوحت ما بين ٦٪ عام ١٩٧٣ الى ١٨٪ عام ١٩٧٥ وقد بلغ معدل النمو السنوى المركب فى هذه الصناعة نحو ٩٪ سنويا . ولقد أخذ الوزن النسبى لهذه

الصناعة فى التناقص خلال السنوات الاربع الاولى من ٢٨٪ عام ١٩٧١ الى ما تقرر له نحو ٢٣٪ احيانا من عام ١٩٧٥ .

يلى ذلك الصناعات الهندسية والمعدنية حيث بلغت قيمة الانتاج عام ١٩٧٩ ، نحو ٨٩ مليون جنيه أو ما يعادل نحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٧١ ، ولقد اتصفت الزيادة السنوية من عام لاخر بانها شبه ثابته حيث تراوحت ما بين ١٣٪ الى ١٨٪ خلال معظم السنوات ، غير ان الانتاج قد تناقص عام ١٩٧٨ نحو ٤٪ عما كان عليه عام ١٩٧٧ ، كما أن قيمة الانتاج فى هذه الصناعة قد زادت عام ١٩٧٤ الى نحو ٢٣٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٣ ولقد بلغ معدل النمو السنوى المركب فى هذه الصناعة نحو ١٣٪ سنويا . ولقد اتصف الوزن النسبى لهذه الصناعة بالثبات تقريبا حيث انحصر ما بين ٨٪ الى ١٠٪ خلال الفترة المذكورة .

أما انتاج الصناعات الكيماوية فقد بلغ عام ١٩٧٩ نحو ٨٦ مليون جنيه او ما يعادل نحو ٣ أضعاف ما كان عليه عام ١٩٧١ ولقد اتصفت الزيادة السنوية من عام لآخر بالثبات حيث تراوحت ما بين ١١٪ الى ١٥٪ خلال الفترة المذكورة لم يشذ عن ذلك سوى زيادة الانتاج عام ١٩٧٥ بنحو ٤٢٪ عما كان عليه عام ١٩٧٤ وكذلك زيادة الانتاج عام ١٩٧٨ بنحو ١٪ فقط عما كان عليه عام ١٩٧٧ ولقد بلغ معدل النمو السنوى المركب فى هذه الصناعة نحو ١٣٪ سنويا . ولقد اتصف الوزن النسبى لهذه الصناعة ضمن الصناعات الست بالثبات كما هو الحال بالنسبة للصناعات الهندسية والمعدنية حيث تراوح ما بين ٨٪ الى ١٠٪ خلال تلك الفترة .

وتأتى صناعة مواد البناء والحراريات فى نهاية القائمة حيث بلغت قيمة الانتاج فى هذه الصناعة عام ١٩٧٩ نحو ٢٩ مليون جنيه أو ما يعادل نحو ٣٨٠٪ عما كانت

عليه عام ١٩٧١ ولقد تذبذبت نسبة الزيادة السنوية من عام لاخر فى هذه الصناعة ما بين صفر عام ١٩٧٨ حيث لم يتغير الانتاج عما كان عليه عام ١٩٧٧ وبين ٣٥٪ عام ١٩٧٧ عما كان عليه عام ١٩٧٦ ، ولقد بلغ معدل النمو السنوى المركب للانتاج فى هذه الصناعة نحو ١٦٪ سنويا . أما الوزن النسبى لهذه الصناعة فقد اتصف بالثبات التام عند ٣٪ من قيمة الانتاج الصناعى للقطاع الخاص منذ عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٩

ولما كانت الارقام السابقة عن الانتاج الصناعى فى القطاع الخاص التقليدى تمثل الارقام الواردة من المصانع المنظمة والمسجلة وحدها وان هناك فى الحقيقة وحدات انتاجية عديدة صغيرة الحجم منتشرة فى كل انحاء الجمهورية ويمكن تقدير قيمة انتاج هذه الوحدات بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ من اجمالى انتاج الصناعات التحويلية[1] وعلى هذا يمكن تقدير قيمة الانتاج الصناعى للقطاع الخاص التقليدى باضافة ٣٠٪ الى قيم الانتاج الصناعى السابقة للصناعات المختلفة فى السنوات الواردة ، وبذلك تصبح قيمة الانتاج الصناعى لهذا القطاع عام ١٩٧٩ نحو ١١٧٤ مليون جنيه ونحو ١٣٠٨ مليون جنيه عام ١٩٨٠ . وتوضح الجداول ارقام (١٨) الى (٢١) تطور انتاج القطاع الصناعى الذى تشرف عليه وزارة الصناعة والتعدين ، والتوزيع النسبى لهذا الانتاج بين الصناعات المختلفة ، وتطور هذا الانتاج مع الاخذ فى الاعتبار قيمة انتاج الوحدات الصغيرة التى لا تتضمنها البيانات السابقة ثم تطور انتاج ذلك القطاع وكل صناعة على حدة بالنسب المئوية باعتبار عام ١٩٧١ تمثل سنة الاساس .

---

(١) حامد المأمون حبيب (الملامح الرئيسية للقطاع الخاص الصناعى ودوره فى التنمية الصناعية حتى عام ٢٠٠٠) معهد التخطيط القومى ـ الهيئة العامة للتصنيع ، الندوة التحضيرية المصرية للمؤتمر الافريقى ، القاهرة ـ سبتمبر ١٩٧٨ مسلسل رقم ٥٠٦ .

جدول رقم (١٨)

تطور انتاج القطاع الخاص الصناعى

الذى تشرف عليه وزارة الصناعة والتعدين

القيمة بالمليون جنيه

الصناعة	١٩٧١ (٢)	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠ (٣)	معدل النمو السنوى المركب (١)
غزل ونسيج	١٢١	١٣٠	١٣٦	١٤٥	١٨٦	١٩٣	١٩٥	٢١٩	٢٤١	٢٦٠	٨٪
غذائية	١٠٠	١٠٩	١١٦	١٢٧	١٥٠	١٦٨	١٧٨	١٩٣	٢١٢	٢٣١	٩٪
كيماوية	٢٩	٣٣	٣٨	٤٢	٦٠	٦٧	٧٧	٧٨	٨٦	٩٧	١٣٪
هندسية ومعدنية	٣٠	٣٤	٤٠	٤٩	٥٧	٦٥	٧٤	٧١	٨٩	١٠١	١٣٪
خشبية وجلدية	٦٥	٧٥	٩٦	٩٩	١٨٥	٢٢٣	٢٤٢	٢٣٣	٢٤٥	٢٨٤	١٦٪
مواد البناء والحراريات	٨	٩	١٢	١٣	١٧	٢٠	٢٧	٢٧	٢٩	٣٤	١٦٪
الاجمالى	٣٥٩	٣٩٠	٤٣٨	٤٧٥	٦٥٥	٧٣٥	٧٩٣	٨٢٢	٩٠٣	١٠٠٧	١١٪
معدل الزيادة من عام لأخر	٩٪	١٢٪	٨٪	٣٨٪	١٢٪	٨٪	٤٪	١٠٪	-	-	-

* **بيانات** السنوات ٧٢ ـ ١٩٧٩ مصدرها : وزارة الصناعة ـ تقارير الرقابة الصناعية وتقرير انجازات الصناعة وايضا اجمالى الانتاج لعام ١٩٧١.

(١) تم حساب معدل النمو السنوى المركب عن المدة ٧٢ ـ ١٩٧٩ من واقع البيانات الفعلية للانتاج.

(٢) وزعت قيمة اجمالى الانتاج على الصناعات المختلفة عام ١٩٧١ وفق معدل النمو السنوى المركب لكل صناعة منها .

(٣) تم ايجاد قيم الانتاج لعام ١٩٨٠ باستخدام معدل النمو السنوى المركب لكل صناعة .

جدول رقم (١٩)

التوزيع النسبى لانتاج القطاع الخاص الصناعى التقليدى

بالنسبة المئوية

الصناعة	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
غزل ونسيج	٣٤	٣٣	٣١	٣١	٢٨	٢٦	٢٥	٢٧	٢٧	٢٦
غذائيـــــة	٢٨	٢٨	٢٦	٢٧	٢٣	٢٣	٢٢	٢٣	٢٣	٢٣
كيماويـــــة	٨	٨	٩	٩	٩	٩	١٠	٩	١٠	١٠
هندسية ومعدنية	٨	٨	٩	١٠	٩	٩	٩	٩	١٠	١٠
خشبية وجلدية	١٨	١٩	٢٢	٢١	٢٨	٣٠	٣١	٢٨	٢٧	٢٨
مواد البناء والحراريات	٢	٢	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
الاجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٣٠)

تطور انتاج القطاع الخاص الصناعى التقليـــــــدى

مع تقدير قيمة انتاج الوحـــــدات الصغيـــــرة

بالأسعار الجاريه بالمليون جنيه

الصناعـــــة	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الغزل والنسيـــج	١٥٧	١٦٩	١٧٧	١٨٩	٢٤٢	٢٥١	٢٥٤	٢٨٥	٣١٣	٣٣٨
الغذائيـــــــة	١٣٠	١٤٢	١٥١	١٦٥	١٩٥	٢١٨	٢٣١	٢٥١	٢٧٦	٣٠٠
الكيماويـــــــة	٣٨	٤٣	٤٩	٥٥	٧٨	٨٧	١٠٠	١٠١	١١٢	١٢٦
الهندسية والمعدنية	٣٩	٤٤	٥٢	٦٤	٧٤	٨٥	٩٦	٩٢	١١٦	١٣١
الخشبية والجلدية	٨٥	٩٨	١٢٥	١٢٩	٢٤١	٢٩٠	٣١٥	٣٠٣	٣١٩	٣٦٩
مواد البناء والحراريات	١٠	١٢	١٦	١٧	٢٢	٢٦	٣٥	٣٥	٣٨	٤٤
الأجمـــــالى	٤٥٩	٥٠٨	٥٧٠	٦١٩	٨٥٢	٩٥٧	١٠٣١	١٠٦٧	١١٧٤	١٣٠٨

جدول رقم (٢١)

تطور انتاج القطاع الخاص الصناعى التقليدى بالنسب المئوية

الصناعة	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الغزل والنسيج	١٠٠	١٠٨	١١٣	١٢٠	١٥٤	١٦٠	١٦٢	١٨٢	١٩٩	٢١٥
الغذائيـــــة	١٠٠	١٠٩	١١٦	١٢٧	١٥٠	١٦٨	١٧٨	١٩٣	٢١٢	٢٣١
الكيماويـــــة	١٠٠	١١٣	١٢٩	١٤٥	٢٠٥	٢٢٩	٢٦٣	٢٦٦	٢٩٥	٣٣٢
الهندسية والمعدنية	١٠٠	١١٣	١٣٣	١٦٤	١٩٠	٢١٨	٢٤٦	٢٣٦	٢٩٧	٣٣٦
الخشبية والجلدية	١٠٠	١١٥	١٤٧	١٥٢	٢٨٤	٣٤١	٣٧٠	٣٥٦	٣٧٥	٤٣٤
مواد البناء والحراريات	١٠٠	١٢٠	١٦٠	١٧٠	٢٢٠	٢٦٠	٣٥٠	٣٥٠	٣٨٠	٤٤٠
الاجمالى	١٠٠	١١١	١٢٤	١٣٥	١٨٦	٢٠٨	٢٢٥	٢٣٢	٢٥٦	٢٨٥

٢ـ الاستثمـارات :

٢ـ١ توزيع الاستثمارات وتطورها بين الصناعات المختلفة :

اتجهت التكاليف الاستثمارية فى القطاع الخاص الصناعى التقليدى الى الزيادة المستمرة ، وبمعدل كبير خلال السبعينات حيث ازدادت من حوالى ١ر١٩ مليون جنيه عام ١٩٧٤ الى نحو ٧ر١٦٦ مليون جنيه عام ١٩٧٩ أى انها قد تضاعفت نحو ثمانية مرات ونصف خلال تلك الفترة ، وبمعدل نمو سنوى مركب نحو ٤٣٪ سنويا .

ولقد بلغت جملة الاستثمارات التى نفذت فى الصناعات الغذائية نحو ٦ر٢٣٪ من اجمالى الاستثمارات الكليه فى ذلك القطاع ، ولقد اتجه النصيب النسبى للاستثمارات فى تلك الصناعة الى التزايد المستمر من نحو ٦٪ عام ١٩٧٤ حتى بلغ نحو ٢٨٪ من اجمالى الاستثمارات فى مختلف الصناعات عام ١٩٧٩ . ولقد استمرت قيمة الاستثمارات فى هذه الصناعة نحو التزايد المستمر من عام لاخر حيث تضاعفت نحو ٤٠ مرة خلال الفترة المذكورة ، وبمعدل نمو سنوى مركب نحو ٨٥٪ سنويا

وبخصوص صناعة الغزل والنسيج فقد بلغت جملة الاستثمارات فى هذه الصناعة خلال الفترة ٧٤/ ١٩٧٩ نحو ٥ر٩٧ مليون جنيه أو ما يعادل نحو ١ر١٦٪ من الاستثمارات الكلية التى نفذت فى ذلك القطاع ، ولكن من الملاحظ ان النصيب النسبى للاستثمارات فى صناعة الغزل والنسيج قد اتجه نحو التناقص خلال تلك الفترة باستثناء عام ١٩٧٦ حيث انخفض من نحو ٢٧٪ عام ١٩٧٤ حتى بلغ نحو ١١٪ ، ٨٪ عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ولقد تضاعفت الاستثمارات المحققة فى هذه الصناعة خلال السنوات ٧٤ ـ ١٩٧٩ ما بين ٣ الى ٥ أضعاف ما كانت عليه ١٩٧٤ ، كما بلغ معدل النمو السنوى المركب للاستثمارات فى هذه الصناعة نحو ١٧ ٪ سنويا .

أما الصناعة الكيماوية وصناعة مواد البناء معا فقد بلغت جملة الاستثمارات بهما نحو ١٧٣ مليون جنيه او ما يعادل نحو ٦ر٢٨٪ من اجمالى الاستثمارات التى تحققت فى ذلك القطاع • ولقد اخذت قيمة الاستثمارات المنفذة فى هاتين الصناعتين فى التزايد المطرد من عام لاخر ، واتجه النصيب النسبى لها نحو التضاعف من عام لاخر حيث ازداد من ١٢٪ عام ١٩٧٤ حتى بلغ حوالى ٣٨٪ عام ١٩٧٩ • كما تضاعفت الاستثمارات المحققه فى هاتين الصناعتين الى نحو ٥ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٩ ، ٢٧ ضعفا للسنوات ٧٥ ـ ١٩٧٩ عما كانت عليه عام ١٩٧٤ • ولقد بلغ معدل النمو السنوى المركب لتطور الاستثمارات فى هاتين الصناعتين الى نحو ٧٤٪ سنويا •

أما الصناعات الهندسية والمعدنية فقد بلغت جملة الاستثمارات التى نفذت بها خلال ٧٤ ـ ١٩٧٩ نحو ٤ر١٠٣ مليون جنيه أو ما يعادل نحو ١ر١٧٪ من اجمالى الاستثمارات المحققه فى ذلك القطاع • ولكن من الملاحظ انه على الرغم من التزايد فى قيمة الاستثمارات فى هذه الصناعات من عام لاخر فانها قد انخفضت عام ١٩٧٩ الى نحو ٤ر٢٢ مليون جنيه بينما كانت قد بلغت نحو ١ر٢٩ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ، ولقد بلغ معدل النمو السنوى المركب للاستثمار فى هذه الصناعات نحو ٢٥٪ سنويا ، ولقد اتجه النصيب النسبى من الاستثمارات لهذه الصناعات نحو التناقص من عام لاخر حتى انخفض من نحو ٣٠٪ عام ١٩٧٤ الى حوالى ١٣٪ عام ١٩٧٩ • وقد تحققت زيادة نسبيه فى حجم الاستثمارات فى هذه الصناعات حيث تضاعفت ما بين ١٢ الى ٥ أضعاف خلال السنوات ٧٥/ ١٩٧٩ عما كانت عليه عام ١٩٧١ •

بلغت جملة التكاليف الاستثمارية التى نفذت فى صناعة القوى والكهرباء نحو ٥ر٢٧٪ مليون جنيه خلال السنوات ٧٤/ ١٩٧٩ ، أو ما يعادل اقل من ٥٪ من اجمالى الاستثمارات المحققه فى ذلك القطاع ، ولقد تفاوتت قيمة الاستثمارات فى هذه

الصناعة من عام لاخر تفاوتا بينا حتى انه لا يمكن ان يتم معه حساب معدل للنمو السنوى المركب لتطور الاستثمارات فى هذه الصناعة • ولكن الوزن النسبى للاستثمارات فى هذه الصناعة قد اتجه نحو التناقص خلال هذه الفترة حيث انخفض من نحو ١٤٪ عام ١٩٧٤ الى حوالى ٣٪ عام ١٩٧٩ •

ولقد نالت الصناعات التعدينية أدنى قدر من الاستثمارات فى ذلك القطاع حيث بلغت جملة الاستثمارات فى هذه الصناعة نحو ١ر١١ مليون جنيه ، او اقل من ٢٪ من اجمالى الاستثمارات فى ذلك القطاع ، كما تفاوتت من عام لاخر وتراوح الوزن النسبى لها ما بين صفر ونحو ٤٪ من اجمالى الاستثمارات فى ذلك القطاع •

وتأتى المشروعات الصغيرة ومراكز التدريب فى مكانة متقدمة قبل الصناعات التعدينية والقوى والكهرباء من حيث قيمة الاستثمارات التى نفذت بها ، حيث بلغت جملة الاستثمارات بها نحو ٤٩ مليون جنيه خلال السنوات ٧٤/ ١٩٧٩ أو ما يعادل نحو ١ر٨٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذه فى ذلك القطاع وان كان الوزن النسبى للاستثمارات فى هذه الصناعة يتفاوت من عام لا خر وتراوح ما بين ٥٪ ، ١٣٪ خلال تلك الفترة ، ولقد أخذت الاستثمارات فى هذه المشروعات فى التزايد المستمر منذ عام ١٩٧٤ ولكنها تناقصت عام ١٩٧٩ عما كانت عليه عام ١٩٧٨ • ولقد تضاعفت قيمة الاستثمارات فى هذه المشروعات الى نحو ٥ ، ٣ ، ٦ ، ١٠ ، ٦ أضعاف للسنوات ٧٥ ـ ٧٩ على التوالى وذلك عما كانت عليه عام ١٩٧٤ •

يتضح من كل ما تقدم ان الجانب الاكبر من استثمارات القطاع الخاص يتجه وبصورة منتظمة ومتزايدة الى الصناعات الغذائية اولا ثم الى صناعة الغزل والنسيج فمواد البناء والكيماويات ثم غيرها من الصناعات •

وتوضح الجداول ارقام (٢٢) ، (٢٣) ، (٢٤) التكاليف الاستثمارية لمشروعات القطاع الخاص الصناعى التقليدى ، وتطورها ، وتوزيعها النسبى بين الصناعات المختلفة •

جدول رقم (٢٢)

التكاليف الاستثمارية لمشروعات القطاع الخاص الصناعى التقليدى

القيمة بالمليون جنيه

الصنـــاعه	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	الاجمالى	معدل النمو السنوى المركب ٪
الغزل والنسيـج	١ر٥	١٣ر٣	٢٦ر٩	٢١ر٥	١٧ر١	١٣ر٦	٩٧ر٥	١٧
الغذائيـــــة	٢ر١	١١ر٥	٢٣ر٤	٢٨ر٧	٣١ر٥	٤٦ر٤	١٤٢ر٧	٨٥
الكيماوية ومواد البناء	٢ر٣	١١ر٤	ـ٢٣ر	٣٠ر٣	٤٣ر٤	٦٢ر٦	ـ١٧٣ر	٧٤
الهندسية والمعدنية	٥ر٨	١٣ر٩	١٦ر٤	١٥ر٨	٢٩ر١	٢٢ر٤	١٠٣ر٤	٢٥
القوى والكهرباء	٢ر٧	٨ر١	٢ر-	٢ر١	٩ر٣	٥ر١	٢٧ر٥	-
التعدينيـــــة	٥ر-	١ر٩	٦ر-	-	٦ر-	٧ر٥	١١ر١	-
المشروعات الصغيرة ومراكز التدريب	١ر٤	٦ر٩	٤ر٤	٨ر٦	١٨ر٩	٨ر٨	ـ٤٩ر	-
الاجمالـــــى	١٩ر١	٦٧ر١	٩٤ر٨	١٠٦ر٨	ـ١٥٠ر	١٦٦ر٧	٦٠٤ر٢	٤٣

* المصدر السابـــق .

جدول رقم (٢٣)

تطور التكاليف الاستثمارية لمشروعات القطاع الخاص الصناعى التقليدى

بالنسب المئوية

الصناعة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الغزل والنسيج	١٠٠	٢٦١	٥٢٧	٤٢٢	٣٣٥	٢٦٧
الغذائيـــــة	١٠٠	٩٥٨	١٩٥٠	٢٣٩٢	٢٦٢٥	٣٨٦٧
الكيماوية ومواد البناء	١٠٠	٤٩٦	١٠٠٠	١٣١٧	١٨٨٩	٢٧٢٢
الهندسية والمعدنية	١٠٠	٢٤٠	٢٨٢	٢٧٢	٥٠٢	٣٨٦
القوى والكهرباء	١٠٠	٣٠٠	٧	٧٨	٣٤٤	١٨٩
التعدينيـــــة	١٠٠	٣٨٠	١٢٠	ـ	١٢٠	١٥٠٠
المشروعات الصغيرة ومراكز التدريب	١٠٠	٤٩٣	٣١٤	٦١٤	١٠٠١	٦٢٩
الاجمالـــــى	١٠٠	٣٥١	٤٩٦	٥٥٩	٧٨٥	٨٧٣

جدول رقم (٢٤)

التوزيع النسبى للتكاليف الاستثمارية لمشروعات القطاع الخاص الصناعى التقليـــــــــــــدى

بالنسب المئوية

الصنـــــاعة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	الأجمالى
الغزل والنسيج	٢٧	٢٠	٢٨	٢٠	١١	٨	١٦ر١
الغذائيـــــة	٦	١٧	٢٥	٢٧	٢١	٢٨	٢٣ر٦
الكيماوية ومواد البناء	١٢	١٧	٢٤	٢٨	٢٩	٣٨	٢٨ر٦
الهندسية والمعدنية	٣٠	٢١	١٧	١٥	١٩	١٣	١٧ر١
القوى والكهرباء	١٤	١٢	*	٢	٦	٣	٤ر٦
التعدينيـــــة	٣	٣	١	ـ	*	٤	١ر٨
المشروعات الصغيرة ومراكز التدريب	٧	١٠	٥	٨	١٣	٥	١ر٨
الاجمالـــــى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* أقل من ٥ر٠ ٪

٢ـ٢ بعض المؤشرات الاقتصادية للاستثمار :

أ ـ انتاجية رأس المال :

بلغت انتاجية الجنيه المستثمر بمشروعات القطاع الخاص التقليدى بالاسعار الجارية لعام ١٩٧٧ والتى تم حسابها بعد الاخذ فى الاعتبار فترة التفريخ فى هذا القطاع بعام واحد فقط نحو ٢٫٤٢٢ جنيه بينما كانت حوالى جنيهان ونصف عام ١٩٧١ أى أنها قد انخفضت الى نحو ٩٧٪ عما كانت عليه عام ١٩٧١ • ولقد اتجهت انتاجية رأس المال الى الانخفاض أعوام ١٩٧٣/١٩٧٥ حتى بلغت حوالى ٦٩٪ فى العام الاخير عما كانت عليه عام ١٩٧١ ولكنها ازدادت بشكل حاد مفاجئ عام ١٩٧٥ لتصل الى نحو ٦٫٩٣٧ جنيه فى ذلك العام أو ما يعادل نحو ٢٧٧٪ عما كانت عليه عام ١٩٧١ • ولكنها عادت الى التناقص مرة اخرى عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ لتصل الى أدنى مما كانت عليه عام ١٩٧١ •

ب ـ انتاجية العمل :

تم حساب انتاجية العمل بقسمة قيمة الانتاج على عدد العمال • ولقد بلغت انتاجية العامل عام ١٩٧٧ نحو ١١ الف جنيه مقابل حوالى ٢٥٠٠ جنيه عام ١٩٧١ أى انها قد تضاعفت اكثر من اربعة مرات ومن الملاحظ ان انتاجية العامل قد تطورت تطورا سريعا خلال هذه الفترة وباستثناء عام ١٩٧٣ حيث انخفضت انتاجية العامل الى نحو ثلاثة ارباع ما كانت عليه عام ١٩٧١ ونحو نصف ما بلغته عام ١٩٧٤ ثم شهدت انتاجية العامل زيادة كبيرة خلال السنوات التالية ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧

جـ ـ انتاجية الجنيه أجر :

تم حساب انتاجية الجنيه اجر بقسمة قيمة الانتاج على قيمة الاجور • ولقد ساهم

كل جنيه من الاجور بالاسعار الجارية لعام ١٩٧٧ فى تحقيق انتاج قيمته نحو ٥ر٢٨ جنيه مقابل نحو ٥ر١٤ جنيه عام ١٩٧١ أى أن انتاجية الجنيه اجر قد تضاعفت خلال تلك المدة وان كان ذلك المؤشر لا يعكس الزيادة فى انتاجية الجنيه أجر حيث انها قد بلغت عام ١٩٧٦ نحو ٣ر٣١ جنيه ولكنها عادت للانخفاض عام ١٩٧٧ عما بلغته عام ١٩٧٦ • وكذلك فمن الملاحظ ايضا ان انتاجية الجنيه أجر قد انخفضت انخفاضا شديدا عام ١٩٧٣ عما كانت عليه فى الاعوام السابقة واللاحقة عليه • وبمقارنة انتاجية الجنيه اجر بانتاجية العامل نجد انه بينما تضاعفت الاولى بأقل من مرتين فقط ١٩١ ٪ فقد تضاعفت الاخيرة اكثر من ٤ أضعاف ٤٢٢٪ ، مما كانا عليه عام ١٩٧١ ، أى أنه على الرغم من الزيادة الضخمة فى انتاجية العمل لم يقابلها زيادة مماثلة تماما فى الاجور بمعنى أخر فان زيادة الانتاجية قد وزعت فيما بين الاجور والربحية مناصفة تقريبا •

د — نصيب العامل من رأس المال المستثمر :

تم ايجاد نصيب العامل من رأس المال المستثمر بقسمة الاموال المستثمرة على عدد العمال حيث بلغ نصيب العامل بالاسعار الجارية عام ١٩٧٧ اكثر من ٥٠٠٠ جنيه بينما بلغ نحو ١٤٠٠ جنيه عام ١٩٧١ اى انه قد تضاعفت نحو ٣ مرات ونصف خلال تلك الفترة • ولقد انخفض نصيب العامل من الاموال المستثمرة عام ١٩٧٢ الى أدنى حد له واقل من السنوات السابقة واللاحقة عليه ، ويعكس ذلك الارتفاع فى قيمة الاصول الرأسمالية والتطور التكنولوجى فى وسائل الانتاج •

هـ — متوسط اجر العامل :

بلغ متوسط اجر العامل بالاسعار الجارية لعام ١٩٧٧ نحو ٣٨٣ جنيه وذلك مقابل نحو ١٦٩ جنيه عام ١٩٧١ أى أن متوسط اجر العامل قد ازداد خلال الفترة المذكورة الى نحو ٢٢٦٪ ولكن يلاحظ انخفاض متوسط اجر العامل عامى

١٩٧٢ ، ١٩٧٣ عما كان عليه عام ١٩٧١ وفى السنوات اللاحقة لهما • واذا قورن تطور متوسط اجر العامل بتطور انتاجية العامل لتأكد ما سبق قوله من ان هنـــــاك زيادة ضخمة تحققت فى الانتاجية انعكس اثرها على الاجور ولكن ليس بنفس النسبـــة مما يعنى انعكاسها ايضا على معدلات الفائض •

ويوضح الجدول رقم (٢٥) بعض المؤشرات الاقتصادية للاستثمار والانتـــاج والاجور والعمالة بالقطاع الخاص الصناعى التقليدى •

جدول رقم (٢٥)

بعض المؤشرات الإقتصاديـــــة

للإستثمار والإنتاج والأجور والعمالة بالقطاع الخـــــاص

الصناعي التقليدى

السنة	قيمة رأس المال المستثمر سنوياً	قيمة الإنتاج للمال المستثمر	العمالـــة	الأجـــور	إنتاجية رأس المال المستثمر (١)		انتاجية العامل		انتاجية الجنيه أجر		نصيب العامل من رأس المال المستثمر		متوسط أجر العامل	
	(مليون جنيه)	(مليون جنيه)	(بالعدد)	(الف جنيه)	للجنيه	التطور	جنيه	التطور	جنيه	التطور	جنيه	التطور	جنيه	التطور
١٩٧	٦ر٩	١٢ر٥	٤٩٤٤	٨٣٥	٢ر٥٠٠	١٠٠	٢٥٤٨	١٠٠	١٤ر٩	١٠٠	١٣٩٦	١٠٠	١٦٩	١٠٠
١٩٧	٨ر٦	١٦ر٥	٦٣٠٨	١٠٣٥	٢ر٣٩١	٩٦	٢٦١٦	١٠٣	١٥ر٩	١٠٧	١٣٦٣	٩٨	١٦٤	٩٧
١٩٧	١٦ر٧	١٩ر٧	١٠٥٤٦	١٦٩٣	٢ر٢٩١	٩٢	١٨٦٨	٧٤	١١ر٦	٧٨	١٥٨٤	١١٣	١٦١	٩٥
١٩٧	١ر١٩	٢٨ر٧	٨٥٨٩	١٧٣٢	١ر٧١٩	٦٩	٣٣٤١	١٣٢	١٦ر٦	١١١	٢٢٢٤	١٥٩	٢٠١	١١٩
١٩٧	١ر٦٧	١٣٢ر٥	١٧٢٣١	٥١٠٠	٦ر٩٣٧	٢٧٧	٧٦٩٠	٣٠٤	٢٦ر٠	١٧٤	٣٨٩٤	٢٧٩	٢٩٦	١٧٥
١٩٧	٩٤ر٨	٢١٣ر٣	٢٠٦٥٥	٦٨٠٥	٣ر١٧٨	١٢٧	١٠٣٢٧	٤٠٩	٣١ر٣	٢١٠	٤٥٩٠	٣٢٩	٣٣٠	١٩٥
١٩٧	١٠٦ر٨	٢٢٩ر٦	٢١٠٠٠	٨٠٤٦	٢ر٤٢٢	٩٧	١٠٩٣٢	٤٣٢	٢٨ر٥	١٩١	٥٠٨٦	٣٦٤	٣٨٣	٢٢٦

المصدر :-

البيانات الأساسية مأخوذة من "النشاط الصناعى للقطاع الخاص" وزارة الصناعة والتعدين أغسطس ١٩٧٨

(١) اعتبرت فترة إقامة الإستثمار قبل تحقق الإنتاج (فترة التفريخ) لعام كامل وبالتالى إيجاد إنتاجية رأس المال على أساس قسمة راس المالى للعام السابق على الانتاج رأس المال المستثمر عام ١٩٧٠ قيمته ٥ مليون جنيه .

٣ـ الصادرات :

٣ـ١ مساهمة القطاع الخاص فى الصادرات الصناعية :

بلغت قيمة الصادرات الصناعية للقطاعين العام والخاص التقليدى بالاسعار الجارية لعام ١٩٨٠ نحو ٣٥٠ مليون جنيه مقابل حوالى ١١٧ مليون جنيه عام ١٩٧١ فى بداية العقد ، وقد بلغ معدل النمو السنوى المركب لتطور الصادرات الصناعية نحو ٥ر١١٪ وان كان هذا المعدل لا يعكس حقيقة التفاوت الكبير فى قيمة الصادرات من عام لاخر ، ولقد تضاعفت قيمة الصادرات نحو ثلاثة مرات خلال ذلك العقد ، ولقد بلغت نسبة الصادرات الى الانتاج نحو ٤ر٦٪ عام ١٩٨٠ مقابل نحو ٥ر٧٪ عام ١٩٧١ فى بداية ذلك العقد غير ان نسبة الصادرات الى الانتاج قد تأرجحت من عام لاخر حيث بلغت أدنى حد لها عام ١٩٧٢ نحو ٣٪ ، كما بلغت أعلى قدر لها عام ١٩٧٤ ، نحو ٩ر١٠٪ ثم عادت الى التناقص مرة اخرى حتى بلغت ٤ر٦٪ عام ١٩٨٠ .

ولقد بلغت قيمة الصادرات الصناعية للقطاع العام الصناعى بالاسعار الجارية لعام ١٩٨٠ نحو ٣٠٠ مليون جنيه بينما كانت نحو ١٠١ مليون جنيه عام ١٩٧١ فى بداية العقد ، وقد بلغ معدل النمو السنوى المركب لنمو الصادرات الصناعية للقطاع العام نحو ٥ر١١٪ سنويا ويعتبر هذا المعدل مؤشرا مقبولا لتطور هذه الصادرات حيث لا يوجد تذبذب حادا فى قيمة هذه الصادرات باستثناء ذلك الانخفاض الحاد فى قيمة الصادرات عام ١٩٧٢ حيث انخفضت الى نحو ٥ر٥١٪ عما كانت عليه عام ١٩٧١ وايضا الزيادة الملموسة عام ١٩٧٤ عما كانت عليه عام ١٩٧٣ وعما تحقق بعد ذلك فى عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ . ومن الملاحظ ان قيمة الصادرات الصناعية للقطاع العام قد تضاعفت ثلاثة مرات خلال ذلك العقد . ولقد تراوحت نسبة الصادرات الصناعية للقطاع العام الصناعى الى قيمة الانتاج الصناعى لذلك القطاع باستثناء عام ١٩٧٢ ما بين ٢ر٧٪ عام ١٩٨٠ ونحو ٩ر١١٪ عام ١٩٧٤ ، وان كان الملاحظ انخفاض هذه

النسبة الى أدنى حد لها عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ .

بلغت قيمة الصادرات الصناعية للقطاع الخاص الصناعى بالاسعار الجارية عام ١٩٨٠ نحو ٥٠ مليون جنيه بينما كانت حوالى ١٦ مليون جنيه عام ١٩٧١ فى بداية العقد ، ولقد بلغ معدل النمو السنوى المركب لتطور صادرات القطاع الخاص الصناعى ٥ر١١٪ وهو نفس معدل نمو صادرات القطاع العام الصناعى ، ولكن هذا المعدل لا يعكس بدقة حقيقة صادرات القطاع الخاص حيث تذبذبت قيمة هذه الصادرات بشدة خلال ذلك العقد ، فبلغت اقصى قدر لها نحو ٥٩ مليون جنيه و ٥٤ مليون جنيه عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٤ على التوالى ثم أخذت فى التناقص خلال السنوات الثلاثة التالية ولكنها عادت الى الزيادة عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ حيث بلغت نحو ٤٧ مليون جنيه ، ٥٠ مليون جنيه للعامين على التوالى ولقد بلغ تطور قيمة الصادرات الصناعية للقطاع الخاص أقصى قدر لها نحو ٣٦٩٪ عام ١٩٧٥ عما كانت عليه عام ١٩٧١ ، وباستثناء عامى ١٩٧٢ حيث انخفضت الصادرات الصناعية للقطاع الخاص الصناعى التقليدى الى نحو ٤٤٪ عما كانت عليه عام ١٩٧١ ، وعام ١٩٧٣ حيث بلغت نسبة الزيادة فى قيمة الصادرات الى نحو ١٤٠ ٪ ، فقد تضاعفت قيمة الصادرات الى ثلاثة او اربعة اضعاف خلال السنوات المختلفة عما كانت عليه عام ١٩٧١ فى بداية العقد ولقد بلغت نسبة الصادرات الصناعية للقطاع الخاص التقليدى الى اجمالى الصادرات الصناعية عام ١٩٨٠ نحو ٣ر١٤٪ عام ١٩٨٠ بينما كانت نحو ٧ر١٣٪ عام ١٩٧١ ثم تزايدا مستمرا حتى بلغت اقصى قدر لها ٤ر٢٧٪ عام ١٩٧٥ ولكنها عادت الى التناقص واستمرت على ذلك حتى بلغت نحو ٣ر١٤٪ عام ١٩٨٠ .

أما نسبة قيمة الصادرات الى قيمة الانتاج فهى نسبة ضئيلة اذا قورنت بمثيلتها بالنسبة للقطاع العام حيث تراوحت هذه النسبة (باستثناء عام ١٩٧٢) ما بين ٥ر٣٪ ، ٧ر٨٪ ، ومن الملاحظ ان نسبة قيمة الصادرات للانتاج قد بلغت اعلى

قدر لها ٧ر٨٪ عام ١٩٧٤ ولكنها اتجهت بعد ذلك الى التناقص المستمر
لاخر حتى بلغت ادنى قدر لها ٨ر٣٪ عام ١٩٨٠ ، الامر الذى يعكس ضعف
قدرات القطاع الصناعى الخاص على التصدير لسبب او لاخر .

ويوضح الجدولين رقم (٢٦) ، ورقم (٢٧) تطور الصادرات الصناعية
ونصيب القطاع الخاص الصناعى التقليدى منها ، نسبة الصادرات الصناعية للانتا
لكل من القطاعين العام والخاص .

جدول رقم (٢٦)

تطور الصادرات الصناعية ونصيب القطاع الخاص

القيمة بالمليون جنيه

السنوات	القطاع العام	القطاع الخاص	الإجمالى	نصيب القطاع الخاص ٪	تطور القطاع العام	تطور القطاع الخاص
١٩٧١	١٠١	١٦	١١٧	١٣ر٧	ـــ ر١٠٠	ـــ ر١٠٠
١٩٧٢	٥٢	٧	٥٩	١١ر٩	٥١ر٥	٤٣ر٨
١٩٧٣	١١٤	٢٢	١٣٦	١٦ر٢	١١٢ر٩	١٣٧ر٥
١٩٧٤	١٦٩	٥٤	٢٢٣	٢٤ر٢	١٦٧ر٣	٣٣٧ر٥
١٩٧٥	١٥٦	٥٩	٢١٥	٢٧ر٤	١٥٤ر٥	٣٦٨ر٨
١٩٧٦	١٦٣	٤٤	٢٠٧	٢١ر٣	١٦١ر٤	٢٧٥ر٠
١٩٧٧	٢٠٧	٤٣	٢٥٠	١٧ر٢	٢٠٥ر٠	٢٦٨ر٨
١٩٧٨	٢٣٣	٤٤	٢٧٧	١٥ر٩	٢٣٠ر٧	٢٧٥ر٠
١٩٧٩	٢٧٠	٤٧	٣١٧	١٤ر٨	٢٦٧ر٣	٢٩٣ر٨
١٩٨٠	٣٠٠	٥٠	٣٥٠	١٤ر٣	٢٩٧ر٠	٣١٢ر٥
معدل النمو السنوى المركب	١١ر٥ ٪	١١ر٥ ٪	١١ر٥ ٪	ـ	ـ	ـ

* المصدر السابق .

جدول رقم (٢٧)

نسبة الصادرات الصناعية للإنتاج الصناعي في القطاعين العام والخاص

السنوات	الإنتاج			الصادرات			نسبة الصادرات للانتاج ٪		
	عام	خاص	إجمالي	عام	خاص	إجمالي	عام	خاص	إجمالي
١٩٧١	١١٠٣	٤٥٩	١٥٦٢	١٠١	١٦	١١٧	٩ر٢	٣ر٥	٧ر٥
١٩٧٢	١٤٥١	٥٠٨	١٩٥٩	٥٢	٧	٥٩	٣ر٦	١ر٤	٣ر٠
١٩٧٣	١٤١٤	٥٧٠	١٩٨٤	١١٤	٢٢	١٣٦	٨ر٠	٣ر٩	٦ر٩
١٩٧٤	١٤٢٤	٦١٩	٢٠٤٣	١٦٩	٥٤	٢٢٣	١١ر٩	٨ر٧	١٠ر٩
١٩٧٥	١٥٦١	٨٥٢	٢٤١٣	١٥٦	٥٩	٢١٥	١٠ر٠	٦ر٩	٨ر٩
١٩٧٦	١٧٢٤	٩٥٧	٢٦٨١	١٦٣	٤٤	٢٠٧	٩ر٥	٤ر٦	٧ر٧
١٩٧٧	١٩٩٠	١٠٣١	٣٠٢١	٢٠٧	٤٣	٢٥٠	١٠ر٤	٤ر٢	٨ر٣
١٩٧٨	٢٢٢٣	١٠٦٧	٣٢٩٠	٢٣٣	٤٤	٢٧٧	١٠ر٥	٤ر١	٨ر٤
١٩٧٩	٣٣٢٢	١١٧٤	٤٤٩٦	٢٧٠	٤٧	٣١٧	٨ر١	٤ر٠	٧ر١
١٩٨٠	٤١٥٣	١٣٠٨	٥٤٦١	٣٠٠	٥٠	٣٥٠	٧ر٢	٣ر٨	٦ر٤

* البيانات الاساسية مأخوذة من الجداول السابق .

٣ـ٢ التوزيع النسبى للصادرات على الصناعات المختلفة وتطورها :

بلغت قيمة الصادرات اعلى قدر لها عام ١٩٧٥ حيث بلغت نحو ٩ر٥٨ مليون جنيه ولكنها انخفضت عن ذلك على مدى السنوات الخمس التالية وان كانت قد اتجهت للتزايد اعتبارا من عام ١٩٧٨ ، ولكنها لم تتجاوز نحو ٨٥٪ عام ١٩٨٠ مما كانت عليه عام ١٩٧٥ .

وتمثل صادرات الصناعات الكيماوية القدر الاكبر من اجمالى صادرات القطاع الخاص حيث بلغت نحو ٢٠ مليون جنيه عام ١٩٧٩ أو ما يعادل حوالى ٣٤٪ من اجمالى قيمة الصادرات فى ذلك العام ، وعلى الرغم من انخفاض الوزن النسبى لها عام ١٩٧٦ الى نحو ٣١٪ فانه قد عاد الى الازدياد الى نحو ٥٢٪ على مدى السنوات التالية ٧٧/ ١٩٨٠ . ولقد تزايدت قيمة الصادرات من الصناعات الكيماوية تزايدا مستمرا خلال تلك الفترة حتى بلغت حوالى ٨ر٢٥ مليون جنيه عام ١٩٨٠ أى انها قد ازدادت الى نحو ١٣٠٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٥ ، ومن الجدير بالملاحظة انه على الرغم من التناقص فى قيمة اجمالى الصادرات وتناقص قيمة العديد من انواع الصادرات الاخرى فان صادرات الصناعات الكيماوية قد استمرت فى التزايد .

ويأتى فى المرتبه الثانية من حيث الاهمية النسبية فى الصادرات المصنوعات الجلدية حيث بلغت نحو ٣ر١٧ مليون جنيه عام ١٩٧٥ أو ما يعادل نحو ٢٩٪ من اجمالى قيمة الصادرات ، ولكن الملاحظ ان قيمة الصادرات من المصنوعات الجلدية قد أخذت فى التناقص عامى ٧٦ ، ١٩٧٧ حتى بلغت نحو ٧ر٧ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ثم عادت الى الاتجاه نحو التزايد البطىء حتى بلغت حوالى ٨ر٨ مليون جنيه عام ١٩٨٠ أى أنها قد انخفضت الى حوالى النصف خلال تلك السنوات عما كانت عليه عام ١٩٧٥ ، وكذلك فقد انخفض الوزن النسبى لهذه الصادرات الى حوالى ١٨٪ من اجمالى قيمة صادرات ذلك القطاع وذلك اعتبارا من عام ٧٧ حتى ٨٠ .

أما صادرات الغزل والنسيج فقد بلغت عام ١٩٧٥ حوالى ٣ر١٢ مليون جنيه او ما يعادل حوالى ٢١٪ من اجمالى قيمة الصادرات لهذا القطاع ، ولقد انخفضت قيمة الصادرات من الغزل والنسيج حتى بلغت ٥ر٦ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ، أى نحو نصف ما كانت عليه عام ١٩٧٥ وان كانت قد حققت بعد ذلك بعض الزيادة لتصل الى حوالى ٥ر٧ مليون عام ١٩٨٠ أو ما يعادل حوالى ٦٠٪ مما كانت عليه عام ١٩٧٥ من جهة أخرى فقد انخفض الوزن النسبى لصادرات الغزل والنسيج الى حوالى ١٥٪ فقط من اجمالى قيمة الصادرات فى هذا القطاع وذلك على مدى السنوات ٧٧/ ١٩٨٠

بلغت الصادرات من المنتجات الخشبية نحو ٧ر٥ مليون جنيه بالاسعار الجارية لعام ١٩٧٥ أو ما يعادل نحو ١٠٪ من اجمالى صادرات القطاع الخاص التقليدى غير ان هذه القيمة قد اتجهت الى التناقص بعد ذلك حتى بلغت ٦ر٢ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ، ثم عادت الى التزايد مرة اخرى حتى بلغت ٢ر٣ مليون جنيه عام ١٩٨٠ أى أن صادرات المنتجات الخشبية قد ازدادت الى نحو ٥٥٪ عام ١٩٨٠ . عما كانت عليه عام ١٩٧٥ بينما كانت قد انخفضت الى نحو ٤٦٪ عام ١٩٧٥ بينما كانت قد انخفضت الى نحو ٤٦٪ عام ١٩٧٧ . ولقد انخفض الوزن النسبى لصادرات المنتجات الخشبية من نحو ١٠٪ عام ١٩٧٥ الى نحو ٦٪ من اجمالى صادرات ذلك القطاع للسنوات ٧٧ ـ ١٩٨٠ .

أما الصادرات من منتجات خان الخليلى فقد بلغت حوالى ٣ر٣ مليون جنيه عام ١٩٧٥ أو ما يعادل حوالى ٦٪ من اجمالى قيمة صادرات ذلك القطاع ، غير أن قيمة هذا النوع من الصادرات قد انخفضت بعد ذلك حتى بلغت ٦ر١ مليون جنيه عام ١٩٧٨ ثم ازدادت زيادة بسيطه لتصل الى ٧ر١ ، ٨ر١ مليون جنيه عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ على التوالى ، أى ان صادرات منتجات خان الخليلى قد انخفضت الى حوالى النصف خلال السنوات ٧٧ ـ ١٩٨٠ عما كانت عليه عام ١٩٧٥ ، من

جهة أخرى فقد انخفض الوزن النسبي لصادرات منتجات خان الخليلي الى نحو ٤ ٪ فقط من اجمالى صادرات ذلك القطاع .

أما صادرات الصناعات المعدنية فعلى الرغم من ضآلة قيمتها حيث لم تتجاوز عام ١٩٧٥ نحو ٤ر٠ مليون جنيه فانها اخذت فى التزايد المستمر حتى بلغت نحو ٧ر١ مليون جنيه عام ١٩٨٠ أو ما يعادل نحو ٤٢٥٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٥ ، وازداد وزنها النسبى الى نحو ٣٪ من اجمالى صادرات ذلك القطاع ٠ وكذلك فان صادرات الصناعات الغذائية قد ازداد عام ١٩٨٠ الى ١٦٠٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٥ ، كما تضاعفت صادرات الصناعات البنائية عام ١٩٨٠ الى ٢٠٠٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٥ ٠

وتوضح الجداول رقم (٢٨) ، (٢٩) قيمة الصادرات الصناعية للقطاع الخاص التقليدى وتوزيعها النسبى بين الصناعات المختلفة وتطورها ٠

جدول رقم (٢٨)

الصادرات الصناعية للقطاع الخاص التقليدى بحسب الصناعات المختلفـــــة (١)

الصنـــــاعه	القيمة بالمليون جنيه						التوزيع النسبى ٪					
	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
المصنوعات الجلدية	١٧ر٣	ـ ر١١	٧ر٧	٩ر٧	٤ر٨	٨ر٨	٢٩	٢٥	١٨	١٨	١٨	١٨
منتجات خان الخليلى	٣ر٣	١ر٣	١ر٦	١ر٦	١ر٧	١ر٨	٦	٧	٤	٤	٤	٤
الصناعات الخشبية	٧ر٥	٩ر٤	٢ر٦	٢ر٧	٢ر٩	٣ر٢	١٠	١١	٦	٦	٦	٦
الصناعة الكيماوية	١٩ر٩	١٣ر٩	٢٢ر٢	٢٢ر٨	٢٤ر٢	٢٥ر٨	٣٤	٣١	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢
الغزل والنسيج	١٢ر٣	٨ر٦	٦ر٥	٦ر٧	٧ر١	٧ر٥	٢١	١٩	١٥	١٥	١٥	١٥
الصناعات المعدنية	٤ر ـ	٢ر١	١ر٤	١ر٤	١ر٥	١ر٧	١	٣	٣	٣	٣	٣
الصناعات الغذائية	* *	٣ر١	٦ر ـ	٧ر ـ	٧ر ـ	٨ر ـ	*	٣	١	٢	١	٢
الصناعات البنائية	٢ر ـ	١ر ـ	٤ر ـ	٤ر ـ	٤ر ـ	٤ر ـ	*	*	١	١	١	١
الاجمالـــــى	٥٨ر٩	٤٤ر٣	٤٣ ـ ر	٤٤ر٢	٤٦ر٩	٥٠ ـ ر	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(١) المصدر السابق

* * أقل من ٥٠ الف جنيه ..

* أقل من ٥ر٠ ٪ .

جدول رقم (٢٩)

تطور الصادرات الصناعية للقطاع الخاص التقليدى بحسب الصناعات المختلفة *

الصناعـــــه	القيمة بالمليون جنيه					التطور ١٩٧٥ = ١٠٠				
	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
المصنوعات الجلدية	١٧ر٣	ـ١١ر	٧ر٧	٧ر٩	٨ر٤	٨ر٨	٦٤	٤٥	٤٦	٤٨	٥١
منتجات خان الخليلى	٣ر٣	٣ر١	١ر٦	١ر٦	١ر٧	١ر٨	٩٤	٤٨	٤٨	٥٢	٥٥
الصناعات الخشبية	٧ر٥	٤ر٩	٢ر٦	٢ر٧	٢ر٩	٣ر٢	٨٦	٤٦	٤٧	٥٤	٦٠
الصناعة الكيماوية	١٩ر٩	١٣ر٩	٢٢ر٢	٢٢ر٨	٢٤ر٢	٢٥ر٨	٦٠	١١٢	١١٥	١٢٢	١٣٠
الغزل والنسيج	١٢ر٣	٨ر٦	٦ر٥	٦ر٧	٧ر١	٧ر٥	٧٠	٥٣	٥٤	٥٨	٦١
الصناعات المعدنية	ـ٤ر	٢ر١	١ر٤	١ر٤	١ر٥	١ر٧	٣٠٠	٣٥٠	٣٥٠	٣٧٥	٤٢٥
الصناعات الغذائية	* *	١ر٣	ـ٦ر	ـ٧ر	ـ٧ر	ـ٨ر	٢٦٠	١٢٠	١٤٠	١٤٠	١٦٠
الصناعات البنائية	ـ٢ر	ـ١ر	ـ٤ر	ـ٤ر	ـ٤ر	ـ٤ر	٥٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
الاجمالى	٥٨ر٩	٤٤ر٣	ـ٤٣ر	٤٤ر٢	٤٦ر٩	ـ٥٠ر	٧٥	٧٣	٧٥	٨٠	٨٥

* المصدر السابق

* * اقل من ٥٠ الف جنيه

٣ـ٢ القطاع الخاص الصناعى الخاضع لقانون الاستثمار ١٩٧٤/٤٣

١ـ الاستثمارات :

بلغت جملة التكاليف الاستثمارية الفعلية التى نفذت فى المشروعات الصناعية للقطاع الخاص الخاضع لاحكام قانون الاستثمار فى نهاية عام ١٩٨٠ نحو ٢ر٢٩٢ مليون جنيه ، نفذ منها خلال عام ١٩٨٠ وحده نحو ٤ر١١٦ مليون جنيه ، بينما بلغت جملة المبالغ التى استثمرت فى هذه الصناعات حتى نهاية عام ١٩٧٩ نحو ٨ر١٧٥ مليون جنيه أى أن هناك نحو ٤٠٪ من جملة الاستثمارات التى نفذت فعلا فى المشروعات التى بدأت الانتاج قد تحققت عام ١٩٨٠ بينما لم يتحقق خلال السنوات الخمس السابقة عليه سوى ٦٠٪ فقط من تلك الاستثمارات وهذا يعنى أن هناك تطورا افضل وآثارا اكثر ايجابية قد تحققت .

ولقد خص الصناعات الوسيطة الجانب الاكبر من هذه الاستثمارات حيث بلغت قيمة الاستثمارات التى نفذت بها نحو ١٤٨ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٨٠ أو ما يعادل نحو ٥١٪ من اجمالى الاستثمارات ، ومن الملاحظ ان الوزن النسبى للاستثمارات فى هذه الصناعة عام ١٩٨٠ وحده قد بلغ نحو ٦٠٪ من جملة الاستثمارات فى ذلك العام بينما لم يتجاوز نصيب هذه الصناعات من جملة الاستثمارات حتى نهاية عام ١٩٧٩ نحو ٦ر٤٤٪ . الامر الذى يؤكد الميل الاكبر نحو الاستثمار فى هذا النوع من الصناعات عن غيرها ، ولقد بلغت جملة الاستثمارات فى الصناعات الاستهلاكية فى نهاية ١٩٨٠ نحو ١٠٠ مليون جنيه او ما يعادل نحو ٣ر٣٤ ٪ من اجمالى الاستثمارات ، ومن الملاحظ ان الوزن النسبى للاستثمارات فى هذه الصناعة يعتبر شبه ثابت حيث بلغ نحو ١ر٣٤٪ فقط من جملة الاستثمارات فى نهاية ١٩٧٩ .

وتعتبر الصناعة الكيماوية فى مقدمة الصناعات التى اتجهت نحوها الاستثمارات حيث بلغت جملة الاستثمارات التى نفذت بها نحو ٧٧ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٨٠ او ما

يعادل نحو ٤ر٢٦٪ من جملة الاستثمارات ، ولكن من الجدير بالذكر ملاحظة ان قيمة ما نفذ فى هذه الصناعة عام ١٩٨٠ وحده قد تجاوز كل ما تم تنفيذه خلال السنوات الخمس السابقة حيث بلغت جملة الاستثمارات المنفذه عام ١٩٨٠ وحده نحو ١ر٤٠ مليون جنيه او ما يزيد قليلا عن ٥٢٪ من جملة الاستثمارات فى هذه الصناعة .

ويأتى فى المرتبة الثانية الصناعات الغذائية حيث بلغت جملة الاستثمارات بها حتى نهاية عام ١٩٨٠ نحو ٦٤ مليون جنيه أو ما يعادل حوالى ٢٢٪ من اجمالى الاستثمارات ، وقد بلغت جملة المنفذ منها عام ١٩٨٠ وحده نحو ٢٤ مليون جنيه أو ما يعادل نحو ٣ر٣٧ ٪ من جملة هذه الاستثمارات .

ويلى ذلك صناعة مواد البناء والحراريات حيث بلغت جملة الاستثمارات التى نفذت بها نحو ٣٥ مليون جنيه أو ما يعادل نحو ١٢٪ من اجمالى الاستثمارات . ولقد بلغت قيمة الاستثمارات عام ٨٠ وحده ٣ر٢٥ مليون جنيه أما الصناعات المعدنية فقد بلغت جملة الاستثمارات بها نحو ٣٣ مليون جنيه او ما يعادل نحو ٥ر١٦٪ من جملة الاستثمارات فى الصناعات المختلفة فى هذا القطاع ، ولكن تجدر الاشارة الى أن قيمة الاستثمارات عام ١٩٨٠ ، وحده لم تتجاوز ٤ مليون جنيه او ما يعادل ١ر١٢٪ فقط من جملة الاستثمارات فى هذه الصناعة . ويوضح الجدول رقم (٣٠) اجمالى التكاليف الاستثمارية الفعلية للمشروعات التى بدأت الانتاج وفق احكام قانون الاستثمار .

جدول رقم (٣٠)

اجمالى التكاليف الاستثمارية الفعلية للمشروعات التى بدأت الانتاج

الصناعة	القيمة بالمليون جنيه				التوزيع النسبى ٪		
	الاجمالى فى نهاية ١٩٧٩	استثمارات ١٩٨٠	الاجمالى فى نهاية ١٩٨٠	الاجمالى فى نهاية ١٩٧٩	استثمارات ١٩٨٠	الاجمالى فى نهاية ١٩٨٠	نسبة المحقق عام ١٩٨٠ للاجمالى ٪
صناعة الغزل والنسيج	١٦ر٣	٦ر٧	٢٣ر٠	٩ر٣	٥ر٨	٧ر٩	٢٩ر١
صناعات غذائية	٤٠ر١	٢٣ر٩	٦٤ر٠	٢٢ر٨	٢٠ر٥	٢١ر٩	٣٧ر٣
صناعات خشبية	١ر٣	٧ر٧	٩ر-	٧ر-	٦ر٦	٣ر١	٨٥ر٦
صناعات دوائية	٢ر٣	١ر٩	٤ر٢	١ر٣	١ر٦	١ر٤	٤٥ر٢
اجمالى الصناعات الاستهلاكية	٦٠ر-	٤٠ر٢	١٠٠ر٢	٣٤ر١	٣٤ر٥	٣٤ر٣	٤٠ر١
صناعات كيماوية	٣٦ر٩	٤٠ر١	٧٧ر-	٢١ر-	٣٤ر٥	٢٦ر٤	٥٢ر١
صناعة مواد البناء لحراريات	٩ر٧	٢٥ر٣	٣٥ر-	٥ر٥	٢١ر٧	١٢ر-	٧٢ر٣
صناعات معدنية	٢٩ر٠	٤ر-	٣٣ر-	١٦ر٥	٣ر٤	١١ر٣	١٢ر١
صناعات تعدينية	٢ر٨	٢ر-	٣ر-	١ر٦	٢ر-	١ر٠	٦٦ر٧
اجمالى الصناعات الوسيطة	٧٨ر٤	٦٩ر٦	١٤٨ر-	٤٤ر٦	٥٩ر٨	٥٠ر٧	٤٧
صناعات هندسية	٢٥ر-	٦ر-	٣١ر-	١٤ر٢	٥ر٢	١٠ر٦	١٩ر٤
اجمالى الصناعات التحويلية	١٦٣ر٤	١١٥ر٨	٢٧٩ر٢	٩٢ر٩	٩٩ر٥	٩٥ر٦	٤١ر٥
صناعات البترول	١٢ر٤	٦ر-	١٣ر-	٧ر١	٥ر-	٤ر٤	٤ر٦
اجمالى العام	١٧٥ر٨	١١٦ر٤	٢٩٢ر٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٩ر٨

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، التقرير السنوى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠

٢ـ الانتـــاج :

لم تتوافر بعد سلسلة بيانات عن الانتاج الصناعى فى ذلك القطاع ، ولقد بلغت قيمة الانتاج الصناعى الذى حققته المشروعات التى انشأت فى ظل قوانين الاستثمار للمال العربى والاجنبى والتى حصلت على تصريحات العمل الخاصة بها من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بلغت قيمة الانتاج الصناعى لهذه المشروعات عام ١٩٧٩ نحو ١٣١ر٣ مليون جنيه أو ما يعادل نحو ١١٪ من قيمة الانتاج الصناعى للقطاع الخاص التقليدى الذى تشرف عليه وزارة الصناعة عن نفس العام (انظر جدول ٢٠) .

ولقد بلغت قيمة الانتاج الصناعى للصناعات الاستهلاكية فى ذلك القطاع نحو ٣٤ر٦ مليون جنيه أو ما يعادل نحو ٢٦ر٤٪ من اجمالى قيمة الانتاج فى ذلك القطاع ، ولقد استحوذت الصناعات الغذائية وحدها على نحو ٢٥ر٦ مليون جنيه من قيمة ذلك الانتاج أو ما يعادل نحو ١٩ر٥٪ من قيمة الانتاج فى ذلك القطاع ، وخص صناعة الغزل والنسيج نحو ٧ر٤ مليون جنيه أو ما يعادل نحو ٥ر٦٪ من اجمالى قيمة الانتاج ، أما الصناعات الخشبية والدوائية فلم يبلغ الانتاج فى اى منها مليون جنيه فى ذلك العام ١٩٧٩ .

أما الصناعات الوسيطة فقد حققت اكبر قدر من الانتاج فى ذلك القطاع حيث بلغت قيمة انتاج تلك الصناعات نحو ٥٩ر٦ مليون جنيه أو ما يعادل نحو ٤٥ر٤٪ من اجمالى قيمة الانتاج فى ذلك القطاع ، حيث تحقق الجزء الاكبر من ذلك الانتاج فى الصناعات الكيماوية حيث بلغت قيمة الانتاج فى هذه الصناعة نحو ٤٨ر٦ مليون جنيه او ما يعادل نحو ٣٧٪ من اجمالى الانتاج فى ذلك القطاع ، كما بلغت قيمة الانتاج فى الصناعات المعدنية نحو ٧ر٥ مليون جنيه او ما يعادل نحو ٥ر٧ ٪ من قيمة الانتاج الاجمالى فى ذلك القطاع . أما قيمة الانتاج فى صناعة مواد البناء والحراريات فقد بلغت نحو ٣ر٤ مليون جنيه أو ما يعادل نحو ٢ر٦٪ من

قيمة الانتاج الاجمالى لذلك القطاع • هذا ولم تبدأ حتى ذلك التاريخ اى مشروعات فى مجال الصناعات التعدينية الانتاج بعد •

وقد بلغت قيمة الانتاج فى الصناعات الهندسية نحو ١ر١٥ مليون جنيه او نحو ٥ر١١٪ من اجمالى قيمة الانتاج فى ذلك القطاع ككل •

وتمثل قيمة الانتاج فى الصناعات الثلاث السابقة جملة قيمة انتاج الصناعات التحويلية حيث بلغت نحو ٣ر١٠٩ مليون جنيه او ما يعادل نحو ٢ر٨٣٪ من اجمالى قيمة الانتاج فى ذلك القطاع • ولقد بلغت قيمة الانتاج فى مجال خدمات البترول نحو ٢٢ مليون جنيه أو ما يعادل نحو ٨ر١٦٪ من اجمالى قيمة الانتاج فى ذلك القطاع •

ويعكس التحليل السابق لانتاج القطاع الخاص الصناعى للمشروعات المقامة وفق قانون الاستثمار ضآلة حجم الانتاج المحقق منها حتى عام ١٩٧٩ رغم مضى ما يقرب من ٦ سنوات على العمل بذلك القانون فى ذلك الوقت من جهة اخرى فقد تحقق ذلك الانتاج فى غالبيته فى الصناعات الاستهلاكية والصناعات الوسيطة ولم يتجاوز نصيب الصناعات الهندسية نحو ٥ر١١٪ من اجمالى الانتاج أما الصناعات التعدينية فلم يتحقق بها اى انتاج بعد ويوضح الجدول رقم (٣١) هيكل الانتاج الفعلى بمشروعات ذلك القطاع •

جدول رقم (٣١)

هيكل الانتاج الفعلى بالمشروعات الصناعية

وفق قانون الأستثمار

عام ١٩٧٩

فروع الصناعات	مليون جنيه	٪
صناعات الغـــزل والنسيـــــج	٧ر٤	٥ر٦
الصنـــاعات الغذائيـــــــة	٢٥ر٦	١٩ر٥
صنـــاعـــات خشبيـــــــة	٧ر-	٥ر-
الصناعـــــات الدوائيـــــة	٩ر-	٧ر-
اجمالى الصناعات الاستهلاكيـة	٣٤ر٦	٢٦ر٤
الصنـــاعـــــات الكيماويـــة	٤٨ر٦	٣٧ر-
صناعة مواد البناء والحراريات	٣ر٤	٢ر٦
الصناعـــــات المعدنيـــــة	٧ر٥	٥ر٧
الصناعـــــات التعدينيـــــة	—	—
اجمالى الصناعات الوسيطـــــه	٥٩ر٦	٤٥ر٤
الصناعات الهندسية	١٥ر١	١١ر٥
اجمالى الصناعات التحويلية	١٠٩ر٣	٨٣ر٢
خدمات البترول	٢٢ر-	١٦ر٨
الاجمالى العام	١٣١ر٣	١٠٠

٣ــ بعض المؤشرات الاقتصادية للاستثمار :

٣ــ١ انتاجية راس المال :

بلغت انتاجية الجنيه المستثمر بمشروعات القطاع الخاص المنشأ وفق قانون الاستثمار بالاسعار الجارية لعام ١٩٧٩ اقل من الواحد الصحيح فى كل الصناعات عدا الصناعه الكيماوية وخدمات البترول حيث بلغ نحو ١ر٣١٧ جنيه ، ١ر٧٧٤ جنيه فى كل منهما على التوالى ، بينما بلغ ادنى حد له فى الصناعة المعدنية حيث بلغ نحو ٢٥٩ مليم / للجنيه المستثمر ولم يبلغ الجنيه فى بقية الصناعات .

٣ــ٢ انتاجية العامل :

بلغت انتاجية العامل أعلى قدر لها فى الصناعات الكيماوية حيث بلغت نحو ٢١ الف جنيه للعامل بالاسعار الجاريه لعام ١٩٧٩ ، وبلغت ادنى حد لها فى صناعة الغزل والنسيج ، الصناعات الخشبية ، الصناعات الدوائية ، الصناعات المعدنية حيث بلغت نحو ٤٨٤٦ جنيه ، ٥٢٦٣ جنيه ، ٥٣٢٥ جنيه ، ٥٣٣٨ جنيه للصناعات الاربع على التوالى . بينما تأتى انتاجية العمل فى الصناعات الغذائية فى المرتبة الثانية بعد الصناعات الكيماوية حيث بلغت نحو ١٣ الف جنيه . وقد تراوحت ما بين ذلك فى الصناعات الاخرى .

٣ــ٣ نصيب العامل من رأس المال المستثمر :

بلغ نصيب العامل من رأس المال المستثمر اعلى قدر له فى الصناعات التعدينية حيث تطلب كل عامل نحو ٥ر٢٧ الف جنيه من الاستثمارات ، ويليها صناعة مواد البناء والحواريات حيث بلغ متوسط نصيب العامل من الاستثمارات اكثر من ٢١ الف جنيه ، بينما بلغ فى الصناعات المعدنية نحو ٦ر٢٠ الف جنيه . ولقد بلغ متوسط نصيب العامل من راس المال المستثمر ادنى حد له فى الصناعات الخشبية حيث بلغ نحو ٩٤٩٦ جنيه ويوضح الجدول رقم (٣٢) بعض المؤشرات الاقتصادية للاستثمار بالمشروعات الصناعية التى تخضع لقانون الاستثمار .

جدول رقم (٣٧)

بعض المؤشرات الاقتصاد للإستثمار بالمشروعات الصناعية التى تخضع لقانون الاستثمار
القيمة بالمليون جنية

الصنـــاعـــة	التكاليف الاستثمارية	الانتاج	العمالة (١) (بالعدد)	انتاجية راس المـــال المستثمـــر (جنيـــه)	انتاجية العامل (جنيه)	نصيب العامل من رأس المستثمـــر (جنيه)
الخشبيـــة	٣ر١	٧ر-	١٣٣	٥٣٨ر-	٥٢٦٣	٩٤٩٦
الغزل والنسيج	٣ر١٦	٧ر٤	١٥٢٧	٤٥٤ر-	٤٨٤٦	١٠٧٠٣
الغذائيـــة	١ر٤٠	٦ر٢٥	٢٠٤٠	٦٣٨ر-	١٢٥٤٩	١٩٦٦٧
الدوائيـــة	٣ر٢	٩ر-	١٦٩	٢٩١ر-	٥٣٢٥	١٣٥٢١
اجمالي الاستهلاكية	٠ر٦٠	٦ر٣٤	٣٨٦٩	٥٧٧ر-	٨٩٤٣	١٥٥٠٨
كيماوية	٩ر٣٦	٦ر٤٨	٢٣٣٥	١ر٣١٧	٢٠٨١٣	١٥٨١٢
مواد البناء والحراريات	٧ر٩	٣ر٤	٤٦٠	٣٥١ر-	٧٣٩١	٢١٠٩١
المعدنية	٠ر٢٩	٥ر٧	١٤٠٥	٢٥٩ر-	٥٣٣٨	٢٠٦٦٣
التعدينية	٨ر٢	—	١٠٣	—	—	٢٧٤٧٦
اجمالي الوسيطة	٥ر٧٨	٦ر٥٩	٤٣٠٣	—	١٣٨٤٤	١٨٢٤٣
هندسيـــة	ـر٢٥	١ر١٥	١٧٢٠	٦٠٤ر٠	٨٧٩٢	١٤٥٦٣
اجمالي التحويلية	٤ر١٦٣	٣ر١٠٩	٩٨٩٢	٦٦٩ر-	١١٠٤٨	١٦٥٣٢
خدمات البترول	٤ر١٢	ـر٢٢	—	٧٧٤ر١	—	—
الاجمالى	٩ر١٧٥	٣ر١٣١	—	—	—	—

* المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحره ـ التقرير السنوى ١٩٧٩ ٠
(١) العمالة المصرية والاجنبية معاً

٤ـ خاتمـــة :

على ضوء تحليل مركز القطاع الخاص فى الهيكل الاقتصادى نصل الى العديد من النتائج من اهمها ما يلى :

اولا : ما يتعلق بالعماله والاجور :

- سيطرة القطاع الخاص الزراعى على العماله بالقطاع الخاص .
- أن مساهمة مجموعة القطاعات السلعية (باستثناء الزراعه) فى استيعاب العماله لا تزال متواضعه للغايه . علاوة على ذلك فان دور القطاع الخاص الصناعى فى استيعاب العماله لا يزال محدودا وذلك على الرغم من ان معدل النمو المركب لاعداد العاملين بهذا القطاع احتل المرتبة الثانية من حيث الاهمية وذلك حسب الانشطة الاقتصادية .
- لعب القطاع الخاص دورا واضحا ومتزايدا فى الاقتصاد المصرى من حيث الاجور المدفوعة حيث مثلت هذه الاجور نسبة عالية من اجمالى الاجور فى القطاعين العام والخاص .
- حدوث تغير ملحوظ فى هيكل الاجور حسب النشاط الاقتصادى . من ابرز سمات هذا التغير هو التزايد المستمر بدرجة واضحة للمساهمة النسبية لمجموعة انشطة التجارة والمال والسياحه والفنادق فى اجمالى الاجور بالقطاع الخاص ، يلى ذلك قطاع الصناعة التحويلية .
- ان متوسط اجر العامل فى القطاع الخاص حقق تزايدا مستمرا خلال فترة الدراسة ، وذلك بنسب متفاوته . واذا كان متوسط اجر العامل فى قطاع الصناعة التحويليه احتل المرتبه الاولى بالمقارنه بباقى الانشطه وذلك حتى عام ١٩٧٩ ، الا أنه فى عام ١٩٨١/٨٠ حدثت طفره كبيرة فى متوسط اجر العامل فى قطاع التجارة والمال والتأمين والسياحه والفنادق مما جعلت هذه المجموعه تحتل المرتبه الاولى من حيث الاهمية النسبية لمتوسط اجر العامل بينما تراجع متوسط اجر العامل فى قطاع الصناعة التحويليه الى المرتبه الثانية .

ثانيا : ما يتعلق بالقطاع الصناعى :

١ـ القطاع الصناعى التقليدى :

ـ على الرغم من ان قيمة الانتاج للقطاع الصناعى التقليدى حقق زيادة مستمرة كما وانه تضاعف حوالى ثلاثة اضعاف خلال فترة الدراسة (١٩٧١/١٩٨١) الا أن النصيب النسبى لقيمة هذا الانتاج من اجمالى قيمة الانتاج بالقطاعين العام والخاص اتجه الى التناقص المستمر اعتبارا من ١٩٧٦ ، وبصفة واضحة خلال عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، وذلك

ـ على الرغم من ان الصناعات التقليدية لا تزال تسيطر على هيكل الانتاج الصناعى للقطاع الخاص ، الا ان هذا الهيكل اوضح بعض التغيرات من اهم هذه التغيرات انخفاض النصيب النسبى لقيمة انتاج صناعتى الغزل والنسيج ، والمواد الغذائية ، بينما ارتفع النصيب النسبى لقيمة انتاج الصناعات الكيماوية والهندسية والمعدنية .

ـ حققت الاستثمارات بالقطاع الصناعى الخاص تزايدا ملحوظا . ومن السمات الواضحة هو تزايد الاستثمار بدرجة ملحوظة فى الصناعات الكيماوية ومواد البناء حيث احتلت المرتبة الاولى من حيث الاهمية النسبية . علاوة على ذلك فان الاستثمارات الموجهه للصناعات الهندسية والمعدنية فاقت ما وجه من استثمارات لصناعة الغزل والنسيج . وهذا ما يدل على ان القطاع الخاص اخذ فى ارتياد الصناعات غير التقليدية .

ـ على الرغم من ان انتاجية العامل ـ باستثناء ١٩٧٣ ـ حققت تزايد مضطردا وملحوظا ، فان انتاجية رأس المال كانت متقلبه كما وانها اوضحت انخفاضا ملحوظا فى العامين الاخيرين (١٩٧٦ ، ١٩٧٧) .

ـ وجود علاقة ايجابية بين انتاجية العامل ومتوسط اجره . ذلك بمعنى ان الزيادة فى انتاجية العامل تترتب عليها زيادة فى متوسط اجره . علاوة على ذلك فان معدل نمو انتاجية العامل كان يفوق معدل الزيادة فى متوسط اجره .

ـ لعب القطاع الخاص من حيث المساهمة النسبية فى اجمالى الصادرات الصناعية دورا

واضحا وذلك حتى عام ١٩٧٥ ، الا أن هذا الدور أخذ فى التناقص الواضح حتى نهاية فترة الدراسة .

- تركزت صادرات القطاع الخاص فى صادرات منتجات الصناعة الكيماوية حيث احتلت المرتبه الاولى تلى ذلك صادرات المصنوعات الجلدية ثم الغزل والنسيج . ومن الملاحظ انه على الرغم من تدهور صادرات المصنوعات الجلدية والغزل والنسيج فان صادرات الصناعة الكيماوية اوضحت نموا مضطردا . كما وانه على الرغم من ان الصناعات الغذائية حصلت على قدر كبير من الاستثمارات ، الا ان دورها من حيث تنشيط صادرات القطاع الخاص كان متواضعا للغايه . وبصفة عامة يمكن القول انه باستثنا ء الصناعة الكيماوية ، فان القطاع الخاص الصناعى ينتج بصفة اساسية للسوق المحلى وليس للتصدير .

٢ـ القطاع الخاص الصناعى الخاضع لقانون الاستثمار ١٩٧٤/٤٣ :

- تزايد حجم الاستثمارات المنفذه . علاوة على ذلك فان غالبية هذه الاستثمارات قد وجهت لمجموعة الصناعات الوسيطه ، مما ترتب عليه ان قيمة انتاج هذه الصناعات من اجمالى قيمة انتاج هذا القطاع احتل المرتبة الاولى .

- على الرغم من المميزات الكبيره التى تقدم للقطاع الخاص الصناعى الخاضع لقانون الاستثمار ١٩٧٤/٤٣ ، فان حجم الاستثمارات المنفذه وقيمة الانتاج لا يزالان متواضعان للغاية وذلك بالمقارنه بمثيليهما فى القطاع الخاص الصناعى التقليدى .

الفصل الثانى

القطاع الخاص فى الخطة الخمسيـــــه

(١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦)

أ ـ مقدمـــه

تناول الجزء الاول دراسة القطاع الخاص خلال السنوات السابقة للخطة الخمسيـــــه (١٩٨٢/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦) • ونظرا لان سياسة الدولة تعطى اهتماما كبيرا للقطـــاع الخاص لكى يتحمل مسئولياته ويقوم بدور فعال فى عملية التنمية ، فان الفصل الحالـــــى يتناول نظره هذه الخطة الخمسية لدور القطاع الخاص فى عملية التنمية •

٢ـ القطاع الخاص فى الخطه الخمسيه ٨٢/٨٣ ـ ٨٦/٨٧

يشير القانون رقم ٧٠ لسنه ١٩٧٣ الى ضرورة ان تكون الخطه القومية ذات صفه شمولية ، بمعنى انها تحدد اهداف واولويات المتغيرات الاقتصادية الاجمالية والقطاعية والجغرافية وسبل تحقيقها معتمدة على التزام القطاع العام بتنفيذ ما جاء فيها وعلى مؤشرات تحدد الاتجاهات التى تلقى الضوء امام القطاع الخاص ليشارك فى البناء والتنميه ذلك لان مقضيات الامور تتطلب الا يظل القطاع الخاص قائما على عفويه الحركة والتصرف دون مساعدة او رعاية من الاجهزة القائمة على التخطيط فى الدولة ولا يجب ان يفهم ذلك على ان هذه المسئولية تقع على عاتق جهاز التخطيط القومى فقط ولكننا نؤكد ان هذه المسئوليه لابد ان تشارك فيها اجهزة التخطيط على المستويات القطاعية والاقليمية .

ولهذا فان اجهزة التخطيط على المستويات المختلفة لابد ان تاخذ فى الاعتبار مجموعة من العناصر التى تكفل حفز القطاع الخاص وتشجيعه على المشاركة فى مجهودات التنمية ونذكر من هذه العناصر ما يلى :ـ

ـ ان مبدا التخطيط التاشيرى للقطاع الخاص يستوجب بالضرورة تحديد مجموعة من الاتجاهات العامة والمعلمات القومية التى تفيد المستثمرين من القطاع الخاص فى اعداد مشروعاتهم الاستثمارية . فالسياسات الواضحة والمفصلة لاتجاهات التنمية القومية واهدافها خلال المرحلة المقبلة تمثل الاطار العام الذى يجب ان يكون معروفا ومحدد سلفا ويعتقد القطاع الخاص وهو محق فى ذلك ان رسم هذا الاطار يساعده على ضبط حركة نشاطه بما يتناسب مع مجريات الامور . وعلى ذلك فان تحديد مجالات النشاط الاستثمارى فى القطاعات المختلفة التى تتفق مع اولويات واهداف الخطه القومية يصبح امرا ضروريا .

ـ ان القطاع الخاص بطبيعة شديد التاثر والحساسية للسياسات الاقتصادية : المالية والنقدية والسعرية والضريبة ... الخ نظرا لما تحدثه هذه السياسات من اثار على نتائج دراسات المشروعات الاستثمارية ، وعلى ذلك فان الالتزام باستقرار السياسات الاقتصادية

فى المجتمع يصبح امرا غاية فى الاهمية لتجنيب المستثمرين الكثير من الاثار السلبيه ، وعلى الاجهزة المنوط بها اعداد السياسات الاقتصادية ان تعلن بصورة واضحة انها تلتزم بتعويض اصحاب المشروعات عن هذه الاثار السلبيه اذا ما اضطرتها الظروف الى احداث بعض التغيرات فى هذه السياسات .

- ان الاجهزة التخطيطية بحكم مسئوليتها عن التنمية لابد ان توفر للمستثمرين البيانات الاساسية التى تعكس مدى كفاءة البنيه الاساسية الهيكلية وامكانياتها فى خدمة الوحدات الانتاجية القائمة والمشروعات المطلوب اقامتها ، وكذا مدى توافر التخصصات الفنيه اللازمة للمشروعات وعرض لوسائل التغلب على مشكلة ندرة بعض التخصصات ان وجدت ، والى جانب هذا فان الضرورة تستدعى اتاحة قاعدة من البيانات تتضمن اسعار المدخلات وتكاليف النقل والعلاقات القائمة للوحدات الانتاجية ذات الانتاج المتماثل او البديل . وهذه المجموعة من البيانات الاساسية تمكن المستثمرين من دراسة فرص الاستثمار واعداد دراسات الجدوى واجراء الحسابات المالية والاقتصادية التى تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية فى ظل مجموعة من البدائل المتاحة .

- ان ما يستهدفه القطاع الخاص مقابل تحمله لمخاطر الاستثمار هو تحقيق قدر من الارباح كعائد لهذه المخاطرة ولهذا يتجه الى مجالات الانتاج التى تتسم بوجود فجوات بين الطلب والعرض ولما كانت التنبؤات بالطلب على المستوى القومى ترتبط بشكل مباشر بالدراسات المتعلقه بتاثير المجهودات التنموية على اوضاع السوق وما يستتبعها من ظهور او تطوير بعض المتغيرات المستقله ذات التأثير فى اعداد تقديرات الطلب للفترات المقبله ، لذا فانه من المفيد ان يتم بصفة دورية قياس فجوة الطلب للسلع او الخدمات المطلوب ان يشارك فى تقديمها القطاع الخاص .

- انه فى حالة المشروعات التى ترى الاجهزة التخطيطية انها لن تتمكن من تحقيق عائدا ماليا مجزيا للمستثمرين ولكنها فى نفس الوقت تحقق مجموعة من العوائد الاقتصادية التى تتسق مع اهداف التنمية القومية واولوياتها ، فان الامر يستوجب ان تعلن وتوضح مجموعة من الحوافز

التى تقدم الى المستثمرين لقاء توجيه استثماراتهم الخاصة الى هذه الانشطة حتى يتمكن من رفع عوائده المالية وليس فى ذلك ايه غضاضة طالما ان المشروع يحقق قدرا كافيا من العوائد الاقتصادية والاجتماعية • وهذا ما يحقق التوازن بين المصالح القومية ومصالح المستثمرين •

٢- تقديرات استثمارات القطاع الخاص فى الخطه وتوزيعها على الانشطه

تقدر اجمالى استثمارات المشروعات للقطاع الخاص فى خطه ٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧ بحوالى ٨ر٣ مليار جنيه وتمثل هذه الاستثمارات حوالى ٣ر٢٢٪ من اجمالى الاستثمارات القومية البالغة ٥ر٢٥ مليار جنيه • وقد قدرت هذه الاستثمارات فى ضوء امكانات هذا القطاع ومساهماته فى التنمية خلال الفترة الزمنية الماضية كما اخذت هذه الاستثمارات بعين الاعتبار احتمالات المستقبل وتوقعاته فى ضوء سلوك القطاع الخاص وتعايشه مع القطاع العام فى بعض الانشطة المشتركة •

ومن الجدير بالذكر ان الاستثمارات المقدرة للقطاع الخاص تستبعد مساهمته فى مشروعات المرافق العامة والخدمات الصحية والتعليمية التى تضطلع الحكومة اساسا بتمويل استثماراتها • وعلى ذلك يمكن القول بان استثمارات القطاع الخاص يمكن لها ان تتجه الى سائر قطاعات الانتاج والخدمات الانتاجية باستثناء قطاعات البترول ومعظم جوانب قطاع الكهرباء (قطاع الطاقة) الذى يتصف بكونه قطاعا استراتيجيا مؤثرا فى جوانب الانشطة الاقتصادية والاجتماعية جميعها •

كذلك يجب ان ننوه الى ان توزيع استثمارات القطاع الخاص على مختلف القطاعات والانشطة قد تم فى ضوء ثلاثة اعتبارات رئيسة :-

١- ان يعهد للقطاع الخاص بتنفيذ القدر الاكبر من الاستثمارات الخاصة بالاسكان •

٢- ان تتوجه مساهمات القطاع الخاص الى الانشطه التى تقترن فيها فرص الاستثمار باستخدام التكنولوجيا المستحدثه (فى الصناعة والزراعة والتشييد) •

٣- ان استثمارات القطاع الخاص لابد ان تاخذ دورها فى استكمال الاحتياجات الاستثمارية

لمختلف القطاعات والانشطه فى ضوء اجمالى الاستثمارات المخصصه للقطاع العام والتى قدرت وفقا لظروفه وارتباطاته وفى ظل مجموعة السياسات التى تعين ما يجب ان تقوم به من مشروعات .

ونتيجه للاعتبارات السالفه الذكر امكن توزيع استثمارات القطاع الخاص بالصورة التى يوضحها الجدول الاتى :—

جدول رقم (٣٢)

بيان توزيعات استثمارات القطاع الخاص على القطاعات المختلفة

طبقا لخطه ٨٣/٨٧

الاستثمارات بالجنيه (مليار)

قطاع الزراعة	ـ ر١		
قطاع الصناعة والتعدين	ر١٨		
قطاع التشييد والمقاولات	ر٤		
قطاع الكهرباء	ر١		
اجمالى القطاعات السلعية		ر٣٣	٤٠٪
قطاعات الخدمات الانتاجية	ر٥ ـ		
قطاع الاسكان	ر٤٤		
قطاع الخدمات الاجتماعية	ر١		
اجمالى الخدمات		ـ ر٥	٦٠٪
اجمالى كلى		ر٨٣	١٠٠٪

وعلى ذلك يمكن القول بان مجموعة الانشطة السلعية تستحوذ على ٤٠٪ من جملة استثمارات القطاع الخاص فى الخطة وان قطاع الاسكان يستحوذ على حوالى ٥٠٪ من جملة استثمارات القطاع الخاص وتبقى نسبة ١٠٪ لتغطية استثمارات القطاع الخاص فى قطاعات الخدمات الانتاجية والاجتماعية وهذا التوزيع يتطابق الى حد كبير مع اتجاهات وملامح سلوك القطاع الخاص واهتماماته ٠

وبصدد المقارنة بين ما خصص لكل من القطاع الخاص والقطاع العام من استثمارات فى قطاعات الانشطه الاقتصادية المختلفة (والتى يوضحها الجدول رقم ٣٤) يلاحظ ما يلى :ـ

ا ـ فى قطاع الصناعة والتعدين قدرت استثمارات القطاع الخاص فى الخطه بحوالى ٨ر١ مليار جنيه من اجمالى الاستثمارات الكليه للصناعة فى الاقتصاد القومى والبالغه ٦ر٨ مليار جنيه وعليه فان نسبة استثمارات القطاع الخاص الى القطاع العام فى هذا القطاع تصل الى ١ : ٤ تقريبا ٠

ب ـ فى قطاع الزراعة واستصلاح الاراضى والرى والصرف قدرت استثمارات القطاع الخاص فى الخطه بحوالى ـ ر١ مليار جنيه من اجمالى الاستثمارات الكلية للزراعة فى الاقتصاد القومى والبالغه ٧ر٣ مليار جنيه وبذلك تشكل نسبة استثمارات القطاع الخاص الى القطاع العام ١ : ٤ تقريبا ٠

جـ ـ فى قطاع التشييد الخاص قدر اجمالى استثمارات القطاع الخاص بحوالى ٤ر مليار جنيه من اجمالى استثمارات الخطة البالغه ٩ر مليار جنيه وبذلك تكون نسبة استثمارات القطاع الخاص الى العام هى ٤ : ٥ تقريبا ٠

د ـ بالنسبة لقطاع الاسكان ينتظر ان تصل استثمارات القطاع الخاص الى ٤ر٤ مليار جنيه من اجمالى استثمارات هذا القطاع والبالغه ٤ر٦ مليار جنيه وبذلك تفوق استثمارات القطاع الخاص بشكل كبير ما هو مخصص للقطاع العام بحيث تصل نسبه ما يخص القطاع الخاص الى

العام ٢٢ : ١ تقريبا ٠

ويوضح الجدول التالى رقم (٣٤) التوزيع النسبى لاستثمارات القطاع الخاص ونسبتها الى مجموع الاستثمارات الكلية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال فترة الخطه ٨٣/٨٧ ويستفاد من بيانات الجدول المذكور مجموعة من المؤشرات نجملها فيما يلى :—

١— ان قطاعات الاسكان والزراعة والمقاولات هى القطاعات الاولى على التوالى من حيث اهمية واستثمارات القطاع الخاص فى الاستثمارات القومية ٠

٢— ان الاستثمارات الخاصة لا تحظى بنصيب يذكر فى قطاع المرافق العامة وقناة السويس والبترول ٠

٣— ان الاستثمارات الخاصة تتضاءل بشكل واضح فى قطاعات خدمات الصحة والتعليم وقطاع الكهرباء ٠

٤— انه اذا نظرنا الى توزيع الاستثمارات الخاصة والاهمية النسبية لاستثمارات القطاع الخاص فيما بينها موزعه على الانشطة والقطاعات المختلفة لامكن لنا القول بأن القطاعات الثلاث ذات الاهمية النسبية الاولى هى على التوالى قطاع الاسكان ، قطاع الصناعة والتعدين وقطاع الزراعة واستصلاح الاراضى ٠

٥— ان مجموعة الانشطة السلعية وقطاع الاسكان تشكل فى مجموعها اكثر من ٩٠٪ من الاستثمارات المخصصة للقطاع الخاص وهذا يعكس بدوره المفهوم التخطيطى لتوجيه موارد القطاع الخاص تجاه الاستثمار فى هذه القطاعات التى تخدم اولويات الخطه وتتكامل مع انشطة القطاع العام ٠

جدول رقم (٣٤)

الترتيب النسبى للاستثمارات القطاع الخاص
بالنسبة للمجموع الكلى للاستثمارات فى كل قطاع وبين القطاعات
الاقتصادية فى الخطة الخمسية ٨٢/٨٣

(بالأسعار الثابته لعام ٨١/٨٢ وبالمليون جنيه

القطاعات الاقتصادية	الاستثمارات الكلية فى الاقتصاد	استثمارات القطاع الخاص	نسبة استثمارات القطاع الخاص الى الاستثمارات الكلية	التوزيع النسبى للاستثمارات الخاصة %
الزراعة واستصلاح الاراضى	١٦٧٨٫٤	٧٨٨٫٧	٤٧٫٠	٩٫٥
الرى والصرف	٢٠٦١٫٣	٢٣٠٫٣	١١٫٢	٢٫٨
الصناعة والتعدين	٨٦١٦٫٩	١٧٧٥٫٠	٢٠٫٦	٢١٫٥
البترول	١٣٣٦٫٧	—	—	—
الكهرباء	٢٩٠٣٫٩	٥٩٫١	٢٫٠	٠٫٧
المقاولات	٩٤١٫٧	٤١٥٫٠	٤٤٫١	٥٫٠
مجموع الانشطة السلعية	١٧٥٢٨٫٩	٣٢٦٨٫١	١٨٫٦	٣٩٫٥
النقل والتخزين والمواصلات	٥٧٧١٫١	٢٤٥٫٢	٤٫٢	٣٫٠
قناة السويس	٣٣٥٫٠	—	—	—
التجارة	٤٦١٫١	٤٠٫٠	٨٫٧	٠٫٥
المال والتأمين	١١٩٫٢	٤٠٫٠	٣٣٫٦	٠٫٥
السياحة	٤٥٢٫٥	١٤٠٫٠	٣٠٫٩	١٫٦
مجموع انشطة الخدمات الانتاجية	٧١٤٦٫٩	٤٦٥٫٢	٦٫٥	٥٫٦
الاسكان	٤٦٣٦٫٨	٤٢٧٢٫٨	٩٤٫٣	٥١٫٩
المرافق العامة	٢٨٥٫١	—	—	—
خدمات التعليم	٩٢٠٫٨	٢٢٫٥	٢٫٤	٠٫٣
خدمات الصحة	٦٥١٫٥	٢٦٫٨	٤٫١	٠٫٣
الخدمات الاخرى	١٠٣٧٫٦	٩٫٢	٠٫٩	٠٫١
مجموع الانشطة الخدمية	١٠١٠٤٫٨	٤٤٣١٫٣	٤٣٫٩	٥٣٫٦
جملة الاستثمار الثابت	٣٤٧٩٠٫٦	٨١٦٤٫٦	٢٣٫٥	٩٨٫٧
الانفاق الاستثمارى	٦٩٥٫٥	١٠٧٫٠	١٥٫٤	١٫٣
جملة الاستخدامات الاستثمارية	٣٥٤٨٦٫١	٨١٧١٫٦	٢٣٫٣	١٠٠٫٠

المصدر : وزارة التخطيط — جمهورية مصر العربية — القاهرة
الخطة القومية ٨٢/٨٣ — ص ٢٥٨

٤ ـ القطاع الخاص فى الخطه السنوية ٨٢/٨٣

تناول الاطار العام لخطه ٨٢/٨٣ مجموعة من الاهداف والمتغيرات الاقتصادية فاوضحت الخطه ان التكوين الراسمالى فى القطاع الخاص يقدر ان ينمو بمعدل ٥ر١٣٪ (عن سنه ٨١/٨٢) وبذلك فانه من المتوقع ان يصل فى عام ٨٢/٨٣ الى ١٢٦٠ مليون جنيه (باسعار السوق الثابتة لعام (٨١/٨٢) .

اما عن الانتاج والناتج القومى المتولد عن هذا القطاع فقد اشارت خطه ٨٢/٨٣ الى قصور البيانات المتاحة عن القطاع الخاص الامر الذى ادى الى عدم امكان تحديد اهداف لهما تتسم بالدقة أو يمكن الاعتماد عليها . الا ان الخطه اشارات الى مجموعة من السياسات التى تؤدى الى توثيق العلاقات والروابط بين الاجهزة التخطيطية والمنظمات الممثلة للقطاع الخاص كاتحادات الصناعات والغرف التجارية والجمعيات التعاونية ومن ثم تتمكن الاجهزة التخطيطية من خلال هذه القنوات من معرفه واقع وحجم الانتاج والقيمه المضافة المتحققه و معدلات النمو التى يمكن الوصول اليها او تحقيقها فى المجالات المختلفة . كذلك قد يكون المرجع الرئيسى فى عدم تعرض خطه ٨٢/٨٣ الى توضيح الاهداف التفصيلية للانتاج والناتج فى القطاع الخاص هو ان هذه السنه تمثل السنه الاولى من الخطة وان الجوانب التنظيمية والادارية المصاحبة لتنفيذ الخطة لم تتضح للقطاع الخاص بعد . ورغم ان خطه ٨٢/٨٣ اشارت الى استثمارات القطاع العام واوضحت مصادر تمويلها الا انها على العكس من ذلك بالنسبة للقطاع الخاص لم تشر الى مصادر تمويل استثمارات القطاع الخاص ـ وقد يكون من المفهوم ضمنا ان هذه الاستثمارات سوف تمول من مدخرات هذا القطاع التى تغذى بصورة رئيسة من تحويلات المصريين بالخارج والتى قدرت فى خطه ٨٢/٨٣ بحوالى ١٧٤٠ مليون جنيها مصريا .

اما عن مشاكل تنفيذ خطه الاستثمارات للقطاع الخاص للعام ٨٢/٨٣ فقد اهتم الاطار العام للخطه السنويه بالتركيز على معوقات التنفيذ ومعوقات التشغيل فقد اشارت الخطه الى ان احدى المعوقات الاساسية فى التنفيذ تكمن فى عجز طاقات اجهزة المقاولات عن تنفيذ المشروعات

او عجز فى المواد والمستلزمات او ضغط على التخصصات المحدودة الامر الذى يؤدى فى النهاية الى الانحراف عن الزمن والتوقيت اللازم للتنفيذ وما يتضمنه ذلك بالتبعية من ارتفاع التكاليف الكلية للاستثمار ٠

اما العنصر الثانى الحاكم فى التنفيذ والتشغيل فهو يتمثل فى امدادات الكهرباء ومن الملاحظ أن فترات انقطاعات التيار الكهربائى قد تزايدت بشكل ملحوظ فى الآونه الاخيرة الى الحد الذى يهدد اقتصاديات الكثير من المصانع التى تعتمد على الكهرباء بصورة واضحة وفى نفس الوقت فان انقطاعات التيار الكهربائى اصبحت عائقا كبيرا فى قطاع التشييد والبناء الذى بدا فى استخدام الروافع والاوناش والخلاطات التى تعمل بالكهرباء فى الكثير من مواقع العمل ٠

الا ان الخطط لم تشر من قريب او بعيد الى المعوقات الادارية والتنظيمية التى يتعرض لها المستثمرين فى القطاع الخاص فى سبيل حصولة على تراخيص اقامة المشروع والاساليب البيروقراطية التى تتحكم فى منحه هذا الترخيص واضافة الى ما تقدم فان الكثير من المستثمرين يتعرضون الى الضغوط النفسيه والمادية فى سبيل الحصول على اراضى بمساحات مناسبة فى المدن الصناعية الجديدة مثل مدينة العاشر من رمضان التى استكملت مرافقها بدرجة كبيرة ٠ اما المدن الصناعية الاخرى فلا زالت فى مرحلة التجهيز والاعداد ويرى بعض المستثمرين ان تخصيص الاراضى فى المدن الغير مجهزة لا يجدى بالنسبة لهم حيث بنوا دراساتهم المالية والاقتصادية للمشروعات على فترات محددة لتنفيذ المشروع والبدء فى الانتاج فى تواريخ محددة الامر الذى قد يختلف بشكل كبير فى حالة الانتظار للاستكمال المرافق والتجهيزات بالمدن الصناعية الجديدة ٠

٥ — بعض الاهداف لنشاط القطاع الخاص فى القطاعات الاقتصادية المختلفة ٠

أ — فى قطاع الزراعة :

تشير خطه ٨٢/٨٣ انها تستهدف نحو الناتج المتولد من قطاع الزراعة بمعدل يصل الى ٨ر٢٪ (عن عام ٨١/٨٢ وبالاسعار الثابتة) وعلى ذلك يتوقع ان يصل الناتج الزراعى

للقطاع الخاص الى ٤ مليار جنيه مصرى • اما الانتاج الزراعى للقطاع الخاص تقدر بحوالى ٢ر٥ مليار جنيه فى عام ٨٢/٨٣ء وعن الاجور المستهدفة فى هذا القطاع فمن المقدر ان تصل الى ٦ر١ مليار جنيه •

ب — فى قطاع الصناعة والتعدين

تستهدف خطه ٨٢/٨٣ أن يحقق القطاع الخاص الصناعى ناتجا يصل الى ٥ر٩٢٨ مليون جنيه اما الانتاج المستهدف للقطاع الخاص فى هذه الخطه فيصل الى ٧ر٣ مليار جنيه •

جـ — قطاع المقاولات

تستهدف خطه ٨٢/٨٣ ان ينجز قطاع المقاولات التابع للقطاع الخاص حوالى ٢٠٪ من حجم الانتاج الكلى لهذا القطاع على المستوى القومى وبذلك يقدر حجم انتاجه بحوالى ٤٦٦ مليون جنيه مصرى •

د — قطاع النقل والمواصلات والتخزين

تشير خطه ٨٢/٨٣ الى ان الانتاج المستهدف للقطاع الخاص فى هذا القطاع يصل الى حوالى ٥٠٠ مليون جنيه • اما الناتج المتولد عن هذا القطاع فيصل الى حوالى ٢٧٩ مليون جنيه •

هـ — قطاع الاسكان

اشارت خطه ٨٢/٨٣ الى ان انتاج قطاع الاسكان فى القطاع الخاص يصل الى ٤٠٠ مليون جنيه (حوالى ٩٠٪ من الاسكان على المستوى القومى) • اما عن الناتج فى هذا القطاع والمتولد عن نشاط القطاع الخاص تقدر له حوالى ٢٦٤ مليون جنيه •

٦ـ خاتمـــــة

مما سبق يتضح لنا ما يلى :ـ

ـ أن الخطة الخمسية أعطت للقطاع الخاص مكانا ملموسا حيث قدرت الاستثمارات التى يمكن أن يقوم بها هذا القطاع بحوالى ٣ر٢٣٪ من اجمالى استثمارات الخطة • وأن هذه الخطة قد أفسحت المجال للقطاع الخاص لكى يساهم فى تنمية كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة • غير أن هذه المساهمة تباينت من قطاع الى آخر • ولقد ركزت الخطة على أن يقوم القطاع الخاص بالدور الاساسى فى تنمية الاسكان • يلى ذلك الزراعة واستصلاح الاراضى ، المقاولات ، التأمين ، والمال ، السياحة ، والصناعة والتعدين •

الفصل الثالث

أسس اختيار أنشطة القطاع الخاص

١ — مقدمـــه

يحتاج المخطط الى دراسة مجموعه من العوامل التى تحدد أسس اختيار أنشطـــة القطاع الخاص الصناعى وغير الصناعى التى تتكامل مع أنشطة القطاعات التابعه للقطاع العـــام وتعتبر دراسة التوازن بين قطاعات القطاع الخاص والاقتصاد القومى وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والانتاجيه لمختلف الانشطة من أهم هذه الدراسات اللازمه لتحديد مسار نمو وتوسع وتطـــور القطاع الخاص فى المستقبل .

ومن اهم النقاط التى تحتويها دراسة التوازن القطاعى فى هذه الدراسه مايلى :—

١ — التوازن فى توزيع الاستثمارات القطاعيه .

٢ — التوازن فى توزيع القوى العامله .

٣ — اعتبارات البدائل المختلفه والمطروحه أمام المخطط لتحقيق هذا التوازن المطلوب .

ومن وجهة نظرنا لايتحدد مسار توسع القطاع الخاص على تحقيق عنصر التوازن فقط بل يعتمد ايضا على ضرورة الاستخدام الرشيد للموارد الاقتصادية بطريقة تحقق عنصر الكفاءة الاقتصادية فى استخدامها .

وعند دراسة الكفاءة الاقتصادية للقطاع الخاص فى هذه الدراسه روعيت النقاط التالية :

١ — الاطار العام لدراسة الكفاءة الاقتصادية والتى تشتمل على البعد الجزئى والبعد الكلى فى تحليلها .

٢ — دراسة وقياس معايير الكفاءه الاقتصاديـــة فى القطاع الخاص الصناعى ومقارنتها بالقطاع العام الصناعى والتى تشتمل على الانتاجيه الاجماليه لعوامل الانتاج ، ومعيار تكلفة الموارد المحلية ومعيار الربحيه خلال النصف الثانى من الثمانيات . وبالتالى يمكن تحديـــد الانشطه الصناعيه التى تتميز بمستوى مرتفع من الكفاءة الاقتصادية وبالتالى تطويرها .

٢ — التوازن فى القطاع الخاص

يعتمد أسس اختيار نوع النشاط الاقتصادى الخاص على عاملين اساسيين وهما :—

١ — تحقيق شروط التوازن فى القطاع الخاص والاقتصاد القومى .

٢ — الكفاءة الاقتصادية والانتاجيه للقطاع الخاص شقيه الوطنى والمشترك .

ولدراسة البعد الاول فى تحديد اسس اختيار نوع النشاط الاقتصادى للقطاع الخاص يلزم دراسة هيكل الاستثمار للقطاع الخاص فى الخطه الخمسيه ٧٧—٨١/ ٨٢، خطه ٨٢/ ٨٣ — ٨٦/ ١٩٨٧ .

ومن واقع البيانات المتاحه عن هيكل الاستثمار الخاص نجد أنه قد تم تنفيذ استثمارات قدرها ٤ر١٣٪ من جملة استثمارات القطاع الخاص فى الفترة من ٧٧—٨١/ ٨٢ لقطاع الزراعه ، ٨ر٣١٪ للصناعه والتعدين ، ٤٪ للمقاولات، ٤٪ للنقل والمواصلات، ٣٨٪ للأسكان ، ٨ر٦٪ لقطاع الصحه .

وقد انخفضت هذه النسبه بالنسبه لقطاع الصناعه الى ٧ر٢٣٪ لحساب زيادة استثمارات قطاع الاسكان الى ٦ر٤٤٪ فى الخطه ٨٢/ ٨٣ — ٨٦/ ١٩٨٧ .

ويتبين من الجدول رقم (٣٥) ان قطاع الاسكان والزراعه والصناعه يمثل ٨٣٪ من اجمالى استثمارات القطاع الخاص .

جدول رقم (٣٥)

التوزيع النسبى للأستثمارات بالقطاع الخاص ٧٧ — ٨٦/١٩٨٧

فروع القطـــــاع الخـــــاص	الاستثمارات المنفذه ٧٧—٨٠١/١٩٨٢ %	الخطه الخمسيه ٨٢/٨٣—٨٦/٨٧ %
الزراعه واستصلاح الاراضى والرى والصرف	١٣ر٤	١٤ر٢
الصناعـــه والتعـــديـــــن	٣١ر٨	٢٣ر٧
المقاولات	٤	٦ر٧
النقـــل والمواصـــلات	٤	٤ر٥
التجـــارة	—	٠ر٧
التأميـن والسياحـــه	٢ر١	٢ر٤
الاســـكان	٣٨	٤٤ر٦
الصحـــه	٦ر٧	—
أخـــرى	—	٣ر٢

المصدر : دكتور أنور الهوارى — القطاع الخاص فى الخطه الخمسيه ٨٢/٨٣— ٨٦/١٩٨٧ وزارة التخطيط .

واذا نظرنا الى قطاع الصناعه فقط نجد ان نسبة كبيرة من الاستثمارات نفذت فـــى قطاعى الصناعات الغذائيه ، الغزل والنسيج والملابس الجاهـزة .

ولقد أنعكس هذا الهيكل للأستثمار عن هيكل الانتاج والعماله كما يتضح من الجدول رقم (٣٦)

جـــــدول رقـــم (٣٦)

التوزيع النسبى للأنتـاج والعمالـه بالقطاع الخـــاص

فـروع القطـــاع الخاص	١٩٨٢/٨٣		١٩٨٤/٨٣	
	الانتاج	العماله	الانتاج	العماله
الزراعـــــــــه	٣٥ر٥	٦٥ر٤	٣٤ر٢	٦٤ر٤
الصناعـــــــــه	٢٥ر٤	١٠ر٣	٢٥ر٥	١٠ر٤
النقـــل والمواصـــلات	٣ر٤	٢ر١	٣ر٤	٢ر١
السياحه والفنـــادق	٢ر١	١ر٥	٢ر٤	١ر٦
والتجـــارة والمـــال	٢٥ر٨	١٤ر١	٢٦ر٨	١٤ر٥
التشـــــــييد	٤ر٦	١ر٨	٤ر٥	٢ر٠
الاســـــــكان	٢ر٧	٢ر٨	٢ر٧	١ر٠
الخـــــــدمات	٠ر٦	٢ر٠	٠ر٦	٢ر٠
الاجمالـــــــى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: د • انور الهوارى ــ القطاع الخاص الوطنى والتعاونى فى خطة ١٩٨٣/١٩٨٤ وزارة التخطيط •

من الملاحظ من الجدول ان نسبة القطاع الزراعى والصناعى والتجارة والمال تمثل أكثر من ٧٥٪ من الانتاج والقوى العامله من القطاع الخاص ككل فى عامى ٨٢/٨٣ ، ٨٣/١٩٨٤ • ونظرا لأن انتاج القطاع الزراعى وجزء كبير من القطاع الصناعى يمثل سلع استهلاكيه وبالتالـــى يمكن القول بأن هيكل القطاع الخاص يميل نحو الانشطه المنتجه للسلع الاستهلاكيه ويتبين هذا النمط للقطاع الخاص الصناعى من استقراء الجدول رقم (٣٧) ورقم (٣٨) ولتحقيق التوازن بين القطاعات المنتجه للسلع الانتاجيه والقطاعات المنتجـه **للسلع الاستهلاكية فى هذا القطـــاع وعلى المستوى القومى يمكن افتراض بعض البدائل لتنمية القطاع الخاص •** (١)

(١) د • عمرو محيى الدين ــ التخطيط الاقتصادى ــ دار النهضه العربية ــ ١٩٨٢ ،
د • عبد الفتاح قنديل ــ محاضرات فى التخطيط الاقتصادى ــ جامعة القاهرة ١٩٧٠ •

جدول رقم (٣٧) مؤشرات القطاع الخاص الصناعى فى عام ١٩٧٣

الأرقام بالألف جنيه

الصناعة	قيمة الانتاج		مستلزمات الانتاج	القيمة المضافة		الاجور والمرتبات		العائد		عدد العمال		الاصول الثابتة	
	بالالف جنيه	%		بالالف جنيه	%	بالالف جنيه	%	بالالف جنيه	%	بالعدد	%	بالالف جنيه	%
حفظ اللحوم والدواجن	٦١١	٠ر٣	٥٣٠	٨١	٠ر٥	٣٠	٠ر١	٥١	٠ر٣	٢٠٦	٠ر١		
ت الألبان	١٠٠٩	٠ر٥	٨٢٣	١٨٦	١ر١	١٠٩	١ر٤	٧٧	١ر٤	٣٠٧	٠ر٢		
الفواكه والخضروات والبقول	٢٨٩	٠ر١	٢٣٦	٥٣	٠ر١	٢٥	٠ر١	٢٨	٠ر٢	٢١٧	٠ر١		
وتجهيز الاسماك	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—		
الزيوت والدهون	٦٥٧	٠ر٣	٥٥١	١٠٦	٠ر٢	٦٢	٠ر٢	٤٤	٠ر٢	٢٧٥	٠ر٢		
طحن الغلاه	٥٥١٥	١ر٢	٥١٧٥	٣٤٠	١ر٧	٩٩	٠ر٣	٢٤١	١ر٣	٧١٠	٠ر١	٣٤٢٥	٢ر٤
منتجات المخابز	٤٣٧٥٤	٢٠ر٤	٣٥٥٦٠	٨١٩٤	١٧ر٢	٥٠٦١	١٧ر٦	٣١٣٣	١٧ر٣	٢٥٥٩٤	١ر١٦		
السكريات	٣١٧٩	٠ر١	٢٨٠٣	٣٧٦	٠ر٨	١٨٧	٠ر٦	١٨٩	٠ر١	١٤٠١	٠ر١		
ات غذائية أخرى	٧٧٠٢	١ر٣	٦٨٥٤	٨٤٨	١ر٨	٥٠٨	١ر٨	٣٤٠	١ر١	٢٧١٣	١ر٧		
المشروبات	٢١٢٨	٠ر١	١٨١٥	٢٣٣	٠ر٥	٢٦٠	٠ر١	٢٧٠	٠ر١	١٠٩٧	٠ر٧	٣٤٥	٠ر١
التبغ	٨٠٥٤	٣ر٨	٧٠٠٤	١٠٥٠	٢ر٢	٤٧٧	١ر٧	٥٧٣	٣ر٢	٢٢٢٨	١ر٤	١٥٢	٠ر٠
الغزل والنسيج	٣٥٥٩٣	١٦ر٦	٢٧٨٨٠	٧٧١٣	١٦ر٢	٥٤٤٤	١٨ر١	١٢٦٩	٧ر٠	٢٨٧٤٠	١٨ر٠	٥٥٤٨	١٦ر١
بس الجاهز	٤٥٣٧	١ر٢	٣٦٧٤	٨٦٣	١ر٨	٦٢٠	٢ر٢	٢٤٣	١ر٣	٣٠٨٠	١ر١	٣٢٧	١ر٠
الجلود	٧٩٨٨	٣ر٧	٦٨٢٤	١١٢٤	٢ر٤	٣٨٧	١ر٣	٧٣٧	٤ر٠	٢١٩٦	١ر٤	٥٢٧	١ر٦
الاحذية	٤٦١٦	٢ر٢	٣٤٥١	١١٦٥	٢ر٥	٥٥٣	١ر١	٦١٢	٣ر٤	٣٦٧٨٨	٢٣ر٢	٣٥٧	١ر١
الخشب ومنتجاته	١٦٣٩	٠ر٨	١١٢٥	٥١٤	١ر٠	٢٧١	٠ر١	٢٤٣	١ر٣	١٥٧٥	١ر٠	٢٤٧	٠ر٨
الاثاث	٤٠٧٦	١ر١	٣٠٣٦	١٠٤٥	٢ر٢	٦٩١	٢ر٤	٣٥٤	٢ر٠	٣٠٥٢	١ر١	٣٥٧	٠ر١
الورق ومنتجاته	٣٩٢٩	١ر٨	٣١٦٥	٧٦٤	١ر٦	٤٢٦	٠ر١	٣٣٨	١ر٨	١٨٤٦	١ر٢	٥٤٨	١ر٧
ا	٢١٣٨٤	١٠ر٠	١٥٨٤	٨٨٠٠	١٨ر٥	٥٤٩٤	١٩ر١	٣٣٠٦	١٨ر٣	١٣٦٩٦	٨ر١	٧٩٣٧	٢٤ر٢
اهات الصناعية	٥٥٧	٠ر٣	٣٨٠	١٧٧	٠ر٤	١١٣	٠ر٤	٦٤	٠ر٤	٣٥٩	٠ر٢	٧١	٠ر٢
اهات الاخرى	١٥٣١٠	٧ر١	١١٥٠٧	٣٨٠٣	٨ر٠	١٦٤٠	٥ر٧	٢١٦٤	١٢ر٠	٣٣١٢	٢ر٠	٢٥١١	٧ر١
ات البترول	١٠	—	٤	٦	—	٥	—	١	—	٢٥	—	١	—
ات المطاط	١٠٠٠	٠ر	٧١٧	٢٨٣	٠ر	٢١٥	٠ر٧	٦٨	٠ر٤	٧٤٢	٠ر	٢٣١	٠ر٧
ات البلاستيك	١٥٥٤	٠ر٧	١٠٥٨	٤٩٦	٠ر١	٣٠٨	١ر١	١٨٨	٠ر١	١٣٧١	١ر	٣٤٨	١ر٠
زف والصيني	٢٩٨	١ر٠	١٨٨	١١٠	٠ر٢	٩١	٠ر٣	١٩	٠ر١	٣٥٢	٠ر٢	١٢	٠ر٣
الزجاج	٣٥٧٢	١ر٧	٢٣٤٦	١٢٢٦	٠ر٦	١٠٦٧	٣ر٧	١٥٩	٠ر١	٤١٨٤	٢ر٦	٤٢٣	١ر٣
ات تعدينية غير معدنية أخرى	٨٤٢١	٣ر٩	٥٣٧٧	٣٠٤٤	٦ر٤	١٢٦٣	٤ر٠	١٧٨١	٩ر١	٨٤٥٥	٥ر٣	١٤٩٧	٤ر٣
يد والصلب	٤٦٦٤	٢ر٢	٤١١٤	٥٥٠	٢ر١	٣٥٧	١ر٢	١٩٣	١ر٠	١٣٥٠	٠ر٨	٤١٠	١ر٣
ات معدنية	١٣٠٨٣	٦ر١	١٠٥٢٥	٢٥٥٨	٥ر٥	١٨٣٢	٦ر٤	٧٢٦	٤ر٠	١٠٥٩	٧ر٥	١٧٨٠	٥ر٤
دات غير الكهربائية	٢٩٧٣	٤ر١	٢٢٠١	٧٧٢	٢ر١	٥٥٥	١ر١	٢١٧	١ر٢	١٩٧٩	١ر٢	٦٥٨	٢ر٠
دات الكهربائية	٢٣٦٣	١ر١	٢٠٦٥	٢٩٨	١ر٦	١١٥	٠ر٤	١٨٣	١ر٠	٧٣٢	٠ر٠	٣٧٧	١ر٢
ات النقل	١٢٥٠	٠ر٦	٩٠٥	٣٤٥	٠ر٧	٢٤٥	٠ر٩	١٠٠	٠ر٥	٧١٥	٠ر٠	١٤٥٦	٤ر٤
ات مهنية	٤٠٣	٠ر٢	٢٨٨	١١٥	٠ر٢	٨٤	٠ر٣	٣١	٠ر٢	٢٣٥	٠ر١	٣٠١١	٩ر٢
عات تحويلية أخرى	٢١٨٦	١ر٠	١٩٠٧	٢٧٩	٠ر١	١٥٣	٠ر٥	١٢٦	٠ر٧	٦٣٢	٠ر٥	١٩٤	٠ر٦
ة الصناعات التحويلية	٢١٤٣٠٤	١٠٠	١٦٦٧٨٧	٤٧٥١٧	١٠٠	٢٨٧٧١	١٠٠	١٨٠٦٨	١٠٠	١٥٩٢٢٨	١٠٠	٣٢٨٣٠	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ احصاء الانتاج الصناعى القوى ١٩٧٣ ـ مارس ١٩٧٤.

جدول رقم (٣٨) مؤشرات القطاع الخاص الصناعى فى عام ١٩٧٩

القيمة بالالف جنيه

الصناعة	قيمة الانتاج		مستلزمات الانتاج	القيمة المضافة		الاجور والمرتبات		العائد		متوسط عدد العمال	
	بالالف جنيه	%		بالالف جنيه	%	بالالف جنيه	%	اجمالى العائد	%	عامل	%
صناعة المواد الغذائية	٥٥٦١٨	١٤٫٣	٣٧٥٠٥	١٨١٩٣	١١ر٥	٦٣٩٦	١٤٫٧	١١٧٩٧	٢١	١٥٥٠٨	١٨ر٥
صناعة المشروبات	٢٣٢١٨	٦ر١	٧٤٩١	١٥٧٢٧	٩ر١	١٠٦٠	٢٫٤	١٤٦٦٧	٦٣	٢١٣٣	٢ر٥
صناعة منتجات التبغ	٢٠٨١٩	٥ر٥	١٦٧٢٦	٤٠٩٣	٢ر١	٦١٨	١ر٤	٣٤٧٥	١٧	١٧٧٠	٢ر١
صناعة الغزل والنسيج	٥٢٨٢٥	١٣ر٩	٢٩٣٢٤	٢٣٥٠١	١٤ر٩	٦٧٤٨	١٥ر٦	١٦٧٥٣	٣٢	٢٠٥٢٠	٢٤ر٤
الملابس الجاهزة	٥٠٤١	١ر٣	٢٩٣٨	٢١٠٣	١ر٣	٦١٥	١ر٤	١٤٨٨	٣٠	١٨٤٩	٢ر٢
صناعة الجلود	٢٥٦١	٧ر	١٥٨٩	٩٧٢	١ر	١٤٦	٣ر	٨٢٦	٣٢	٣١٤	٥ر
صناعة الاحذية	١٤٠٦	٤ر	٧٩٣	٦١٣	٤ر	٢٧٤	١ر	٣٣٩	٢٤	٦٢٦	٧ر
صناعة الخشب	٢٤٥٩	٧ر	١٥٥٤	٩٠٥	٦ر	٢٢٨	٥ر	٦٧٧	٢٨	٥٣٤	٦ر
صناعة الاثاث	٦٠٢٨	١ر١	٣٧٤٥	٢٢٨٣	١ر٤	١٠٠٧	٢ر٣	١٢٧٦	٢١	١٩٦٢	٢ر٣
الورق ومنتجاته	٦٩٣٤	١ر٨	٣٩٨٨	٢٩٤٦	١ر٩	٦٤٥	١ر٥	٢٣٠١	٣٣	١٢٦٠	١ر٥
الطباعة والنشر	٥٠٣٩١	١٣ر٣	١٨٤٧٣	٣١٩١٨	٢٠ر٢	١٢١٧٧	١ر٢٨	١٩٧٤١	٣٩	٩٦٠٣	١١ر٤
الكيماويات الصناعية	١٢٠٩	٣ر	٩٩٤	٢١٥	١ر	٩٣	٢ر	١٢٢	١٠	١١٠	١ر
صناعات كيماوية أخرى	٥٠٥٦٧	١٣ر٤	٣٣٩٢٧	١٦٦٤٠	١٠ر٥	٢٨٣١	٦ر٥	١٣٨٠٩	٢٧	٣٠٧٣	٣ر٧
منتجات المطاط	٢١٧٣	٦ر	١٢٥٠	٩٢٣	٦ر	٣٥٨	٥ر	٥٦٥	٢٦	٧٣٥	١ر
منتجات البلاستيك	١٨٢٤٨	٤ر٨	١٢٥٢١	٢٧٢٧	١ر٧	٦٤١	٥ر١	٢٠٨٦	١١	١٣٨٢	١ر١
منتجات الخزف والصينى	٦٧٢	٢ر	٣٦٠	٣١٢	٢ر	١٦٣	٤ر	١٤٩	٢٢	٣٦٣	٤ر
صناعة الزجاج	٨٦٠٤	٢ر٣	٢٣٥٠	٦٢٥٤	٣ر١	١٧٧٤	٤ر١	٤٤٨٠	٥٢	٤٦٥٩	٥ر٥
صناعات تعدينية غير معدنية أخرى	٢٤١٦٩	٦ر٤	١٢١٢٣	١٢٠٤٦	٧ر١	٣٣٩٦	٧ر٨	٨٦٥٠	٣٦	٨٦١٦	١٠ر٣
الحديد والصلب	٨٧٣٧	٢ر٣	٦٩٠٦	١٨٣١	١ر٢	٣٩٧	١ر	١٤٣٤	١٦	٩٦٩	١ر٢
معادن غير حديدية	٧٤٤	٢ر	٤٥٦	٢٨٨	٢ر	٥٠	١ر	٢٣٨	٢٢	٨٢	١ر
منتجات معدنية	١٨٦٢٨	٤ر١	١٢٧٢٢	٥٩٠٦	٣ر٧	٢١٨٦	٥ر٠	٣٧٢٠	٢٠	٤٨٩٨	٨ر٥
معدات غير كهربائية	١٠٦٧٧	٢ر٨	٥٢٤٠	٥٤٣٧	٣ر٤	٨٤٨	٢ر٠	٤٥٨٩	٤٣	١٨٨٢	٢ر٢
معدات كهربائية	٤١٢٤	١ر١	٢٧٦٣	١٣٦١	١ر	٣٨٠	١ر	٩٨١	٢٤	٦٠٧	٧ر
معدات النقل	١٠٦٧	٣ر	٦٦٢	٤٠٥	٣ر	١٧٢	٤ر	٢٣٣	٢٢	١٩٢	٢ر
معدات أخرى	٣٨٥	١ر٠	١٢٨	٢٥٧	٠ر٢	٥٩	١ر	١٩٨	٥١	٩٧	١ر
صناعات تحويلية أخرى	٧٧١	٠ر٢	٥٣٨	٢٣٣	١ر٠	١١٩	٠ر٣	١١٤	١٥	١٩٨	٠ر٢
جملة الصناعات التحويلية	٣٧٨١٥٥	١٠٠	٢٠٧٨٧٧	١٥٨٠٨٩	١٠٠	٤٣٣٨١	١٠٠	١٠٩٥١٥	٣٠	٨٤٠٢٢	١٠٠

البديـــل الاول :

نفرض فى هذا النموذج معدل نمو ثابت للقطاعات المنتجه للسلع الاستهلاكيه والسلع الرأسمالية للقطاع الخاص. وافتراض ان القطاع الخاص يتكون من قطاعين قطاع (١) وهـــو قطاع منتج للسلع الرأسماله وناتجه يمثل جزء من الاستثمار الكلى ويحدده. والقطاع (٢) وهو قطاع الصناعات الاستهلاكيه ويمثل ناتجه جزء من الاستهلاك الكلى ويحدده فى المجتمع ، وان ك١ ، ك٢ تمثل قيمة رأس المال المستخدم فى القطاع ١ ، ٢ على التوالى وان ك تمثـــل اجمالى رأس المال الكلى فى القطاع الخاص. وبالتالى فان ك= ك١ + ك٢. وأما ت١ ، ت٢ تمثل قيمة الاستثمار المخصص للقطاع ١ ، ٢ على التوالى وت تمثل قيمة الاستثمارات لكل المخصص للقطاع الخاص فأن ت = ت١ + ت٢ أما ١ء ، ٢ء تمثل الناتج القومى فى القطاع ١ ، ٢ على التوالى ، ء تمثل الناتج الكلى بالقطاع الخاص فى المجتمع المصرى فأن ء = ١ء + ٢ء و هـ تمثل نسبة الاستثمار والموجهه للقطاع الأول الى اجمالى الاستثمار أى ان هـ= $\frac{ث١}{ث}$.

ولقد حدد دوب توزيع الاستثمار بين القطاعين ١ ، ٢ على المستوى القومى ولكـــن البحث هنا يحاول توزيع الاستثمارات على مستوى القطاع الخاص وقياس أثار ذلك التوزيع على مسار النمو فى حالة النمو بمعدل ثابت[1] .

١- M. Pobb, The Question of Investment priority For heavy Industry, London, 1967.

فاذا استهدف المخطط تحقيق معدل نمو ثابت ، فأن تحقيق ذلك يتطلب أن يكون النمو متناسبا بين القطاعين ١ ، ٢ ولتحقيق النمو المناسب يجب ان يأخذ العامل هـ قيمة معينه تساوى $\frac{ك_1}{ك}$ ، وبمعنى أخر فأن توزع الاستثمارات الى قطاعات الصناعات المنتجه للسلع الثقيله يجب أن تأخذ النسبه التى يمثلها رأس المال القائم فى الصناعات الثقيله الى رأس المال الكلى قبل بداية توزيع الاستثمارات الجديدة ، أى ان هـ ب $\frac{ك_1}{ك}$ ، والسبب فى ذلك يرجع الى انه عندما نأخذ هـ النسبة $\frac{ك_1}{ك}$ فأن ذلك سوف يترتب عليه أن $\frac{ث_1}{ك_1} = \frac{ث_2}{ك_2} = \frac{ث}{ك}$ ولن يوجد هناك مايدفع $\frac{ك_1}{ك}$ نحو التغير كما فى المثال الرقمى التالى :

	قطاع ١	قطاع ٢	أجمالى القطاع الخاص
رأس المال	٤٠	١٦٠	٢٠٠
الاستثمار فى الخطه	٤	١٦	٢٠
معامل رأس المال المتوسط والحدى	٤	٤	٤
الناتج الاجمالى للقطاع الخاص	٢٠	٨٠	١٠٠
هـ = $\frac{ك_1}{ك}$	$\frac{٤٠}{٢٠٠} = ٢٠\%$		
$\frac{ث_1}{ك_1} = \frac{ث_2}{ك_2} = \frac{ث}{ك}$	$\frac{٤}{٤٠} = \frac{١٦}{١٦٠} = \frac{٣٠}{٢٠٠}$		
	١٠%		
معدل النمو للناتج = $\frac{\text{معدل الاستثمار}}{\text{معامل الاستثمار}}$	$\frac{٢٠\%}{٤} = ٥\%$	$\frac{٢٠\%}{٤} = ٥\%$	$\frac{٢٠\%}{٤} = ٥\%$

وبالتالى فأن ثبات $\frac{ك_1}{ك}$ سوف يؤدى الى ثبات $\frac{ث}{ى}$ لأن الناتج من القطاع الاول يمثل قيمة الاستثمار وزيادة الطاقة الانتاجيه .

حيث أننا نفرض ان معامل الاستثمار ثابت ومتساوى فى القطاعين وعلى مستوى القطاع الخاص ككل فأن هذا يعنى ان معدل نمو القطاع (١) يكون اعلى من معدل نمو القطاع (٢) وأعلى من معدل نمو القطاع الخاص ككل وحيث ان معدل نمو القطاع (١) يمثل معدل نمو الاستثمار وهو أعلى من معدل نمو انتاج السلع الاستهلاكيه وبالتالى فأن الاستثمار كنسبه من الدخل سوف يتزايد باستمرار مما يحقق معدل نمو متزايد ٠

وقد حاولت بعض الدراسات للقطاع الخاص فى مصر ان تصور ابعاد تطور القطاع الخاص من حيث الانتاج والناتج والقوى العامله والصادرات فى الفترة من ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠ م وقد بدأت بأفتراض بدائل للتنمية لهذه التغيرات تتراوح بين معدل نمو سنوى قدره ١٠ ـ ٢٥٪ ألا انها لم تحاول ان تدرس هيكل القطاع الخاص فى مصر من ناحية تحقيق شروط التوازن (١)

ولقد حاولت هذه الدراسه ان تحدد التناسب الواجب تحقيقه فى القطاع الخاص ألا انه يجب ايضا الاهتمام بالعوامل الاخرى التى تساعد فى تحديد هذا التوازن وهى :ـ

١ ـ مدى توافر اسواق التصدير لمنتجات القطاع الخاص ومستوى الاسعار وكذلك امكانيه الواردات

٢ ـ دراسة السوق المحلى وهيكل الطلب واثره على هيكل الانتاج ٠

٣ ـ دراسة التشابك بين القطاع الخاص بأنواعه المختلفه والقطاع العام وامكانية دور القطاع العام فى تحقيق التوازن بين السلع الرأسماليه والسلع الاستهلاكيه ٠

٤ ـ مدى توافر مستلزمات الانتاج اللازمه لمختلف فروع انشطة القطاع الخاص ٠

٥ ـ مستوى كفاءة فروع القطاع الخاص ومقارنتها بمثيلتها بالقطاع العام مع مراعاة تقديرها من وجهة نظر القطاع الخاص ومن جهة نظر الاقتصاد القومى ككل ٠

وهذا يتأتى للمشروعات الجديده عن طريق اهمية دراسة الجدوى التى يعدها القطاع الخاص وتقديمها للحصول على ترخيص باقامة المشروعات للجهات المعينه واختيار المعايير المناسبه للتقييم الاقتصادى للمشروعات وسوف نحاول قياس كفاءة القطاع الخاص الصناعى للمشروعات القائمه فى الاقتصاد المصرى ٠

---

(١) حامد حبيب الملامح الرئيسيه للقطاع الخاص الصناعى ودوره فى التنميه الصناعيه حتى عام ٢٠٠٠ ـ معهد التخطيط القومى ـ ١٩٧٨ ٠

البديل الثانى :

لكى يستطيع القطاع الخاص والاقتصاد القومى تحقيق معدل متزايد من النمو فان قطاع الاستثمار الخاص (الصناعات الثقيله) لابد ان تكون اعلى من النمو فى القطاعات المنتجه للسلع الاستهلاكيه والشرط الاساسى الذى يحقق هذه الحاله هو ان تكون فيه هـ > $\frac{ث_1}{ك}$ حيث ان هـ تمثل قيمتها فى البديل السابق . وبالتالى فأن $\frac{ث_1}{ك_1} > \frac{ث_2}{ك_2}$ وبالتالى $\frac{ث_1}{ك_1} > \frac{ث}{ك}$. وبالتالى تصبح $\frac{\Delta ى_1}{ى_1} > \frac{\Delta ى}{ى}$. وهذا يجعل معدل النمو متزايد . والسبب فى ذلك هو ان ارتفاع معدل نمو الاستثمارات الموجهه لقطاعات الصناعات الثقيله وبالتالى طاقاتها الانتاجيه عن معدل نمو قطاعات الصناعات الاستهلاكيه والقطاع الخاص ككل سوف يترتب عليه زيادة الاستثمار كسبه من الدخل بصفه مستمده الى تزايد معدل الاستثمار بصفه مستمرة وبالتالى فأن مكونات البديل الثانى يكون كما يلى :—

	قطاع (١)	قطاع (٢)	الاجمالى
رأس المال	٤٠	١٦٠	٢٠٠
الاستثمار	٨	١٢	٢٠
معامل الاستثمار	٤	٤	٤
$\frac{ث_1}{ك_1} > \frac{ث_2}{ك_2}$ ، $\frac{ث_1}{ك_1} > \frac{ث}{ك}$	$\frac{٨}{٤٠} > \frac{١٢}{١٦٠}$ ، $\frac{٨}{٤٠} > \frac{٢٠}{٢٠٠}$		
ى١ + ى٢ = ى	$\frac{٨}{٤} + \frac{١٢}{٤} = \frac{٢٠}{٤} = ٥$		
ى	٢٠	٨٠	١٠٠
$\frac{ى_1}{ى_2} > \frac{ى}{ى}$	$\frac{٢}{٢٠} > \frac{٥}{١٠٠} =$		
	$\frac{١}{١٠} > \frac{١}{٢٠} =$		
	١٠٪ > ٥٪		

٣ — الاطار العام لتقييم الكفاءة الاقتصادية للقطاع الخاص الصناعى

عند رسم السياسه الاقتصادية للقطاع الخاص يلزم ايضا محاولة تقييم كفاءة هذا القطاع حتى يتم التعرف على القطاعات والانشطه التى ترتفع فيها مؤشرات الاداء أو تنخفض عن مستوى معين حتى تستخدم أدوات السياسه الاقتصاديه والماليه المناسبه كالاسعار والاستثمار والضرائب والرسوم الجمركيه لتصحيح مسار التنميه لهذا القطاع .

تختلف مؤشرات التقييم للقطاع العام عنها فى القطاع الخاص اختلافا جوهريا نظرا لأختلاف الاهداف أذ نجد ان الهدف الاساسى للقطاع العام هو زيادة الانتاج وزيادة القوى العامله والدخل والاستهلاك وتوزيعهما ، وأما الهدف الاساسى للقطاع الخاص ينحصر اساسا فى تحقيق أقصى ربح ممكن نظرا لطبيعة جهاز السوق وميكانيزم الاسعار .

وتحاول الدراسات التى تتناول قياس كفاءة الاداء فى القطاع الخاص ان تأخذ البعد الجزئى فى التحليل ولم تولى التحليل الكلى له الاهتمام الكافى .

وعند معالجة موضوع الكفاءة الاقتصادية للقطاع الخاص الصناعى أو غير الصناعى على مستوى القطاع ككل يظهر متغيرين على قدر كبير من الاهميه وهما العماله والدخل . وينقسم الدخل والعماله الى نوعين هما الدخل والعمل المباشر والدخل والعمل غير المباشر

أن الدخل المباشر يشمل الاجور المدفوعه للعاملين بالمنشأة ، الربح والفائدة وأما العمل المباشر فيشمل التوظف الناتج عن طريق العمليات التكنولوجيه والانتاجيه للمنشأة .

بينما الدخل والتوظف غير المباشر للمنشأة يتكون من حلقات لانهائية . ان الدخل المدفوع للعمال من المنشأة ينفق على شراء سلع وخدمات الغير والتى بالتالى تحفز على زيادته والمبدأ هو ان الزيادة الصافيه فى الاستثمار الخاص سوف تؤدى الى زيادة الدخل القومى بكمية أكبر

شكل رقم (١)

علاقات التوظف والدخل لمشروعات القطاع الخاص

علاقات أماميه
- الدخل والتوظف لجهات التسويق لمنتجات مشروعات القطاع الخاص
- الدخل والتوظف الناتج من استخدام منتجات المشروعات بالقطاع الخاص
- فائض المستهلك
- الدخل والتوظف من انتاج السلع المكمله

عائد مباشر
- دخل وعمالة مشروعات القطاع الخاص
- الارباح الموزعه لمالكى رأس المال بالقطاع الخاص

علاقات خلفيه
- الدخل والتوظف لموردى المدخلات وأجهزة التسويق.
- فائض المنتج

من الزيادة الاصليه . فواجب التقييم ان يقرر الى أى مدى يمكن النظر فى علاقات الاثار غير المباشرة أن التوسع قد يشجع الاستثمار فى المراحل السابقه للأنتاج وفى المراحل التاليه للأنتاج كعلاقات أماميه . وفى الشكل رقم (١) فأن الدخل والتوظف غير المباشر محدده للمستوى الاول (العلاقات الامامية والعلاقات الخلفيه) .

وأحد الاشكال للعلامات الخلفيه هو الدخل المدفوع لموردى المدخلات واجهزة التسويق فعلى سبيل المثال منشأة صناعية زراعيه قد يخلق طلب جديدا أو تزيد طلبا قائما على مستلزمات انتاج زراعيه والتى تؤدى الى زيادة الانتاج ، الدخل والتوظف للمنشأه الموردة . واكثر من ذلك فأن جزء من الزيادة فى الدخل قد يختفى فى شكل فائض المنتج — هذا هو الفرق بين السعر الادنى والسعر المدفوع فعلا .

والعلاقات الاماميه كما يظهرها الشكل رقم (١) تمثل الدخل والتوظف الناتج من :—
— الناتجه لأجهزة التسويق المستقلة لمنتجات المنشأة .
— الناتجه من استخدام منتجات المنشأة سواء كمدخلات وسيطه أو لمنتج نهائى .
— الناتجه من انتاج السلع المكمله .

كما انه عند قياس معايير الكفاءة الاقتصاديه يستخدم الاسعار المحاسبيه بدلا من أسعار السوق والتى لاتعكس القيمه الحقيقيه للتكاليف والايرادات مع ضرورة ايجاد قيمتها الحالية

ويشير الجدول رقم (٣٩) ، (٤٠) الى اهم مؤشرات كفأة القطاع الخاص الصناعى من ناحية القوى العاملة والانتاج والدخل .كما يلى :—

مؤشرات القوى العامله :

تشتمل مؤشرات القوى العامله على مجموعه من المعايير وهى :—
— معدل نمو القوى العامله .
— الاجور والارباح .

جدول رقم (٣٩)

قياس كفاءة القطاع الخاص من ناحية القوى العاملة

أبعاد الاثار	المؤشر	المميزات	العيوب	أساليب مجمع البيانات
العماله الاجمالية	عدد الوظائف أو عدد أيام العمل / سنه	سهلة الجمع	لاتشير الى مصادر العمل ـ نوع الوظيفة	سجلات المنشأة ـ المسح
الزيادة العائية فى العمالة	التغير فى عدد الوظائف ـ التغير فى عدد أيام العمل / سنه	تحدد أثر التوظف الصافى للمنشأة	لاتشير الى نوع الوظيفة	مصادر عامة (مسح ـ تعداد)
الزيادة الاجمالية فى العمالة		تشير الى تهات التوظف	صعبة القياس	
رفاهية العمالة	الاجور ـ المزايا ـ الاجور / الربح ـ المزايا / الربح ـ مشاركة العمال فى الاداره ـ دوران العمل	تشير الى اشراك العمال فى الاداره	صعبة التحديد كميا	حجم المنشآت ـ سجلات المنشأة ـ مصادر عامه ـ مسح القوى العاملة
مكونات العمالة	تقسيم العمال الى فئات اقتصادية أو اجتماعية ـ الجنس ـ المؤهل ـ السن	تتعامل مع الاعداد	صعبة القياس	
التكاليف	الاستثمار / العمل ـ الاستثمار / عدد أيام العمل	تشير الى علاقة العمل برأس المال	لاتشتمل على اجمالى القوى العاملة للاستثمار	سجلات المنشأة ـ مصادر عامه (مسح ـ تعداد)
انتاجية العمالة	الانتاج / العمل ـ القيمة المضافة / العمل الانتاج / ساعات العمل ـ الانتاج / أجر	تشير الى علاقة الانتاج بعنصر العمل		
انتاجية العوامل الكلية	أثر انتاجية العوامل الكلية على الانتاج	الشمول		مسح المنشآت ـ مصادر عامه

* قد تحسب العمالة الاجمالية على أساس العمالة المباشرة وغير المباشرة فى القطاعات الاقتصادية الاخرى اذا أمكن ذلك.

جدول رقم (٤٠)

قياس كفاءة القطاع الخاص من ناحية الانتاج والدخل

أبعاد الآثار	المؤشر	الميزات	العيوب	أساليب جمع البيانات
الانتاج الاجمالى وتطوره	اجمالى الانتاج ومعدل تطوره	نقيس اتجاهات التطور	تتجاهل تكوار الاحصاءات	احصاءات المنشآت
الدخل الاجمالى	اجمالى الأجور + العائد قيمة الانتاج المستهلك مباشرة	شامل	عالية التكاليف وتحتاج الى مدة أطول وصعبة فى الحصول عليها	مسح القطاع العائلى أو المقابلات
الدخل الصافى	الدخل بعض الضرائب والتحويلات			مسح القطاع العائلى والمقابلات والسجلات الرسمية
الدخل النقدى	الأجور + العائد النقدى	وحدة ومفهوم عام	تفترض اقتصاد السوق المنافس	مسح القطاع العائلى أو المقابلات
التغير فى الدخل الاجمالى	التغير فى الاجور + التغير فى العائد	تتعامل مباشرة مع الاثار	عالية التكاليف والمدة وصعبة فى الحصول عليها	مسح القطاع العائلى ـ سجلات المنشأة
الدخل القابل التصرف فيه	الاستهلاك العائلى + الاستثمار العائلى	وحدة عامة وتتعامل مباشرة مع الاثار		مسح القطاع العائلى ـ سجلات المنشأة
التغير فى الدخل القابل التصرف فيه	التغير فى الاستهلاك العائلى + التغير فى الاستثمار العائلى	تتعامل مباشرة مع الآثار		مسح القطاع العائلى ـ سجلات المنشأة
زيادة الاستهلاك	ميول المجتمع	تتعامل مباشرة مع الآثار	صعوبة تحديدها	المسح ـ المصادر العامة
زيادة الاستثمار	التغير فى الاستثمار العائلى	تتعامل مباشرة مع الآثار		المسح ـ المصادر العامة
التوزيع	توزيعات النفقات والدخل	تتعامل مع اعتبارات العدالة	عالية التكاليف وتحتاج الى مدة زمنية طويلة وصعبة فى الحصول عليها	المسح ـ المصادر العامة
حجم الصادرات	قيمة الانتاج المصدر	تغير قدرة القطاع على حل مشكلة ميزان المدفوعات		احصاءات المنشأة
التغير فى حجم الصادرات	التغير فى الصادرات			احصاءات المنشأة
كفاءة الانتاج	معيار الربح ـ تكلفة الموارد المحلية	الاهتمام بالبعد الاقتصادى وميزان المدفوعات		احصاءات المنشآت ـ المصادر العامة

ـ مكونات العماله
ـ الاستثمار الى القوى العامه .
ـ انتاجية القوى العامله (نسبة الانتاج) العماله ، نسبة القيمة الصافيه ، العمل ، الانتاج / ساعات العمل ، الانتاج / الاجور .
ـ انتاجية العوامل الكليه

مؤشرات الانتاج والدخل :

وتشمل اهم هذه المؤشرات على :ـ
ـ التغير فى الانتاج .
ـ التغير فى الدخل
ـ توزيع الدخل بين الادخار والاستهلاك .
ـ معدل نمو الصادرات .
ـ معيار الربح ـ وتكلفة الموارد المحليه .

ويتبين من الجدول رقم (١) ، (٢) مميزات وعيوب كل مؤشر ومصادر وأساليب جمع البيانات اللازمه لعملية قياس الكفاءة نظرا لتعدد هذه المؤشرات فسوف تهتم فقط بمعايير الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج ، تكلفة الموارد المحلية ومعدل الربح على مستوى فروع الصناعه بالقطاع الخاص خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ .

معايير الكفاءة الاقتصادية للقطاع الخاص الصناعي

أ ـ الانتاجية الاجمالية لعوامل الانتاج

تعتبر زيادة الانتاجية ورفع مستوى الكفاءة الاقتصادية عن زيادة مدخلات الانتاج من المصادر الرئيسية لنمو الانتاج الاجمالى للصناعه. وتقيس الانتاجية الاجمالية لعوامل الانتاج المتغير فى الانتاج الناتج من زيادة الانتاجية مع ثبات مستوى عوامل الانتاج . ومن المسلم به أن زيادة الانتاج ترجع الى زيادة مستوى الانتاجية وزيادة مستوى استخدام عوامل الانتاج . [1] وتصبح عملية القياس سهلة اذا تم تحديد شكل دالة الانتاج . ويتم اختيار شكل دالة الانتاج من الاشكال المختلفة من دوال الانتاج والتى تقدر بأساليب احصائية والتى يعتقد أنها معبرة بطريقة واقعية عن العلاقات الفنية والتكنولوجية فى الانتاج . ويعبر عن هيكل الانتاج المتضمن فى دالة الانتاج بالمتساوية التالية :ـ

معدل نمو الانتاج : معدل نمو المدخلات مضروبا فى مرونة الانتاج بالنسبه للمدخلات + نسبة التغير فى الانتاج لكل وحدة زمنية مع ثبات مدخلات الانتاج .

ويعبر العنصر الاول من ناحية الشمال فى هذه المعادلة عن قياس أثر زيادة كمية المدخلات (العمل ، رأس المال ، المواد الخام) على التغير فى الانتاج . وأما العنصر الثانى فيقيس مدى اضافته للانتاج من جراء التغير فى الانتاجية الاجمالية الانتاجيه .

وحيث أن هذه المعادله مشتقة من دالة الانتاج تحت شرط المنافسه الكامله وثبات معدل العائد بالنسبة للحجم فان مرونة الانتاج بالنسبة للمدخلات تتحدد عن طريق نصيبها فى التكاليف ، وتقدر مقدار اضافة التغير فى انتاجية عوامل الانتاج للتغير فى الانتاج بالفرق بين معدل نمو الانتاج واضافة المدخلات . أى أن المعادلة السابقه يمكن التعبير عنها كمايلى :ـ

معدل التغير فى الانتاجية لكل وحدة زمنية مع ثبات مدخلات الانتاج : معدل نمو الانتاج ـ معدل نمو المدخلات مضروبا فى مرونة الانتاج بالنسبة للمدخلات

والجدول رقم (٤١) يبين قياسات تطور الانتاجية الكلية ومعدل نمو الانتاج والمدخلات المختلفة فى القطاع الخاص الصناعى فى المدة من ٧٥ ـ ١٩٨١/١٩٨٢ . وللمجموعات الصناعية التاليه :ـ

الصناعات الغذائية ـ الغزل والنسيج ـ الصناعات الكيماوية ـ الصناعات المعدنيه والهندسية ـ الصناعات الجلدية ، مواد البناء .

ويتضح من الجدول النقاط التالية :ـ

١ـ يقدر معدل نمو الانتاج السنوى فى القطاع الخاص الصناعى الوطنى فى المدة من ٧٥ ـ ١٩٨٢/٨١ بحوالى ٢٥٪ وهو أكبر من نمو مدخلات رأس المال ٢٪، والعمل ١٤٪ ومدخلات المواد الخام ١٣٪.

٢ـ بلغ معدل نمو انتاجية رأس المال فى القطاع الخاص الصناعى خلال المدة حوالى ٤٪ وهو موجبة للصناعات الغذائية والغزل والنسيج وسالبة بالنسبة للصناعات الاخرى.

٣ـ تتراوح معدل نمو انتاجية المواد والقوى العاملة فى فروع الصناعة بين ـ ١٪ ، ٣٩٪ سنويا .

وقد حاولت الدراسة قياس الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج فى القطاع الخـــــاص الصناعى فى الفترة من ١٩٧٥ ـ ٨١/ ١٩٨٢٠

جدول رقم (٤١)

تطور الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج بالقطاع الخاص الصناعى
١٩٧٥ ـ ٨١/ ١٩٨٢**

	اجمالى الصناعات	الغزل والنسيج	الصناعات الكيماوية	المعدنية	الصناعات الهندسية	مواد البناء	الصناعات الجلدية	الصناعات الغذائية
معدل النمو السنوى :ـ								
الانتاج الاجمالى	٢٥	٤٠	٢٩	٢٠	٥	١٥	١٩	
مدخلات رأس المال	٢٠	٩	٢٦	٣٠	٢٦	ـ	٢٠	
مدخلات العمل	١٤	١٢	٠	١٥	٨	٣	١	
مدخلات المواد الخام	١٣	١	١	٢١	٦	ـ	٩	
معدل النمو لكل من :ـ								
معامل رأس المال/العمل	٦	٣	ـ	١٥	١٨	ـ	٢٩	
انتاجية رأس المال	٤	٣١	٣	ـ١٠	ـ٢١	ـ	ـ١١	
انتاجية العمل	١١	٢٨	ـ	٥	ـ٣	١٢	١٨	
انتاجية المواد	١٢	٣٩	٢٨	ـ١	ـ١	ـ	١٠	

المصدر : حسبت من :ـ د٠ أنور الهوارى ـ القطاع الخاص فى الخطة الخمسيـــــة ٨٢/ ٨٣ ـ ٨٦/ ٨٧ ـ وزارة التخطيط ، صبرى عبد المنعم وأخـــــرون ـ القطاع الصناعى الخاص ـ دراسة فى التطور والتطوير ـ المؤتمر العلمـــى السنوى الثانى عن الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج والاستهـــــلاك ٢٤ ـ ٢٦ أبريل / ١٩٨٢٠

** بيانات مدخلات العمل والمواد الخام عن الفترة ٧٣ ـ ١٩٧٩ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ـ احصاء الانتاج الصناعى ـ سنـــوات مختلفـــة٠

ويلزم عرض مؤشرات الانتاجية الاجتماعية وانتاجية العوامل بالقطاع العام الصناعى فى الفترة من ٧٣ ـ ١٩٧٩ وذلك لاجراء عملية المقارنة بينهما .

والجدول رقم (٤٢) يبين مصادر النمو فى القطاع العام المصرى ٧٣ ـ ١٩٧٩ وذلك لعدد أربعة مجموعات سلعية صناعية مقسمة الى ٣٦ صناعة مختلفة محسوبة على أساس دالة الانتاج .

ويتبين منه النتائج التالية :ـ

١ـ قطاعات معدل نموها خلال الفترة أقل من ١٠٪ وهى سلع صناعية غذائية ، وصناعة الغزل والنسيج والورق والسلع الصناعية الكيماوية الخفيفة والحديد والصلب والالات والمنتجات المعدنية ، والخزف والصينى ومواد البناء . أما الصناعات التى أظهرت معدل نمو سنوى فى الانتاج أكبر من ١٠٪ هى صناعة الزيوت والدخان والمشروبات ، الكيماوية الاساسية ، الاسمدة والمطاط والبلاستيك ومعدات النقل والالات الكهربائية .

٢ـ بالنسبة للانتاجية الاجمالية لعوامل الانتاج فان معدل نموها فى مختلف القطاعات يتراوح بين ـ٦ر١ لصناعة المطاط والبلاستيك الى ٢ر١٣ فى صناعة الاسمدة .

٣ـ وأما بالنسبة لانتاجية العمل فانها تتراوح بين ـ ٠ر٢ فى السلع الصناعية الكيماوية الخفيفة الى ٧ر١٥ بالنسبة لصناعة الأسمدة . وأما بالنسبة لانتاجية المواد فان معدل النمو يتراوح بين ـ ٨ر٢ بالنسبة لصناعة منتجات القطن الى ٣ر٦ لصناعة الزيوت النباتية خلال نفس الفترة .

وبناء على هذه التقديرات يمكن اقتراح السياسات التالية :ـ

١ـ دراسة تدنى انتاجية معدل نمو الانتاجية فى القطاعات الصناعية المختلفة فى القطاع الخاص والقطاع العام الصناعى ومحاولة دراسة الاسباب التى تؤدى الى انخفاضها ومن أهم هذه العوامل :ـ

أ ـ عدم توافر المواد الخام .

ب ــ أعطال الطاقة الكهربائية •

حـ ــ تواجد أسباب الطاقة العاطله•

د ــ عدم توافر مصادر التمويل بالشروط المناسبه•

هـ ــ مشاكل التسويق والتخزين •

و ــ عدم توافر مراكز الصيانه لمعدات القطاع

ز ــ عدم توافر عناصر ارتفاع معدل انتاجية العمل•

٢ــ قيام الجهات المختلفة والمهتمة بهذا القطاع بتوفير المعلومات اللازمة لقياس انتاجيـــــة العوامل والمؤشرات المختلفة فى ضوء الاطار العام لتقييم الكفاءة الاقتصادية المقترح •

ب ــ معيار تكلفة الموارد المحلية

لقد قدم بريونى Bruno هذا المعيار لكى يعبر عن كفاءة استخدام المـــــوارد الاقتصادية المحلية• (١) ويعبر تكلفة الموارد المحلية عن قياس الربحية حيث أنه يقيـــــس العلاقة بين مدخلات عوامل الانتاج الأولية المحلية محسوبة على أساس الاسعار المحاسبيـة أو بسعر السوق بالنسبة الى القيمة المضافة محسوبة بالاسعار الدولية•

وتعبر المعادلة التالية عن تكلفة الموارد المحلية :ــ

$$\text{دو} = \frac{\sum_{س}^{م} \text{ف س و ل س}}{\text{ل و} - \sum_{ر=١}^{ن} \text{أ ر و ل ر}}$$

حيث أن :

ل و ، ل س ، ل ر تمثل السعر المحاسبى للمخرجات والمدخلات من المـــــواد الخام ، وعوامل الانتاج الاولية من عمل ورأس المال على الترتيب ، أ ر و ، ف س و تعـــبر

(١) Bruno, M. optimal patterns of Trade and Development, R.E.S. Vol. 49, 1967.

عن المعاملات الفنية للانتاج وعوامل الانتاج الأولية على الترتيب .

ومعيار تكلفة الموارد المحلية يقيس مقدار النقد الأجنبى الصافى الذى تنتجه الموارد المحلية للمنشأة أو للنشاط محل الدراسة . فاذا مازاد هذا العامل عن الوحدة لنشاط صناعى معين فان هذا يدل على أن تكلفة الموارد المحلية تزيد عن الاضافة للقيمة المضافة بالاسعار الدولية ويصبح هذا المعامل سالبا .

واذا كان هذا المعامل فى نشاط معين أقل أو يساوى الوحدة فيعتبر هذا النشاط ذو كفاءة فى استخدام الموارد .

وترتيب الانشطة طبقا لمعيار تكلفة الموارد المحلية يعطى دليل الكفاءة الاقتصادية بين الانشطة . والانشطة الانتاجية والتى تتميز بمعامل تكلفة موارد محلية منخفض تكون أكثر كفاءة فى استخدام الموارد من الانشطة التى تتميز بمعامل تكلفة للموارد المحلية مرتفع .

ويبين الجدول رقم (٤٣) تقدير لتكلفة الموارد المحلية فى القطاع الخاص والعام الصناعى فى مصر فى عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ والذى يعتمد على ٨٢ شركة قطاع عام ، ٢٤ شركة قطاع خاص يعطى ١٢ مجموعة سلعة صناعية ـ كما قدرها البنك الدولى .

ويتبين من هذا الجدول الحقائق التالية :ـ

١ـ تشير صناعة الأغذية ، الغزل والنسيج فى القطاع العام بأنها أكثر كفاءة من وجهة نظر هذا المعيار .

٢ـ تشير الصناعات الكيماوية ، المعدنية والاساسية بأنها لاتتمتع بكفاءة اقتصادية من وجهة نظر هذا المعيار فى القطاع العام .

٣ـ تشير صناعة الغزل والنسيج والاغذية والصناعات المعدنية فى القطاع الخاص بأنها أكثر كفاءة من بقية قطاعات القطاع الخاص وكذلك القطاعات المماثلة فى القطاع العام .

جدول رقم (٤٢)

مصادر النمو في القطاع العام الصناعي في الفترة ٧٣ - ١٩٧٩

الصناعة	الصناعات الغذائية			صناعات الغزل والنسيج			الصناعات الكيماوية			الصناعات المعدنية والهندسية				
	الزيوت	التبغ والمشروبات	سلع صناعية	منتجات القطن	البلاستيك صناعية	منسوجات أخرى	الورق	الكيماويات الأساسية	الأسمدة	المطاط والمنسوجات	سلع صناعية خفيفة	الحديد والصلب	معدات النقل	آلات ومنتجات معدنية	آلات كهربائية	الزجاج والفخار
معدل النمو :																
الانتاج الاجمالي	١٣٫٦	١١٫٧	٩٫٢	٠٫٥	٣٫٢	٣٫٢	٩٫٣	١٤٫٩	٢٣٫٠	١٢٫١	-٢٫٢	٥٫٠	١٢٫١	٣٫٤	١٧٫٠	٣٫٤
مدخلات رأس المال	٤٫٠	٧٫٨	٥٫٣	٣٫٨	٣٫٨	١٫٤	٨٫٢	٤٫٤	٣٫٥	٤٫١	٣٫٨	٧٫٢	١٫٥	٥٫٠	٥٫٢	٣٫٥
مدخلات العمل	١٫٠	٢٫٤	٣٫٧	٠٫١	٠٫٦	٢٫٣	٢٫٣	٧٫٠	١٨٫١	٢٫٨	-٠٫٢	٥٫٧	٦٫١	١٫٠	٤٫٢	-١٫٢
مدخلات المواد الخام	٧٫٣	٥٫٩	٧٫٢	-٠٫٦	٣٫٩	١٫٨	٩٫١	١٤٫٢	١٧٫٧	١٥٫٣	-٣٫٦	٣٫١	١٠٫٠	٤٫١	١٦٫٤	٣٫٦
تغير انتاجية العوامل الاجمالية	٧٫٦	٦٫٠	٣٫٥	-٢٫٠	-٠٫٢	١٫٤	٢٫٣	٣٫٠	١٣٫٢	-٦٫١	-١٫٣	٠٫٧	٤٫٥	٠٫٥	٣٫٨	-٠٫٢
الاساهمة للنمو لكل من :																
رأس المال	٨٫٥	-	١٥٫٤	٢٥٣٫٩	٥٧٫٣	٩٫٤	٢٩٫٨	٤٫٣	٦٫٩	٢٫١	-٣٣٫٩	١٩٫٦	١٫٠	٣٩٫٤	٠٫٨	٢٦٫٩
العمل	٠٫٧	١٣٫٨	٤٤٫٥	٠٫٣	-	-	٧٫٦	٨٫٧	-	-	٢٫٢	٢٣٫٣	٤٫٦	٩٫٨	٥٫٢	-
المواد الخام	٢٤٫٨	٤٨٫٦	٣٣٫٠	٢١٦٫٥	٤٦٫٦	٤٧٫٣	٣٧٫٤	٦٦٫٥	٣٧٫٩	١١٠	٧٠٫٢	٤٦٫٠	٥٧٫٠	٣٧٫٣	٧١٫٦	٧٧٫٧
التغير في الانتاجية الاجمالية	٥٦٫٠	٥٠٫٦	٣٧٫٨	-٤١٤٫٩	-٤٫٢	٤٣٫٢	٢٥٫٢	٢٠٫٥	٥٥٫٣	-١٢٫٢	٦١٫٤	١١٫٢	٣٧٫٤	١٣٫٥	٢٢٫٥	-٤٫٥
معدل النمو لكل من :																
معامل رأس المال / العمل	٤٫٣	٤٫٥	١٫٦	٣٫٢	٣٫٢	-٠٫٩	٦٫٥	-٢٫٦	-٤٫٧	٢٫١	٣٫٩	١٫٥	-٠٫١	٤٫٢	١٫٠	٤٫٦
انتاجية رأس المال (الانتاج / رأس المال)	٨٫٨	٤٫٠	٣٫٩	-٣٫٣	-٠٫١	١٫٨	٠٫٥	١٠٫٤	٢٠٫٤	٨٫٠	-٥٫٩	-١٫٤	١٠٫٦	-١٫٨	١١٫٨	١٫٠
انتاجية العمل (الانتاج / العمل)	١٣٫٠	٩٫٤	٥٫٥	-١٫٠	٦٫٢	١٫٠	٧٫٠	٧٫٨	١٥٫٧	١٠٫١	-٢٫٠	٠٫٢	٥٫١٠	٢٫٤	١٢٫٨	٦٫٢
انتاجية المواد (الانتاج / المواد)	٦٫٣	٥٫٩	٢٫٠	-٢٫٨	-٢٫٧	١٫٤	-١٫٠	١٫٠	٦٫١	-٢٫٤	١٫٤	١٫٦	٢٫١	-٠٫٧	٥٫٠	٠٫٢

المصدر : Issues of Trade Strategy and Invest,ent Planning - ARE, Document of the World Bank, 1963.

جدول رقم (٤٣)

تكلفة الموارد المحلية فى القطاع الخاص والعام الصناعى

	القطاع الخاص	القطاع العام
التكاليف التاريخية عند معدل فائدة للاستثمار ٦٪		
نسيج الاقطان	٠ر٩٢	٠ر٦٢٩
نسيج غير الاقطان		٠ر٩٩٤
صناعة الزيوت	٠ر٨١	٠ر٦٦
سلع صناعية		٠ر٣١٤
المشروبات		٠ر٣٩٥
صناعة الورق	—	١ر٧١٤
الكيماويات الاساسية	—	١ر٩٣٨
صناعات كيماوية أخرى	٠ر٧٠٦	— ٠ر٦٥١
المعادن الاساسية	— ١ر٦٦٢	— ٢٧ر٥٨
وسائل نقل		— ٦ر٤٣١
معدات كهربائية	—	+ ٠ر٩١
الزجاج والخزف	—	— ٣ر٩٣١
مواد البناء	١ر٦٦٧	—

٤ـ بالنسبة للصناعات الهندسية ومواد البناء فى القطاع الخاص تتمتع بمعدل منخفض من وجهة نظر هذا المعيار.

ونستطيع أن نستخلص بعض النتائج التى تعتبر مفيدة لأهداف ووسائل السياسة الاقتصادية للقطاع الخاص وهى أن ارتفاع مستوى هذا المعيار يعتمد بالدرجه الأولى على اختيار الفن الانتاجى ، التحسن فى مستوى استخدام الطاقة الانتاجية ، والأخذ بأسباب الكفاءة الادارية حيث أنها جميعا تعطى أثر هام على الكفاءة الاقتصادية أكثر من التأكيد على الملكية فى حد ذاتها.

حـ معايير الربحية فى القطاع الخاص

يعتبر معدل العائد المالى أو الاقتصادى من المعايير التقليدية لقياس الربحية على مستوى القطاع أو على مستوى فروع الصناعة وعلى مستوى المشروع.

ولقد استخدمت المعادلة التالية فى قياس معدل العائد فى القطاع الصناعى فى مصر فى عام ١٩٧٣ ، ١٩٧٧ : (١)

$$\text{معدل العائد} : \frac{\text{جملة تكاليف الانتاج} - (\text{جملة مستلزمات الانتاج والاهلاك} + \text{الاجور والمرتبات})}{\text{جملة الاصول الثابته} + \text{رأس المال العامل}}$$

وفى عام ١٩٧٣ قدر الربح الى قيمة تكلفة الانتاج فى الصناعات الغذائية وهى :ـ
(حفظ اللحوم ـ منتجات الالبان ـ حفظ الفواكهة والخضروات ـ صناعة الزيوت والدهون ـ صناعة طحن الغلال ـ صناعة منتجات الالبان ـ صناعة السكريات ـ الصناعات الغذائية الأخرى) .

ونجد أنه فى عام ١٩٧٣ كما يتبين من الجدول رقم (٤٤) أن العشرة صناعات التى تظهر معدل عائد مرتفع هى كمايلى :ـ

صناعة التبغ ، صناعة الأحذية ، صناعة الجلود ، خامات تعدينية غير معدنية ، منتجات

---

(١) قدر رأس المال العامل بما يعادل ٥٠٪ من قيمة الاصول الثابته نظرا لعدم توافر البيانات.

جدول رقم (٤٤)

معدل العائد فى القطاع الخاص الصناعى فى ١٩٧٣ ، ١٩٧٩

الصناعـــــه	معدل العائد فى عـــام ١٩٧٣		معدل العائد فى عـام ١٩٧٩	
	معدل العائـد	الترتيـــب	معدل العائـد	الترتيـــب
صناعة حفظ اللحوم والدواجن	٨	٢٤		
منتجات الالبان	٧	٢٥		
حفظ الفواكهه والخضروات والمقول	١٠	٢٣		
صناعة الزيوت والدهون	٧	٢٦		
صناعة طحن الغلال	٤	٣١	٢١	١٩
صناعة منتجات الالبان	٧	٢٧		
صناعة السكريات	٦	٢٨		
صناعات غذائية أخرى	٤	٢٩		
المشروبات	٤	٣٠	٦٣	١
صناعة التبغ	١٨٨	١	١٧	٢١
الغزل والنسيج	١١	٢١	٣٢	٨
الملابس الجاهزة	٣٧	١٠	٣٠	١١
صناعة الجلود	٦٩	٣	٣٢	١٠
صناعة الاحذية	٨٥	٢	٢٤	١٥
صناعة الخشب	٤٩	٧	٢٨	١٢
صناعة الاثاث	٤٩	٦	٢١	١٨
صناعة الورق ومنتجاته	٣٠	١٣	٣٣	٧
الطباعة	٢٠	١٧	٣٩	٥
الكيماويات الصناعية	٤٥	٨	١٠	٢٥
الكيماويات الاخرى	٤٣	٩	٢٧	١٣
منتجات البترول	٥٠	٥	—	—
منتجات المطاط	١٤	٢٠	٢٦	١٤
منتجات البلاستيك	٢٧	١٤	١١	٢٤
الخزف والصينى	١٠	٢٢	٢٢	١٧
صناعة الزجاج	١٨	١٨	٥٢	٢
خامات تعدينية غير معدنية	٥٩	٤	٣٦	٦
الحديد والصلب	٢٣	١٦	١٦	٢٢
منتجات معدنية	٢٠	١٨	٣٢	٩
معدات غير كهربائية	١٦	١٩	٢٠	٢٠
معدات كهربائية	٢٤	١٥	٤٣	٤
معدات النقل	٣٤	١١	٢٤	١٦
معدات مهنية	٥٠	٣٢	٥١	٣
صناعات تحويلية أخرى	٣٢	١٢	١٥	٢٣
جملة الصناعات التحويليـــة	٣٢		٣٠	

المصدر : محسوبة من الجدول رقم (٣) ، (٤) .

البـــــــــترول ، صناعة الاثاث ، صناعة الخشب ومنتجاته ، الكيماويات الصناعية ، الكيماويـات الأخرى ، والملابس الجاهزة .

وأما الصناعات التى يظهر بها معدل العائد منخفض هى :ـ
الخزف والصينى ، حفظ الفواكهة والخضروات ، صناعة حفظ اللحوم ، منتجات الالبان ، صناعـــة الزيوت والدهون ، صناعة السكريات ، المشروبات ، صناعة طحن الغلال ، والمعدات المهنية .

وبالنظر الى بيانات عام ١٩٧٩ والتى تعتمد على معدل العائد على قيمة تكلفة الانتـــاج فنجد أن هذا المعدل مرتفع بالنسبة للقطاعات الصناعية فى القطاع الخاص التالية :ـ
المشروبات ، صناعة الزجاج ، المعدات الكهربائية ، الطباعة ، خامات تعدينية غير معدنيـــة ، الورق ومنتجاته ، الغزل والنسيج ، صناعة الجلود .

ومن استقراء بيانات الجدول رقم (٤٤) نجد أن قطاعات الصناعات الغذائية يتمـــــيز بانخفاض معدل الربحية فى الفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ بالنسبة لباقى قطاعات الصناعية وبالتالـى يجب دراسة مسببات هذا الانخفاض عند وضع سياسة تنميـــة القطاع الخاص الصناعى فـــى الاقتصاد المصرى . وتعتبر هذه النتائج أساس فى وضع السياسة الاقتصادية والمالية للقطـــاع الخاص الصناعـــى .

وعند مقارنة معدل العائد فى فروع القطاع الصناعى الخاص ومعدل العائد فى القطاع العـام الصناعى يتبين من الجدول رقم (٤٥) النتائج التالية :ـ

١ـ انخفاض معدل العائد الاقتصادى فى الصناعات الانتاجية بالمقارنة بالقطاعات المنتجـــه للسلع الاستهلاكية والمحسوبة على أساس بيانات عام ١٩٨٠ .

جدول رقم (٤٥)

معدل العائد المالى الاقتصادى فى القطاع العام الصناعى

	معدل العائد	
	العائد المالى	العائد الاقتصادى
صناعة نسيج الاقطان	٩ر٥	٦ر١٣
صناعة نسيج الصوف	٤ر١٥	١ر١٤
صناعة نسيج الجوت	صفر١٧	١ر٥
صناعة السجاد	٣ر١٨	٢ر٤
الزيوت والصابون	— ٦ر٦	٤ر١٤
صناعة السكر	١ر٧	٢ر٣٤
الخضروات المصنعه	٢ر٢	٣ر١٢
زيوت أخرى	٦ر١٧	١ر٧٨
النشا والخميره	٦ر٢	٠ر٤٥
الألبان	١ر٩	— صفر٩
زيت لغير الطعام	٣ر٨	— ١ر١١
فحم الكوك	— ٢٠ر٧	— ٤ر١٧
الجلود والدباغه	٤ر٧	٨ر٣
الحديد والصلب	١٠ر٩	٢ر٧
الالومنيوم	صفر١٢	— ٠ر٢١
المعادن الحديدية	صفر١٥	— ١ر٣
المواسير الصلب	١٨ر٩	— ٠ر٢
الصلب المشكل	— ١١ر٧	٦ر٤
مسبوكات	— ٦ر٧	— ٤٦ر٢
السيارات	١٣ر٤	— ٣٢ر٧
قاطرات السكك الحديدية	١٢ر١	١٧ر٣
الدراجات والموتوسيكلات	صفر١	— ٣ر٢
منتجات كهربائية	٢٤ر٤	٥٢ر٦
منتجات كهربائية استهلاكية معمره	١٥ر٨	٢٠ر٠
الالكترونات	صفر٢٠	— ٣ر٦
السيراميك	٢ر٤	— ١٢ر٨
الزجاج والصينى	٢٠ر٦	— ١٦ر٤

٢ ـ بمقارنة معدل العائد المحسوب بسعر السوق فى فروع القطاع العام الصناعى ومعدل العائد فى القطاع الخاص نجدها منخفضة وعلى الاخص فى القطاعات التالية :ـ

الغزل والنسيج ، الملابس الجاهزة ، صناعة الجلود ، صناعة الاحذية ، صناعة الاثاث ، منتجات البلاستيك ، الخزف والصينى ، والصناعات الغذائية .

وبالتالى يمكن القول بان القطاع الخاص فى هذه الصناعات يعتبر اكفأ فى استخدام الموارد الاقتصادية .

وبناء على معيار الربحية ومعدل العائد لانشطة القطاع الخاص الصناعى يلـــــزم التوسع فى صناعة التبغ والاحذية ، صناعة الجلود ، والخامات التعدينية غير المعدنيـة ، منتجات البترول ، وصناعة الاثاث والخشب ومنتجاته ، والكيماويات الصناعية والملابـــس الجاهزة وذلك فى ضوء بيانات عام ١٩٧٣ .

وأما بالنسبة لبيانات عام ١٩٧٩ فان توسع القطاع الخاص يكون فى مجال صناعـــة المشروبات ، الزجاج ، المعدات الكهربائية ، الطباعة ، الخامات التعدينية غـــير المعدنية ، الورق ومنتجاته ، الغزل والنسيج وصناعة الجلود .

ويجب التأكيد على أن التوسع والتطور واختيار أنشطة القطاع الخاص الصناعـــى فى ضوء هذه المعايير يتم فى اطار من التوازن مابين القطاعات والأنشطة المختلفة .

٥- النتائج والتوصيات

لقد أظهرت هذه الدراسة مجموعة من النتائج والتى أدت الى مجموعة من التوصيات بشأن توسع وتطوير القطاع الخاص وتحديد أسس اختيار الأنشطة التابعة له فى الاقتصاد القومى فى مصر من أهمها :-

أ - لعبت استثمارات القطاع الخاص الصناعى الدور الكبير بالنسبة لبقية القطاعات الأخرى التابعة للقطاع الخاص خلال الفترة الماضية الا أنه فى الخطة الخمسية القادمة سوف تلعب استثمارات الاسكان بالقطاع الخاص الدور الرئيسى بالنسبة لأنشطة القطاع الخاص. ولقد انعكس هذا الهيكل للاستثمارات على هيكل القوى العاملة وهيكل الانتاج مع السماح لأثر تباين الاسلوب الانتاجى المستخدم فى مختلف أنشطة هذا القطاع .

واذا نظرنا الى هيكل القطاع الصناعى الخاص (من وجهة نظر الانتاج ، القيمة المضافة ، الأجور والمرتبات ، القوى العاملة ، الاصول الثابتة والاستثمارات) خلال نفس الفترة نجد أنه فى صالح قطاعات المنسوجات ، والملابس الجاهزة ، الاحذيه والجلود ، الأثاث والمصنوعات الخشبية ، والصناعات الغذائية والطباعة ، ومواد البناء ، وأما الصناعات الهندسية والكيماوية والمعدنية فانها تلعب دورا متواضعا فى القطاع الخاص وبالتالى قطاع الصناعة ككل.

ب- ولتحقيق التوازن لهذا القطاع والذى لايؤدى الى خلق فجوة بين انتاج الأنشطة والطلب عليها يلزم تحقيق شروط التوازن لهذا القطاع مع اعتبار أثر القطاع العام فى تحقيق هذا التوازن . ويتحقق التوازن عن طريق توزيع الاستثمارات والقوى العاملة فى القطاع الخاص بحيث تؤدى الى زيادة معدل نمو القطاعات المنتجة للسلع الانتاجية بمعدل يعادل أو أكبر من معدل نمو الصناعات الاستهلاكية الغذائية منها وغير الغذائية .

حـ- ولقد أظهرت الدراسة بشأن الاطار العام للكفاءة الاقتصادية ضرورة التركيز على قياس الاثار المالية والاقتصادية والاجتماعية للقطاع الخاص الصناعى . كما

توحى الدراسة بضرورة توافر مجموعة المعلومات والبيانات اللازمة لقياس ذلك

د ـ من أهم النتائج الخاصة بقياس معايير الكفاءة الاقتصادية فى القطاع الخاص الصناعى وهى الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج ، تكلفة الموارد المحلية ، الوحدة مايلى :

١ـ المعيار الأول

فى ضوء معيار الانتاجية يجب توسع القطاع الخاص فى مجال الصناعات الغذائية كصناعة الفواكهة والخضروات واللحوم ، الزيوت والدهون ، طحن الغلال ، المخابز ، المشروبات ، الصناعات الغذائية الأخرى . وكما يجب توسع القطاع الخاص فى مجال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، وكذلك فى مجال مواد البناء كصناعة الخزف والصينى ، والزجاج والصناعات من خامات تعدينية غير معدنية أخرى كالمنتجات الاسمنتية والطوب والجير والجبس .

٢ـ المعيار الثانى

وطبقا لمعيار تكلفة الموارد المحلية يلزم توسع القطاع الخاص فى مجال صناعة الغزل والنسيج والأغذية ، والصناعات المعدنية . ومن الجدير بالذكر أن هذا المعيار يعتمد على الفن الانتاجى والتحسن فى مستوى استخدام الطاقة الانتاجية والأخذ بأسباب الكفاءة الأدارية .

الفصل الرابـــع

المشروعات والسلع الأكثر فاعلية لطبيعة القطاع العام

١- مقدمة

على ضوء ماتقدم فى الفصول السابقة والرغبة لاتاحة الفرص للقطاع الخاص لكى يسهم بفاعلية فى عملية التنمية الاقتصادية يثور تساءول وهو ماهى المشروعات والسلع التى يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها .

استنادا الى بعض النتائج المستخلصة من التحليل الذى تناولته الفصول السابقة والدراسات التى قامت بها الخطة نورد فيمايلى على سبيل المثال ، أولا ، المشروعات الملائمة للقطاع الخاص فى القطاعات المختلفة للاقتصاد القومى .

ثانيا : نظرا لأن القطاع الصناعى الخاص لا يزال يقوم بدور محدود كما أن على الصناعة أن تقوم بدور هام فى عملية التنمية الاقتصادية فاننا سنتناول بعض السلع التى يمكن للقطاع الخاص وبصفة خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة القيام بانتاجها من خلال المجمعات الصناعية .

٢ـ المشروعات الملائمة للقطاع الخاص في قطاعات الاقتصاد القومي ٠

أ ـ في قطاع الزراعـــة :

ـ تربية الماشية اللحم واللبن والدواجن للحم والبيض ٠
ـ صيد الاسماك والاحياء البحرية ٠
ـ اقامة المشاتل لسلالات الخضر والفاكهة ذات الانتاج الوفير ٠
ـ مشروعات التكثيف الزراعي باستخدام الصدمات الزجاج والبلاستيك ٠
ـ استصلاح واستزراع الأراضي في المناطق الملائمة ٠
ـ اقامة المشاتل لسلالات الخضر والفاكهة ذات الانتاج الوفير ٠
ـ مشروعات التكثيف الزراعي باستخدام الصدمات الزجاج والبلاستيك ٠
ـ استصلاح واستزراع الأراضي في المناطق الملائمة ٠

ب ـ الصناعـــة :

ـ انتاج البيوجاز من مخلفات الحقل ٠
ـ انتاج الأعلاف بالطرق الحديثة (تخمر المخلفات)
ـ انتاج المبيدات الحشرية ومستحضرات مقاومة الآفات ٠
ـ انتاج الآلات والمعدات الخفيفة اللازمة لميكنة الزراعة ٠
ـ انتاج زوارق الصيـد ٠
ـ انتاج مواد التعبئة والتغليف لمختلف الاغراض من الورق والكرتون والبلاستيـــك والرقائق المعدنية والعبوات المنتجة منها ، وشرائح الحزم ٠
ـ انتاج الملابس الجاهزة ٠
ـ انتاج الأثاث ٠
ـ انتاج الأوانى الزجاجية ٠
ـ انتاج الانواع الخاصة من الزجاج المسطح (الزجاج العائم) ٠

ـ انتاج الالياف الزجاجية .
ـ انتاج الانواع الخاصة من الزجاج (الحرارى والمتعادل) .
ـ مصنوعات الخزف والصينى لاغراض المبانى ، ومن لسلع الاستخدام المنزلى .
ـ انتاج بدائل الطوب الاحمر .
ـ انتاج الاسمنت .
ـ تقطيع وتشكيل الاحجار لاغراض البناء .
ـ اعمال تركيب وصيانة الاجهزة الالكترونية المستخدمة فى تشغيل المصانع ومراقبة وضبط الانتاج .
ـ انتاج اجهزة استخدام الطاقة الشمسية والسخانات الشمسية ، ووحدات رفع المياه .

النقل :

ـ مشروعات النقل البرى والنهرى لنقل الانتاج ومستلزماته من والى مناطق الانتاج .
ـ مشروعات نقل الركاب بين المدن ، وداخلها .

التشييد :

ـ مشروعات تطوير وميكنة نشاط التشييد .

حـ ـ الاسكان :

ـ اقامة وحدات الاسكان الشعبى والمتوسط وفوق المتوسط مع مراعاة استخدام بدائل المواد وطرق الانشاء المؤدية الى خفض التكاليف .

د ـ السياحة :

ـ اقامة المشروعات السياحية ، والفنادق التى تلائم هيكل السياحة الحالى خاصة الفنادق متوسطة المستوى (٢ـ٣نجوم)ـ الا اذا كانت خارج القاهرة والاسكندرية .
ـ اقامة المدن السياحية والوحدات السكنية فى المناطق السياحية غير المستغلة .

٣- بعض أنواع السلع التي يمكن للقطاع الخاص انتاجها بوحدات المجمع الصناعي

أولا : الصناعات الكهربائيـة :

أجهزة الراديو الكاسيت وقطع غيارها - أجهزة مكبرات الصوت (الاميليفايـر) غرف التبريد - المراوح الكهربائية - الدفايات الكهربائية - الاسلاك الكهربائية المعزولة بالبلاستيك - المحركات الكهربائية الصغيرة - البطاريات الكهربائية المحولات الكهربائية محولات اللحام الكهربائى - مفاتيح السكينة داخل الصناديق المعدنية بالمصهـرات - لوحات توزيع كهرباء للضغط المنخفض - المعدات الخاصة بانارة الشوارع - المعـدات الكهربائية - الادوات الكهربائية المنزلية - عدد التليفونات وأجزائها - سخانات المياه الكهربائية - المكاوى .

ثانيا : الصناعات الميكانيكية :

العدد اليدوية المختلفة (مفاتيح وفكات ومناجل وشواكيش وغير ذلك) - المسامير القلاوظ والصواميل والورد - السلاسل الحديدية - كراسى الرولمان بلى - الطلمبـات الارتوازى اليدوية - الطلمبات المركزية الطاردة - عدد الحدادة والنجارة اليدويـة - التروس المختلفة - الموازين - الاقفال والكوالين - جنازير الدراجات والموتوسيكـلات - أمواس الحلاقة - المقصات بأنواعها - حلقات الستائر وحلقات المفاتيح - الدراجـات وأجزائها - الاسلاك الشائكة - الأثاث المعدنى - أغطية البالوعات وغرف التفتيـش - الشرائط المعدنية - سست الملابس والحقائب .

ثالثا : الصناعات الكيماوية والبلاستيك :

الأدوية - الامصال - الاصباغ والدهانات والورنيش - الالوان - المحاليـل الكيماوية - الصابون - الزيوت - الاقلام الجافة - أقلام الفلوماستر الملونة - أكيـاس

البلاستيك بأنواعها ـ الحقائب البلاستيك ـ شنابر النظارات ـ التركيبات الصحية من البلاستيك ـ مصنوعات الكاوتشوك (أجزاء الدراجات والموتوسيكلات الكاوتشوك) ـ القماش المشبع بطبقة من البلاستيك (المشمع) .

رابعا : صناعات أخرى :

الفواكه والخضر المعلبة ـ علب التعبئة ـ نماذج السباكة (الارانيك) ـ أدوات الرياضة ـ الاثاث الخشبى ـ صناعة الاحذية والمصنوعات الجلدية ـ الانابيب الزجاجية ـ ومعدات المعامل الزجاجية ـ المجوهرات الصناعية أكياس الورق ومظاريف الخطابات ـ العلب الكرتون ـ معدات المكاتب ـ أشرطة القياس ـ معدات وأدوات الجراحة المعدنية .

واضافة الى ماسبق واخذا بأسلوب انتشار نوعيات من المجمعات المتخصصة واخرى متكاملة واخرى مساعدة فان انشاء هذه المجمعات وانتشارها على مستوى الجمهورية يمكن للانتاج الصناعى أن يتطور ليشمل انتاج المنتجات المبينة قرين كل نوع من المجمعات كمايلى :

فى مجال المجمعات المتخصصة :

وحدات انتاج المنتجات الآتية :

- معدات الرى (أنابيب الرش ـ معدلت الرى بالتنقيط ـ الطلمبات ـ السلندرات والصمامات ـ أجزاء الأدوات الزراعية .. الخ) .
- احتياجات صناعة الأثاث من المنتجات المعدنية (الخردوات) مثل الكواليس والاقفال ـ والترابيس ـ والمقابض .. الخ .
- احتياجات الأبواب والشبابيك الخشبية والمعدنية من المقابض وغيرها .
- احتياجات صناعة السخانات الشمسية .

ـ الغاز العضوى
ـ مكونات البيوت البلاستيكية اللازمة فى التكثيف الزراعى ٠
ـ اللحوم الصنعة (تجهيز ـ تعبئة ـ تعقيم ٠٠ الخ)
ـ منتجات الورق (ورق التواليت ـ الفوط الورقية ـ الكراسات ـ الكبريت ـ طوابق البيض ـ صناعات خشبية حديثة ٠)
ـ قوائم وقواعد الاباجورات الخشبية وغيرها من المشغولات الخشبية الحديثة ٠
ـ المغازل والانوال الخشبية ٠
ـ كبس وتحويل بقايا الاخشاب والمخلفات الحقلية الى مكعبات للحريق ٠
ـ الجلود المحضره للدباغه (المطلوب التجهيزات الخاصة بتمليح ـ تجفيف ـ تنظيف الجلود الخام تمهيدا لدباغتها)٠

وحدات انتاج المنتجات الآتيـــة :

ـ تجهيز لانتاج المنتجات البلاستيكية (الادوات الصحية ومستلزماتها ـ الادوات المنزلية)
ـ " لانتاج منتجات الالومنيوم (للاستخدام المنزلى واعمال المبانى) ٠
ـ " لتشغيل منتجات الالومنيوم لاعمال المبانى (أبواب شبابيك)
ـ " لاستغلال الخردة ٠
ـ " الستائر المعدنيـة ٠

فى مجال المجمعات المتكاملة :

التجهيزات الخاصة بوحدات انتاج المنتجات الآتية :ـ

ـ تجهيزات انتاج اجزاء المكاوى الكهربائية ٠
ـ " " " المراوح
ـ " " " الدراجات البخارية ٠
ـ " " أنواع من الأثاث النمطـى

ـ تجهيزات انتاج بعض الادوات والآلات لزوم الاستخدام المنزلى والانتاجى كما يلى :

١ مفارم اللحم
٢ عصارات الفاكهة
٣ الخلاطات
٤ أفران الطبخ
٥ مجففات الشعر
٦ المكانس الكهربائية
٧ سخانات مياه كهربائية
٨ أجهزة ضبط كهربائية والكترونية
٩ اجهزة اصلاح الاطارات
١٠ آلات اصلاح وانتاج الاحذية
١١ أدوات خلط الخرسانة (أحجام صغيرة)
١٢ أدوات الرسم ٠

<u>فى مجال المجمعات الصناعية المساعدة :</u>

ـ تجهيزات لانتاج الاجزاء المستخدمة فى صناعة السيارات ٠
ـ " " " " " " الدراجات البخارية ٠
ـ " " " " " " المولدات الكهربائية ٠
ـ " " " " " " الطلمبات ٠
ـ " " " " " " بعض معدات الطرق ٠
ـ " " " " " " مراكب الصيد واللنشات
ـ " " " الخاصة بمعدات مصانع النجارة والخراطة ٠٠ الخ ٠

الفصل الخامس

السياسات والدراسات المقترحة لحفز القطاع الخاص للمشاركة في المجال الانتاجي

١ — مقدمة :

اوضحنا من قبل بوجود العديد من المشروعات التى يمكن للقطاع الخاص بصفه عامة الاضطلاع بها • كما اوردنا بعض السلع التى يمكن للقطاع الخاص الصناعى وبصفة خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة القيام بها • غير ان هذا فى حد ذاته ليس كافيا لكى يرتاد القطاع الخاص مجال التنمية بفاعلية • وانما على الدولة ان تستخدم السياسات الفعالة لتشجيع هذا القطاع على الدخول بفاعلية فى مجال التنمية • ويتوقف نجاح ذلك على مايواجهه هذا القطاع من مشاكل ووضع الحلول الفعالة لها •

ونظرا لان السياسات التى يمكن استخدامها عديدة فان هذا الجزء تناول على سبيل المثال بندين اساسيين هما التدريب والمجمعات الصناعية • ولقد اختير هذان البندان نظرا للزيادة الملحوظة فى معدل النمو السكانى ومايترتب عليه من زيادة فى عرض العمل والتى يجب ان تكون قوة عمل انتاجية • علاوة على ذلك فانه من المطلوب تحقيق معدلا مرتفعا للتنمية خلال السنوات القادمة وذلك من خلال تزايد الاعتماد على الموارد الذاتية وبصفة خاصة الموارد البشرية • وهذا مايتطلب بالضرورة توجيه الاهتمام بتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة • وبالتالى فان تناول موضوع المجمعات الصناعية يصبح امرا ضروريا خاصة على ضوء ماسبق ذكره من قبل بخصوص السلع التى يمكن انتاجها فى هذه المجمعات •

علاوة على ماتقدم فان وضع سياسة واضحة المعالم فانه من الضرورى كما اشرنا بعاليه ضرورة اجراء العديد من الدراسات المتعلقة القطاع الخاص • ونظرا لان اجراء اى دراسة تتطلب قدرا من البيانات والاحصاءات والتى تمثل حاليا عقبة كبيرة فى هذا المجال ، فان الفصل الحالى يتطرق الى الدراسات المقترحة والحد الادنى الكمى والكيفى من البيانات والاحصاءات اللازم اعدادها •

٢ ـ السياسات :

أولا : التدريـــــب:

١ ـ التدريب في القطاع الخاص :

يمثل العمل البشرى احد عناصر المدخلات في النظام الانتاجى ، وبهذه الصفة يعتبر المديرون من طبقة الادارة العليا والادارة الوسطى والادارة التنفيذية وسائر العاملين فـــى الوظائف المختلفه سواء كانوا من العاملين المباشرين في العملية الانتاجية او العاملين غيـــر المباشرين في مجملهم جانبا من العمل البشرى اللازم الاهتمام به لاتمام العمليه الانتاجيـــة ولهذا لايجب ان يفهم ان التدريب سوف يقتصر فقط على مستوى معين من العامليـــن دون سواهم او ان الاهتمام بالتدريب يقتصر على من هم في ادنى السلم الوظيفى ولكن مفهوم التدريب يتسع ليشمل كافة المستويات الادارية والتنظيمية ابتداء من العامل الانتاجى الى المديرالعام في قمة الهرم التنظيمى مع التسليم بانه طبيعة العمل التدريبى واهدافه وبرامجه وفترته الزمنيـــة والمكانية لابد ان تختلـــف على المستويات المختلفه وحتى داخل المجموعات على المســـــتوى التنظيمى الواحد . وتختلف برامج التدريب عن برامج التوعية في ان برامج التوعية يمكن ان تضم اكثر من مجموعة من مستوى تنظيمى واحد او من مستويات تنظيمية مختلفه حيث تهتم برامـــــج التوعية بمشاكل عامة تخص الوحدة الانتاجية ككل وفي نفس الوقت قد تخص مجموعات من العامليـن اكثر من مجموعات اخرى ولكن تبقى صفة الترابط والاتفاق العام حول اهمية المشكلة موضـــــوع التوعية ، فمثلا مشكلة الهالك او الفاقد لايجب ان تقتصر فقط على عمال الانتاج ومهندسيـــه ولكنها قد ترتبط بأقسام المشتريات والمخـازن ... الخ من اقسام الوحدة الانتاجية .

وهنا يمكن القول بان برامج التوعية في هذه الحالة يمكن ان تؤدى الى تقليل الهالـك والفاقد ولكنها ليست بديلا عن برامج التدريب بل على العكس تمثل مدخلا لتصميم برامج متخصصة للتدريب من اجل تحقق الهدف (تلافي الهالك والفاقد) .

وعلى هذا فانه يمكننا القول بأن نشاط تدريب العاملين يمكن تقسيمه الى :ـ

أ — تدريب المديرين :

ويشمل تدريب كافة افراد مجتمع الادارة العليا من المديرون ومجموعة القيادات مثل. رؤساء الاقسام الفنيين والاداريين وهم على وجه الخصوص الذين يشغلون وظائف الادارة العليا والادارة الوسطى التى تعتمد فى كل مستوياتها على الاشخاص الذين حصلوا على قدر معين من المؤهلات العلمية ولديهم مهاراتهم التخصصية ويستهدف التدريب فى هذه الحالة مايلى :—

١ — تحقيق الحصول على اقصى نتائج من عمل الآخرين .

٢ — استخدام اساليب دفع وتشجيع مجموعات الاشخاص على العمل .

٣ — تنمية القدرة على فهم الآخرين ونقل الآراء الى الغير (المستوى الاعلى) بدقة

٤ — كيفية ممارسة السلطات المفوضة اليهم من المستويات الاعلى .

٥ — اساليب التكامل فى اصدار القرارات الادارية او تنفيذها .

ب — تدريب الكفاءات الادارية :

وتمثل الكفاءات الادارية مجموعة العاملين من ذوى المعارف الذين يتحملون مسئوليات مباشرة الاعمال اليومية فى الوحدات الانتاجية ويتم تدريبهم عن طريق اعداد البرامج التدريبية التى تؤهلهم للتقدم فى العمل والسعى الى صقلهم بتزويدهم بالمهارات والمعارف والخبرات ثم تجديد هذه المهارات والمعارف لضمان مواكبة العاملين للتطورات المستمرة فى المجالات الادارية المختلفة .

جـ — تدريب الكفاءات الفنية :

وتمثل الكفاءات الفنية مجموعة العاملين من ذوى المعارف والخبرات الذين يتحملون مسئوليات ممارسة العمليات الفنية سواء كانت مرتبطة ببرامج الانتاج مباشرة او مرتبطة بالخدمات الفنية المساعدة . وتتعلق برامج التدريب هذه بتخصصات محددة ومستويات معينة لاداء المهنة داخل التخصص .

التدريب السريـــع:

ويرتبط باعداد مجموعة من العمال نصف المهرة فى بعض المهـــن الرئيسة (خراطـة ـ برادة ـ حداده ـ اعمال صاج ـ كهرباء الانارة ـ الخ) لسد حاجة المصانع او الوحـدات الانتاجية وتتراوح مدة التدريب مابين ٤ شهور ـ الى ٦ شهور ويتلقى المتدربون مجموعـة من المعلومات النظرية والتطبيقية الكافية لوضعهم على اول مستوى فنى خاص بالمهنـــة وغالبا ما يعقب التدريب السريع مجموعة من البرامج الخاصة برفع مستوى المهارة خاصة بعـــد قضاء فترة زمنية يتمكن العمال خلالها من ممارسة مهنتهم داخل الوحدات الانتاجيـــة والتعرف على الجوانب المختلفه لاداء هذه المهنة .

٢ — سياسات القطاع الخاص في الحصول على القوى العاملة المدربة :

لم يلتفت القطاع الخاص المصرى الى موضوع التدريب والتنمية الادارية والفنية بالشكل الذى يتناسب مع مالهذا المجال من اهمية . ولكن بدات اهمية التدريب للمستويات المختلفة فى الظهور مع بدء تحقيق نتائج خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وماصاحبها من ازدياد اعداد الشركات الصناعية والبنوك التجارية وبنوك الاستثمار وشركات التأمين والشركات الزراعية وشركات المقاولات وشركات الاعمال التجارية .. الخ ومن ثم ازدياد حجم الطلب على العماله المدربه من كافة المستويات الادارية والفنية

فخلال فترة الستينات وحتى اوائل الستينات وهى الفترة التى كان القطاع العام يتولى فيها المسئوليه شبه الكاملة للقيام بعبء قطاع الاعمال فى مجالات النشاط الاقتصادى المختلفة قامت الدولة بتأسيس مجموعة من المعاهد البحثية والتدريبية لتأهيل الكوادر المختلفة ففى مجال التخطيط القومى انشأ معهد التخطيط القومى وفى مجال التنظيم والادارة واعداد المديرين تأسس المعهد القومى للتنمية الادارية وفى مجال التدريب للكوادر الفنية تأسست المعاهد الفنية المختلفة (التى اصبحت كليات للهندسة فيما بعد) . اما فى مجال تدريب العماله الماهره ونصف ماهره فى مهن متعددة فقد بدأت الدولة منذ عام ١٩٥٦ بتأسيس مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى التى تولت تخطيط وادراة عددا من مراكز التدريب المهنى وكذا معهدا لتدريب المدربين الذى يقومون بمسئولية التدريب فى مراكز التدريب المهنى المختلفة .

ويضاف الى هذه الطاقة التدريبية ماتقدمه المعاهد المتوسطة للتعليم الصناعى والتى تتبع التربية والتعليم .

واخيرا فقد سعت بعض الشركات خاصة العاملة في مجال الصناعة الى انشاء مراكز تدريب فنية تتبعها مباشر وتكون جزء من هيكل الادارى لضمان اعدادها باحتياجاتها من العماله المدربة او رفع كفاءة العمالة الفنية والادارية التى تعمل بالمنشأة ومن أمثلة ذلك مراكز التدريب التى توجد في بعض شركات التشييد والبناء وشركات الصناعة ويجدر الملاحظة ان القطاع الخاص بوجه عام لايميل الى انشاء مراكز تدريبية فنية تتبعه مباشرة ولكنه يفضل في كثير من الاحيان شراء خدمة التدريب (دفع مقابل التدريب) من مراكز التدريب المتخصصه وذلك لسد احتياجاته من العماله المدربة والناشئ عن التوسع في الاعمال لو لتغطية الخروج من العمل نتيجة الوفاة او العجز او المعاش او الاستقالة .

كذلك فان القطاع الخاص قد يسعى الى الحصول على العمالة المدربة الحاصلة على برامج تدريبية متخصصة في مجالات بذاتها دون ان يدفع تكلفة مباشرة لهذا التدريب ولكن يعتبر هذا التدريب جزء من المعرفة والخبرة والمهارة التى يمتلكها العامل او الموظف ويضعها في اعتباره عند تحديد مستوى اجره وعلى ذلك فهذا يدفع في المقابل اجرا شهريا مضافا اليه مقابل التدريب الذى تلقاه العامل . وفي كل الاحوال يتقاضى الموظف او العامل اجره في صورته الشاملة دون تحديد . ويفضل اصحاب الاعمال هذه السياسة عند توظيفهم للعماله الماهرة او المدربة ذلك لان اصحاب الاعمال يتخوفون في معظم الحالات من دفع نفقات التدريب لرفع الكفاءة الانتاجية للعاملين في منشآتهم ثم يترك العاملون عملهم اذا ما شعروا بتحسين ملحوظ في قدراتهم ومعارفهم . كذلك يرى اصحاب الاعمال انهم سوف يضطرون الى دفع اجور هؤلاء العمال فور الانتهاء من حصولهم على برامج التدريب . وعلى ذلك فهم يفضلون ان يختاروا مايحتاجون اليه من قوة العمل من بين العمالة المدربة الجاهزة ويستطيعون ان يقوموا حجم معارفهم وقدراتهم ويقدرون لهم اجورا تتناسب مع هذه المعارف والقدرات وتتمشى مع موازين العرض والطلب على التخصصات المختلفة وفي هذه الاحوال يجد اصحاب الاعمال انفسهم في منأى عن الدخول في مجالات اعداد البرامج التخصصية او انشاء مراكز للتدريب او الاتفاق على نشاط التدريب واكثر من ذلك فان اصحاب

الاعمال يرون فى هذه السياسة سبيلا لتلافى احتمالات عدم تحقيق برامج التدريب لمستوى الكفاءة المطلوبة او أهدار مواردهم فى برامج تدريبيه يستفيد منها المتدربين بالدرجة الاولى وتضع امامهم مجالات وفرص اكثر للعمل خارج المنشأة وتوقع اصحاب الاعمال فى مشاكل سرعة دوران العمل بمنشآتهم وترجع اسباب احجام القطاع الخاص عن القيام بأنشطة التدريب الى مجموعة من العوامل نذكر منها :—

١ — قلة عدد العمال والموظفين بالوحدات الصناعية نسبيا وعدم امكان الاستغناء عن اى جزء من العماله لتوجيهها الى التدريب • وعلى ذلك فان اصحاب الاعمال يسعون الى الاستثمار الكامل لوقت العاملين فى وحدتهم الانتاجية ولا يقبلون بأى حال من الاحوال استنفاذ جزء من وقت العاملين فى التدريب •

٢ — نظرا للتخصص الدقيق والتنوع الكبير فى المعدات الانتاجية فان برامج التدريب خاصة المهنيه منها تقدم فى صورة عامة وهذا بدوره يؤدى الى تأخر ظهور نتائج البرامج التدريبية الامر الذى لا يولد قناعه لدى اصحاب الاعمال بأهمية التدريب وفوائده •

٣ — يسعى اصحاب الاعمال الى تنمية قدرات العمال والموظفين فى مجالات ضيقة ومحدودة مرتبطة بعمله فقط حذفا من مطالبته بزيادة ألاجراو انتقال العمال والموظفين الى اعمال اخرى ولهذا فهم حريصون على اعطاء العمال والموظفين جرعات محدده من التدريب بالكيفية التى تتمشى مع سياستهم فى التوظف وآرائهم فى كيفية الاحتفاظ بالعمالة داخل الوحدة الانتاجية او المنشأة • واذا كنا قد اوضحنا طبيعة سياسات القطاع الخاص وحرصه على استخدام العمالة المدربه الجاهزة فان عبء التدريب يقع على اجهزة التدريب الحكومية وشركات القطاع العام ولا غضاضة فى ذلك طالما ان التدريب يصنف فى كثير من الاحوال على انه جزء من البنيه الاساسية الفنية Technical infrastructure اللازم لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية •

٣ ـ طاقة بعض اجهزة التدريب المهنية حاليا :

تقدر الطاقة السنوية للتعليم الصناعى بحوالى ٤٥ الف خريج سيرتفع الى نحو ٦٠ الف فى عام ١٩٨٤ ، ويدخل من هؤلاء الى قطاع الصناعة حوالى ٣٠ الف خريج تضيع مجهودات معظمهم فى اعمال مكتبية ومخزنية وادارية غير مهنية خاصة هؤلاء الذين يعملون فى اجهزة الحكومة وشركات القطاع العام . ولايقبل القطاع الخاص كثيرا على تشغيل خريجى المدارس الصناعية الثانوية ، ولكن على العكس نجد ان اقباله كبيرا الحصول على خريجى المدارس الاعدادية الصناعية وما فى مستواها .

وتسعى مراكز التدريب المهنى وعددها ٥٦ مركزا الى توفير عددا من العمال المدربين يصل الى حوالى ٧٠٠٠ فردا سنويا وهذه المراكز فى معظمها تابع لوزارة الصناعة او شركات القطاع العام التابعة لهذه الوزارة . الا ان هناك عشرة مراكز للتدريب المهنى تتبع شركات اخرى غير صناعية مثل مراكز تدريب حرف البناء والتجارة التى تتبع شركات المقاولات والتى تشرف عليها وزارة التعمير .

وتسعى هذه المراكز الى تدريب العمال لتخريج عامل ماهر فى ٧٢ مهنة مختلفة حسب المواصفات الدولية ويمكن وضع هذه المهن فى مجموعات متجانسه كما يلى :ـ

- مجالات المعادن والسيارات والتبريد .
- مجال الكهرباء .
- مجال الآلات الدقيقة والالكترونية .
- مجال الطباعة .
- مجال الغزل والنسيج .
- مجال التعدين .
- مجال المسابك الصلب .
- مجال الكيماويات .

- مجال دباغـــة الجلود ٠
- مجال صناعة الزجـــاج ٠
- مجال التجارة والاثـــاث ٠
- مجال التشييد والبنـــاء ٠
- مجالات صيانة بناء السفن ٠

اما فى مجال التنمية الادارية فقد انشأت وزارة للتنمية الادارية مهمتها تطوير برامج التدريب الادارى سعيا وراء رفع المستوى الادائى بالجهاز الادارى فى الدولة اوالوحدات الانتاجية وتخريج نوعية مقميزة من العاملين فى مجالات اتخاذ القرار على مستوى الادارةالعليا والادارة الوسطـــى ٠

وحديثا انشأت القوات المسلحة مجموعة من مراكز التدريب المهنى لتدريب الافـــراد المجندين بالقوات المسلحة من غير ذوى المؤهلات او الحرف يلتحقون بها خلال الثلاثـــة الاخيرة من فترة التجنيد او بعد التسريح من التجنيد ٠

كذلك فان المؤتمر القومى العام الاول للحزب الوطنى الديمقراطى قد اوصى بانشـــاء مركز تدريب فى كل محافظ تقديرا للحاجة الملحة لنشر شبكة من مراكز تدريب الحرفين والاهتمام بها وزيادة عددها لتوفير العمالة الفنية المدربة ٠

الا انه مهوجود هذه الطاقة التدريبية الا انه لا يزال الكثير من قطاعات الاقتصاد القومى فى المجالات المختلفه تعانى من النقص فى العمالة الماهرة فالقطاع الخاص يحصل فقط على ٣٠٪ من احتياجاته مـــن العمالة الماهرة عن طريق هذه الاجهزة والقطاع العام يفتقـــر الى العمالة الماهرة ويتســـرب منة سنويا عددا كبيرا (كما ورد فى تقارير الاداء التى يعدها الجهاز المركزى للمحاسبات عـــن شركات القطاع العام الصناعى ، وشركات قطاع المقاولات التشييد والبناء لعام ١٩٨١) ٠

٤ — التدريب في اطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢/٨٣ — ٨٦/١٩٨٧ :

عالج الجزء الاول في الخطة والوارد تحت عنوان المكونات الرئيسية موضوع السكان والقوى البشرية ويؤكد هذا الجزء اهمية تخطيط القوى العاملة واعتبارها جزءا لا يتجزأ من عملية التخطيط الشاملة الا انه يقرر في ذات الوقت فقدان تخطيط القوى العاملة ويعزو ذلك الى عدة عوامل نعرضها بايجاز شديد فيما يلي :—

١ — نقص البيانات والدراسات والاحصاءات .

٢ — عدم وضوح الرؤية نظرا لان التدريب يحتاج لفترات طويلة و التخطيط لها تخطيط طويل المدى يصعب معه وضوح الرؤية . بالاضافة الى التطور السريع الذى يمر به الاقتصاد المصرى والتغير السريع في اساليب الانتاج .

٣ — غياب معايير الاداء والتوصيف الدقيق للمهن .

٤ — صعوبة المقابلة بين مضمون التعليم والتدريب المعطى للعاملين واحتياجات العمل الفعلية .

٥ — ضعف ادوات التوجيه المتاحه ، وتشمل الخلل في الاجور والكافآت والحوافز .

٦ — دخول عناصر جديدة مؤثرة في سوق العمل ، ويأتى في مقدمتها الهجرة الى الخارج ونزوح كثير من الكفاءات من الوحدات الانتاجية الوطنية القائمة الى المشروعات الاجنبية او المشتركة .

وامام هذه المشاكل طرحت بعض المقترحات أهمها الدراسات العلمية اللازمة للتعرف على الاحتياجات المستقبلية " احتياجات السوق المحلى واحتياجات اسواق التصدير لعنصر العمل " ومقابلتها بالعرض المتوقع من خريجى مراكز التعليم والتدريب بهدف منع الاختلال وتحقيق التوازن العددى والنوعى والزمنى والمكانى وهى الموازين المكونة لجوهر عملية تخطيط القوى العاملة .

وعموما فان الخطة في اطارها العام تستهدف هدفين اساسين في مجال تنمية القوى البشرية .

أولهما : الاستخدام الامثل للموارد البشرية .

ثانيهما : تنمية الموارد البشرية كما وكيفيا مع المحاولة المستمرة لرفع كفايتها ومهارتها عن طريق وضع مجموعة من السياسات الطويلة الاجل والقصيرة الاجل لتحقيق اهداف محدده تتركز في التأثير على كل من جانب العرض والطلب .

وفي السنة المالية الاولى لخطة ٨٢/٨٣ اكد الدكتور وزير المالية في بيانه عن مشروع الموازنة العامة للدولة وان أهم المشاكل التي تواجه التنمية هي تناقص العماله المدربة ، وانخفاض مستوى الكفاية الادارية ، ونمية القيادات القادرة وهذا كله ينعكس في النهاية على تزايد تكلفة المنتجات المحلية وانخفاض مستوى جودتها ومن ثم ضعف قدرة هذه الوحدات على اختراق اسواق التصدير وفي النهاية اشار الوزير في بيانه الى اعتماد مبلغ ٥ر١٢ مليون جنيه كاعتماد اجمالي لتنفيذ مشروع التدريب الشامل للعاملين فيما يتعلق بالباب الاول ، ٥ر١٢ مليون جنيه لتنفيذ مشروع تدريب العاملين فيما يتعلق بالباب الثاني (مضبطة الجلسة ٦٠ في ١٩٨٢/٦/٨ مجلس الشعب ـ الفصل التشريعي الثالث ـ دور الانعقاد العادي الثالث) .

الى جانب هذا تسعى الحكومة لزيادة العائد من الثروة البشرية عن طريق التوسع في اقامة المدارس الفنية (اعتمادات وزارة التعليم) ومراكز التدريب المهني ، بالاضافه الى تخصيص ميزانية مستقله وكافيه للتدريب خاصة داخل الوحدات الانتاجية والاستعانة بالمنح والقروض الاجنبية المعطاه لهذا المجال على اوسع نطاق كذلك تسعى اجهزة التدريب الى تطوير البرامج التدريبية وتنويعها بما يكفل اداء افضل وأكثر كثافة بالنسبه لجميع العاملين على مختلف مستوياتهم وتخصصاتهم بحيث تكون محصلتها اضافة حقيقته الى ملكاتهم وقدراتهم ومعارفهم .

وقد ورد تجموعة اخرى من الاقتراحات لتكثيف العمالة المدربه على المستوى القومي (للقطاع العام والقطاع الخاص من بينها انشاء جهاز للتدريب تكون وحداته القاعديه متمثله

فى أجهزة التدريب بالقطاع العام والمحليات بحيث يمكن من أعداد خطة قومية شاملة للتدريب المهنى تستمد مقوماتها من خطط قصيرة لقطاعات النشاط المختلفه ، ويكون له بالتكامل مع النظام التعليمى الاشراف والتنسيق ومتابعة التنفيذ للبرامج التدريبية (راجع القرار الجمهورى رقم ٧٩٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن المجلس الاعلى للتدريب) .

كما اقترح ايضا انشاء صندوق قومى لتمويل انشطة التدريب لتوفير التمويل لتنفيذ سياسات وخطط التدريب بالقدر الكافى مع الاستفادة الكامله من القروض والمنح والمساعدات الاجنبيه فى مجال التدريب .

وفى سبيل تحقيق هذه المقترحات تم اعداد تصور لمجموعه من السياسات فى مجال التدريب لكى تتحقق الاهداف الموضوعه نذكر منها :-

١- تطوير التعليم الفنى : عن طريق التدريب العملى استخدام الوسائل العلمية الحديثة ودعم هذا التعليم بالامكانيات والمقومات التى تكفل له التوسع واستيعاد عدد أكبر ، والمقومات ورفع القدره على تخريج كوادر مؤهله فنيا على مستوى المقاييس العالميه .

٢- اعادة النظر فى سياسات التعليم الجامعى : بحيث يرتبط هذا النوع من التعليم للتنمية الاقتصادية بالاحتياجات الحقيقيه للتعمير الاقتصادى من ناحية والنوعيات التى تحتاجها قطاعات النشاط المختلفه وسوق العمل الخارجيه من ناحية أخرى ولهذا فأن السياسات تأخذ فى اعتبارها تطوير المحتوى التعليمى والمحتوى العلمى واعداد الخريجين من التخصصات المختلفة .

٣- التركيز على التدريب الداخلى التخصصى داخل الوحدات الانتاجية : بحيث يتم تصميم مجموعة البرامج التدريبيه على اساس علمى وعملى بما يتناسب مع ظروف الوحده الانتاجية داخليا لكى تتحقق المقدرة على زيادة الاداء الانتاجى .

٤- حشد مراكز التدريب الفنى التخصصى وتعبئتها لاستيعاب العماله الزائده غير المنتجه فى مختلف وحدات الدوله والحكم المحلى والقطاع العام وتأهيلها بالخبرة العملية واعادة توزيعها على مختلف الواقع حسب احتياجات الانتاج فيها .

٥ — التوسع فى نشاط التدريب المهنى بالقوات المسلحة : باعتبارها من الخدمات الوطنية التى تستوعب اجيال المجندين لتخريج العمالة الماهرة للقطاعين العام والخاص .

٥ — وسائل تشجيع القطاع الخاص لممارسة نشاط التدريب فى وحداته الانتاجية :

اوضحنا فيما تقدم ان القطاع الخاص يعتمد بقدر كبير على سد احتياجاته من العماله المدربة عن طريق استخدامة للقوى البشرية جاءزة التدريب مقابل دفع اجور مرتفعة نسبيا واعطائهم المميزات المادية مباشرة كعائد من عوائد التدريب وكمقابل لما اكتسبوا من معارف وقدرات فنية وادارية . ولكن القطاع الخاص لايجب ان يعتمد اعتمادا كليا على ماتخرجه له الاجهزة المتخصصة من عمالة فنية مدربة او ادارية وقيادية ذات خبرة متخصصة فعلية ان يسعى بنفسه لتحقيق جانبا من احتياجاته وفى هذا نجد ان هناك مسئولية للاجهزة المسئولة عن التدريب على المستوى القومى لخلق الجو المناسب لتشجيع اصحاب الاعمال على الدخول فى مجال تدريب العمالة ورفع كفائتها داخل وحداتهم الانتاجية . ونعرض فيما يلى مجموعة من العوامل التى يمكن ان تحفز اصحاب الاعمال فى مباشرة النشاط التدريبى للعمال والموظفين المستخدمين فى مؤسساتهم الانتاجية :—

١ — التوعية البناءه والمقنعة والمستمرة باهمية التدريب ونتائجة مع عرض نماذج لما حققة هذه النتائج من عوائد مالية فى وحدات مماثلة .

٢ — محاولة ربط اصحاب الاعمال بتنظيم التدريب وبرامجة ومراكزة وامكاناته واعطائهم الفرصة للتعرف على التدريب كنشاط اساسى فى تحقيق كفاءة الانتاج .

٣ — المحاولة من جانب مراكز التدريب ومعاهدة ان تقدم الخدمات التدريبية المباشرة للوحدات المتشابهة الفردية لخلق شعور جماعى باهمية التدريب والاطمئنان الى نتائجة .

٤ — اشتراك اصحاب الاعمال والغرف التجارية والصناعية فى تصميم برامج التدريب ذات الاولوية لمجموعات اصحاب الاعمال فى الانشطة المختلفة مع اختيار الوقت المناسب لظروف العمل لتطبيق هذه البرنامج بما لا يؤثر على وقت الانتاج (توقيت البرنامج ومدته) .

٥ — المحاولة من جانب مراكز التدريب المتخصصة لتقديم المساعدات الفنية (البشرية او الآلية) بجانب الخدمات التدريبية لتكامل التعاون والنشاط واشتراك اصحاب الاعمال فى تقويم نتائج استخدام هذه المساعدات للوقوف على اثرها المباشر فى مجال انتاجية العمل .

٦ — توفير مجموعة من الحوافز لاصحاب الاعمال الذين يشجعون التدريب فى وحداتهم مثال ذلك اعفاء مقابل لتكاليف التدريب من الارباح التجارية والصناعية بالمنشأة واعطاء مثل هذه الوحدات اولويات فى الحصول على مستلزمات الانتاج والخامات التى تقوم باستيرادها وتوزيعها اجهزة الدولة او اعطاء هذه الوحدات اولويات عند التعاقد لتوريد السلع والخدمات الى الاجهزة الحكومية .

٧ — فرض رسوم تدريب يدفعها اصحاب الاعمال بواقع ١٪ من المرتب للعمال والموظفين يتحملها اصحاب الاعمال على ان تخصم هذه المبالغ من تكلفة برامج التدريب التى تعد للوحدة الانتاجية وهذا الاقتراح من شأنه تحفيز أصحاب الاعمال للاستفادة من المبالغ السابق خصمها والمودعة لحساب تدريب القوى العاملة فى منشآتهم .

ثانيا : اقامة المجمعات الصناعية :

١ — تعريف المجمع الصناعى اقتصاديا :

اشرنا من قبل بوجود العديد من السلع التى يمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة ان تقوم بانتاجها • واذا ماارد نا ربط نمو الصناعات الصغيرة بالصناعات الكبيرة وتحديد دورها لسد احتياجات الاستهلاك النهائى والوسيط لابد وان تكون البداية فى خلق اسلوب منظم لنشر هذه الصناعات وذلك عن طريق خلق المجمعات الصناعية للصناعات الصغيرة •• والمجمع الصناعى هو مكان تجمع فيه الصناعات الصغيرة المختلفة فى مساحة مخصصة من الارض مخططة تخطيطا مناسبا لاقامة وحدات صناعية من عدة نماذج تختلف باختلاف المساحة حسب تصميمات محدده وتطابق الشروط والقوانين الخاصة باقامة المبانى الصناعية مع ترك المساحات الكافية لتوسيعها فى المستقبل ثم تؤجر هذه الوحدات (الوحدات المخصصة لاقامة منشآت صناعية صغيرة) بايجارمعتدل او بطريقة الشراء الايجارى •• ويجهز المجمع بالطرق اللازمة وجميع تسهيلات المواصلات والمرافق والتيار الكهربائى اللازم للقوى والانارة وورش الخدمات الفنية المشتركة وغير ذلك من مبانى الخدمات العامه •

والمجمع الصناعى يعتبر وسيلة لتطوير وتقوية وتجديد موقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة كجزء من برنامج الدوله للتصنيع وهو بهذا الوضع له دور هام فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية — ويختلف الغرض من انشاء المجمعات الصناعية فى البلاد المتقدمة صناعيا عنه البلاد النامية • فلو نظرنا الى الصناعات الصغيرة فى البلاد المتقدمة لوجدنا انها لاتحتاج الى اية مساعدات مالية او ارشادات فنية وانما يراد فقط من انشاء المجمعات الصناعية منع اقامة صناعات جديدة فى مناطق مزدحمه بالصانع وتوجية الراغبين فى انشاء الصناعات الجديدة لاقامة مصانعهم فى المجمعات الصناعية فى المجمعات الصناعية التى تحدد مواقعها فى المناطق المحرومه من وجود مصانع بها وذلك تخفف حده الزحام والتركز السكانى فى المدن الصناعية الكبيرة •

اما فى البلاد النامية فالغرض الاساسى من انشاء المجمعات الصناعية هى مساعدة الصناعات الصغيرة (والتى تخضع للتعرف المتفق عليه) على الانتشار اما عن طريق انتقال الصناعات الصغيرة الموجوده فى ظروف مافى ظروف غير ملائمة لنموها وتطويرهـــا ونقلها الى مكان المجمع الصناعى المزود بكافة الخدمات والتسهيلات واما بتشجيـــــع الراغبين فى انشاء صناعات جديدة على اقامتها فى المجمع بحيث يتيسر توجيه هـــذه الصناعات وارشادها فنيا ومنحها القروض والتسهيلات الائتمانية لتطوير منتجاتهـــا ومساعدتها على انتاج سلع جديدة تغطى احتياجات السوق المحلى وتوفر العمله الصعبة التى تنفق فى استيراد مثل هذه السلع من بلاد اخرى هذا بالاضافة الى مايمكن الحصول عليه من زيادة فى الدخل القومى للبلاد اذا ما وصلت جوده المنتجات الى الدرجـــة التى يمكن معها تسويقها فى الاسواق الخارجية والصعود امام السلع المماثلة لها .

ويمكننا ان نلخص اهداف انشاء المجمعات الصناعية فيا يلى :—

١ — تنسيق انتشاء الصناعات الصغيرة على مستوى الجمهورية باسلوب علمى مدروس .

٢ — ربط انتاج الصناعات الصغيرة باهداف الخطة وهى :—

١٢ — خلق صناعات صغيرة مغذية للصناعات المتوسط والكبيرة .

٢٢ — خلق صناعات صغيرة جديدة تزيد من الدخل القومى .

٣٢ — تنشيط الصناعات الصغيرة للمساهمة فى سد الاحتياجات من سلع الاستهـــلاك والسلع الوسيطة .

٤٢ — المساهمة فى وضع خطط التوطن على اساس سليم .

٥٢ — ربط الصناعة الصغيرة بالاحتياجات الحقيقة اللازمة لنمو المناطق والمدن الجديدة وكذلك القرى .

٦٢ — تطوير الانتاج اليدوى والحرفى عن طريق خلق وحدات صناعية صغيرة تعمـــل بالاسلوب الآلى .

٧٢ — تخفيف العبء على استثمارات القطاع العام .

٣ ــ المساهمة فى حل معادلة بدائل الاستيراد •

٤ ــ تحقيق قيمة مضافة بتزايدة للقطاعات القائمة والقطاعات الصناعية الجديدة •

٥ ــ الاستفادة من خبرات الاجهزة الخاصة العاملة فى النشاط الصناعى •

٦ ــ جذب المدخرات الوطنية الى انشطة انتاجية يقوم بتمويلها القطاع الخاص بدلا من انفاقها بدون ترشيد على الاستهلاك •

٧ ــ استغلال نتائج الابحاث المحلية والاجنبية •

٨ ــ تحقيق درجة من التوظف المتكامل بين الانشطة الصناعية •

٩ ــ اللحاق بركب التطور الصناعى العالمى •

١٠ ــ ترشيد استيراد مجموعات السلع سواء مايتعلق بالمواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الاستثمارية •

٢ — المجمعات الصناعية فى مصر :

كان قد صدر فى ٣٠/٥/١٩٦٤ قرار السيد /نائب رئيس الوزراء لشئون الصناعه والثروة المعدنية رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل لجنة استشارية دائمة تكون مهمتهـا التخطيط والاشراف ومتابعة تنفيذ مشروع مجمعات الصناعات الصغيرة فى مراحـــله المختلفـــة ٠

وبناء على الدراسات الاحصائية الخاصة بالصناعات الصغيرة فى محافظة الدقهلية والتى كانت قد اعدتها ادارة البحوث الاقتصادية بمعهد الصناعات الصغيرة فى ذلـك الوقت ٠٠ وقدمت تقريرا بينت فيه مدى الحاجة الى انشاء مجمع لهذه الصناعات بمدينة المنصورة ٠٠ تقرر بعدها اقامة اول مجمع صناعى بالمنصورة بضاحية سندوب ، وتـــم اختيار قطعة ارض ضمن المنطقة الصناعية تبلغ مساحتها ٤٠ فدانا ليقام على عشـــرة منها المجمع الصناعى وترك الباقى للتوسع فى المستقبل ٠٠ وتم الاتصال باصحـــاب الورش والمصانع الصغيرة بالمنصورة لشرح المساعدات والفوائد التى ستعود عليهـــم بانضمامهم للمجمع ومعرفة رغباتهم المختلفة ٠

وقامت الهيئة العامة للتصنيع بوضع التصميمات المعمارية والانشائية للمجمـــع على اساس انشاء الوحدات من اربع نماذج تختلف باختلاف المساحة وذلك طبقـــا لتوصيات اللجنة الاستشارية ٠٠ وتم انشاء مبانى المجمع وتوصيل المرافق اليه وكـــان ذلك فى اوائل سنة ١٩٦٧ ٠

وقبل ان يتم البت فى طلبات اصحاب المصانع والورش المتقدمين لشغل الوحدات المختلفة بالمجمع ٠٠ قامت حرب يوليو سنة ١٩٦٧ ٠

ونظرا لقرب موقع المجمع من بعض المعسكرات الحربية وكذلك مطار شاوه الحربـى فقد تم الاستيلاء على مبانى المجمع وتشغيلها كورش لصيانة واصلاح المعدات الحربيـة المختلفة ٠٠ وتوقف المشروع ٠٠

ولا شك ان الجيش قد ترك هذه المبانى منذ مدة طويلة ٠٠ ولكن تشغيله كمجمع صناعى كان قد توقف ولا ندرى ما مصيره الآن وما مدى امكانية اعادته مجمعا صناعيا كما كان الغرض من انشائه ٠٠ ونرى ان هذا الموضوع يستحق اعادة الدراسة مع وزارة الصناعة ومحافظة الدقهلية ٠

وحيث ان موضوع اقامة المجمعات الصناعية قد اعيد بحثه فى السنين الاخيرة حيث تضمنت استثمارات الخطة الخمسية (٨٢/٨٣ ـ ٨٦/١٩٨٧) وذلك ضمن مخصصات الهيئة العامة للتصنيع المبالغ التالية :ـ

جنيه	
٨٤١٦٠٠٠	لمجمع مدينة العاشر من رمضان
٤٥١٠٠٠٠	" " السادات
٢٧١٠٠٠٠	" " العامرية

وذلك بالاضافة الى ما طالبت به كل من محافظتى الاسكندرية والبحيرة بطلب رصد مبالغ لانشاء اربعة مجمعات فى الاولى ومجمع واحد فى الثانية لهذا فاننا نرى ان يؤ خذ فى الاعتبار النقاط التالية :ـ

٣ ـ <u>اختيار موقع المجمع الصناعى :</u>

يراعى اختيار الموقع المناسب لانشاء المجمع بحيث يؤ خذ فى الحسبان مايلى :ـ

أ ـ سهولة تغذية بالتيار الكهربائى والمياه ٠

ب ـ قربة من طرق المواصلات او السكك الحديدية او المواصلات النهرية ٠

ج ـ الا يكون بعيدا عن المدن حتى لاتزيد تكاليف توصيل الموافق ولاقريبا جدا حتى لايزيد ثمن الارض ٠٠ بل يكون فى مكان وسط ٠

٤ — اساليب اقامة المجمعات الصناعية بالخارج .

هناك عدة اساليب اتبعت فى اقامة هذه المجمعات :—

أ — مجمعات تقيمها الدولة وتمولها بالكامل ابتداء من الارض وانشاء المبانى والمرافق وتقديم الخدمات والمساعدات الفنية (بسعر التكلفة) والتدريب والارشاد لجميع وحدات المجمع الذى تؤخر وحداته لاصحاب الصناعات الصغيرة او تباع لهم بطريقة الشراء الايجارى .

ب — مجمعات تقيمها الجمعيات التعاونية الصناعية بعد حصولها على الارض اللازمة من الدولة بالسعر المناسب الذى يسدد على حوالى عشرين عاما .. وتقوم الجمعيات باقامة المبانى وتوصيل الموافق على ان تقوم الدوله ايضا بتقديم الخدمات والمساعدات الفنية بسعر التكلفة وكذلك التدريب والارشاد والقروض اللازمة .

جـ — المجمعات الصناعية الخاصة التى تقيمها المصانع الكبيرة لانتاج الاجزاء الصغيرة المكملة لمنتجاتها .. وتتولى تلك المصانع الكبيرة جميع تكاليف الانشاء وتقديم الخامات والمساعدات والخدمات وتدليب العاملين فيها .

د — قيام بعض الشركات التجارية بانشاء المجمع بالكامل وتوزيع وحداته بالايجار او البيع الى من يزيد من اصحاب الصناعات .

٥ — الاساليب المقترحه لاقامة المجمعات الصناعية فى مصر :

هناك ثلاثة اقتراحات :—

الاقتراح الاول :

وهو ان تقوم الدوله باقامة مجمع او اثنين بالكامل كما هو موضح بالفقرة رقم ١ بعاليه ليكونا نموذجا مقنعا لانتشار نظام المجمعات بواسطه الجمعيات التعاونية الصناعية او غيرها .

الاقتراح الثانى :

البدء بحمله اعلامية فى الصحف والاذاعة والتليفزيون بالاضافة الى عقد اجتماعات عامه تضم اصحاب المصانع الصغيرة فى كل محافظة لشرح فوائد المجمع الصناعى وحثهم على تكوين جمعيات تعاونية حتى يمكن ان تقوم الحكومة لهم الارض اللازمة بسعر معقول يسدد على عشرين عاما • على ان تقيم الجمعية المبانى والمرافق وان تقوم لهم الدوله المساعدات الفنية والتدريب والارشاد والمساعدة فى تسويق المنتجات بالاضافة الى خدمات الوحدات الحكومية المساعدة باسعار التكلفة •

الاقتراح الثالث :

القيام بحملة اعلامية توضح للشعب كما سوف يعود على البلاد من فوائد عن طريق اقامة المجمعات الصناعية وتوجيه الدعوة للمساهمة فى تمويل المشروع بالاكتتاب مع ضمان الدولة للمساهمين بالحصول على فائدة سنوية مجزية لما اكتتبوا به كما يمكن عن طريق الوعاظ المدينين اقناع القادمين من افراد الشعب بالتبرع بزكاة مالهم لتمويل هذا المشروع الذى يعود بالخير على البلاد •

اما الاسلوب المنوه عنه فى رقم ٤/ فيستبعد حاليا نظرا لعدم امكان قيام بعض الشركات التجارية بالمجازفة فى انشاء مثل هذا المشروع الا بعد ان تقام بعض النماذج الناجحه •

٦ — ادارة المجمعات الصناعية :

فى اى من الحالات التى سوف يتم بها انشاء المجمع الصناعى ، لابد وان يتم ذلك تحت اشراف جهاز حكومى خاص يشرف على تشغيل وحدات الخدمات الفنية المشتركة بالاضافة الى القيام بالتدريب والارشاد والمساعدة فى الحصول على الخامات والتسويق والحصول على القروض •

ويكون لكل مجمع مجلس ادارة ينتخب من بين اصحاب المصانع الصغيرة بالمجمع الذين يشكلون الجمعية العمومية له ، على ان يعين رئيس مجلس الادارة من قبل الجهاز الحكومى المشرف على مشروع المجمعات الصناعية •

٣ — الدراسات المقترحه والحد الأدنى الكمى والكيفى من البيانات والاحصاءات اللازم اعدادها

أولا : الدراسات المقترحه

ان استراتيجيه القطاع الخاص والتى عند وضعها تشكل وترسم الخطوط العريضه لاساليب تنمية هذا القطاع .

واذا كان القطاع الخاص يشكل احد جناحى التنميه الاقتصاديه فان الاستراتيجيه العامه للقطاعين العام والخاص تشترك فى أهداف عامه يجدر بنا أن نضعها بصورة مختصره فى النقاط التاليه :—

- زيادة الدخل بصفه عامه ومن الانشطه الانتاجيه بصفه خاصه .
- وضع اسس لسعه اكبر قدر من الاحتياجات خاصه مايتعلق بالمنتجات اللازمه للأمن الغذائى ووحدات الاسكان اللازمه لسد فجوه الاسكان .
- محاوله زيادة فرص العمل الانتاجى المثمر وليس العمل التوكلى الذى يمكن ان يوصف بانه اسلوب للأعاله .
- محاولة ربط الزياده فى الدخول بتوقعات الزياده فى الطلب على سلع الاستهلاك النهائى والوسيط والسلع الرأسماليه وأن كان زيادة معدلات انتاج كل منها بالمستوى الملائم وطبقا لما تحدده توقعات الاستهلاك النهائى .
- مقاومة تيار الاستيراد المتدفق للسلع الاستهلاكيه النهائيه والوسيطه والممكن استراتيجيا توفيرها فى مصر ..
- النظر الى توقعات الطلب فى الاسواق الخارجيه وموقف مصر فى طريقه مراجعتها لاجراءات دول

السوق الأوربيه المشتركه ودول منطقه التجاره الجره ودول مجموعه الكومكون وسياسه الصناعه والزراعه على المستوى الدولى وما يلزم من حوار بين الشمال والجنوب وكذا ما يأخذ من قرارات تعكس واجبات كل من الدول الناميه والمتقدمه فى تعديل نصيبها من الانتاج العالمى .

— التحرك الواجب نحو خلق اسواق للسلع المصرية وضرورة توجيه الاستراتيجيه لمعرفه الاسواق المناسبه خاصه الافريقيه وان احتياجات السوق الافريقيه تنعكس فى الطلب المتزايد على سلع الاستهلاك والسلع الوسيطه ومجموعه كبيرة من السلع الرأسماليه ونستطيع أن نقرر ان مصر لاتزال بعيده عن أخذ نصيبها من السوق الافريقيه .

— الوضع الذى تفرضه اتفاقيه السلام وما ينبع منها من سياسات للتطبيع .

— هناك تحرك واسع نحو اقامه مجتمعات جديده فى مصر ، كما ان تنمية شبه جزيره سيناء تقتضى تكامل الخطة الانتاجيه لقطاعات الانتاج على مستوى القطاعين العام والخاص وعلى المستوى الاقليمى .

— هناك سراع على الطاقه ومصادرها .

وجدير بالذكر انه لرسم صوره كامله لبرنامج الدراسات المقترح يلزمنا الاشاره الى تكييف مقومات القطاعين العام والخاص لتأخذ بالأهداف الآتيه :

أ — الاستفاده بتطور التكنولوجيه العالميه .

ب — محاولة ربط خطوط الانتاج الصناعى والزراعى بمتطلبات الاسواق العربيه والافريقيه فضلا عن الأوربيه .

حـ — تكييف الانتاج المحلى ليتلائم وتوقعات الطلب والاسعار العالميه .

والنظر الى الدراسات المشار اليها والتى نرى ان تسير طبقا لاستراتيجية للقطاعين العام والخاص محدده سوف يضيف الينا نتائج ايجابيه تنعكس على الاقتصاد القومى نشير الى اهمها فيما يلى :ـ

- خلق فرص استثمار لرؤوس الاموال الوطنيه التى تبحث عن مصادر استثمار جديده .
- توضيح مجال الاستثمار امام المستثمر الاجنبى والعربى وهو للأسف مالم تتوصل اليه الجهات المشرفه على توجيه هذا الاستثمار .
- خلق اساس للتشابك داخل قطاعات الانتاج خاصه الصناعى منها لينطلق فى تنمية المجتمعات الريفيه .
- تحريك المدخرات فى اتجاه انتاجى استهلاكى .
- توسيع القاعده الصناعية وتهيئة المناخ امام القطاع العام ليأخذ دوره فى الانتاج الثقيل .

وانه اذا راجعنا ما أشرنا اليه سابقا نرى أنه من الضرورى ان تعد الدراسات التى تشير اليها فى المجموعات التاليه :ـ

المجموعه الأولى :

تشكل بيانات المجموعه الاولى القاعده الاساسيه لتدفقات الموارد الماليه للقطاعين العائلى والاعمال الخاص وذلك فى ضوء اساليب استخدام دخول هذه الشريحه باعتبارها عنصرا اساسيا ينظر اليه عند الأخذ بأساليب التنميه للقطاع الخاص .

ويعتبر بيان المدخرات للقطاعين العائلى والاعمال الخاص من أهم البيانات التى تعتبر أحد المؤشرات لحجم ما يمكن توجيهه الى قنوات التنمية من أموال . ولايقتصر البيان المطلوب على عام واحد وانما لسلسله من الاعوام يمكن منها استقراء الاتجاه العام لحجم المدخرات والمقصود

من المدخرات هنا مدخرات الافراد ومدخرات الاعمال الخاص والمقيمين داخل الوطن وكذلك المدخرات لهؤلاء اذا ما كان اقامتهم خارج الجمهوريه ٠

وتعتبر بيانات تحويلات العاملين بالخارج فى سلسله من السنوات مؤشرا يوضح مدى قوة الجذب والتنافر التى تحدثها القرارات الاقتصادية والتشريعات المحليه من تشجيع أو الحد من حجم هذه التحويلات ٠ كما يشير بيان التحويلات الى اتجاه الفكر الاقتصادى للعاملين المصريين فى اساليب استخدامهم لدخولهم التى يحصلون عليها فى الخارج ويضاف الى ذلك ما تضعه القوانين والتشريعات فى الدول التى يعمل بها هؤلاء والتى قد لاتشجع فى بعض الاحيان من تحويل الحصص المقرره للتحويل (للعاملين المصريين) بالكامل للوطن الأم ٠

وان انتظام ورود هذه التحويلات دون تعقيدات محليه أو غير محليه لاشك يضفى على البحث الذى نحن بصدده صوره من الدقه لاساليب رسم وتوجيه مسار المدخرات للعمل بالأنشطه المختلفه للقطاع الخاص ٠

كما تمكننا من تقدير نوعيات واحجام الوحدات المختلفه لانشطه القطاع الخاص خاصه الانتاجى منها وذلك على مدار سنوات الخطه الخمسيه من جهه وعلى مدار سنوات الاجل الطويل من جهه أخرى وقد يكون من العسير ان نطالب بمعرفه تحويلات العاملين شهريا الا أن ذلك يعتبر ضروره لتحديد توقيت حدوث القيمه (الحد الاقصى) وكذلك الحدود الدنيا لهذه التحويلات وذلك لاشك يعطى ثقه أكبر عند تقديرنا لحجم الموارد الادخاريه اما من حيث قنوات الانفاق لدخول المقيمين بالقطر فهذه لاشك تعكسها دراسات الاستهلاك العائلى وهى التى تتوفر حاليا لدى جهاز التخطيط (وزارة التخطيط ــ ومعهد التخطيط) واشاره لهذه الدراسات يمكننا القول بأن أول مجلد صدر عن متغير الاستهلاك ومضمونه وأسبابه وسبل ترشيده وتقدير كميات الاستهلاك من السلع المختلفه مستقبلا وحتى عام ٢٠٠٠ كل ذلك قد اشار اليه المجلد الذى صدر بوزارة التخطيط عام ١٩٧٧ ٠

واذا كان قياس الانفاق للمصريين المقيمين بالخارج هو ايضا مطلب لبحث تنمية القطاع الخاص فأننا نشير الى ضرورة اجراء استقصاء بطريقة ما لقنوات انفاق العاملين المصريين بالخارج .

واتجاهات الانفاق للمصريين داخل وخارج الوطن تعطى مؤشرا الى نوعيات الانشطه التى يمكن ادراجها لتكون ضمن برامج تنمية القطاع الخاص والذى لا شك فيه ان هناك ضرورة لرسم أولويات للأنشطه التى يسترشد بها القطاع الخاص عند دخوله فى مجالات الاستثمار وتشير المجموعه الاولى الى ضرورة دراسه أوضاع واتجاهات الاستهلاك العائلى لثلاث شرائح أولها المصريون العاملون بالدول العربيه وأوربا وأفريقيا اذ أن طبيعه الاستهلاك فى هذه المجموعه وان كانت لاتعكس صورة كمية عن نوعيات الاستهلاك فهى تعكس الصورة النوعيه التى يمكن ان تتخذ كمؤشر لتقدير العرض المقابل من السلع والخدمات المحلية التى تشكل عنصرا فى مستويات الانفاق الاستهلاكى طبقا لطبيعه التطور الاجتماعى .

والشريحه الثانيه وهى تختص بدراسه اوضاع واتجاهات شرائح المجتمعات (المقصود شرائح الدخول) فى الدول العربيه وكذلك ما يتعلق بهذه الشرائح بمستويات الدخول فى الدول الافريقيه هى اقل ما يوصف بأنها دراسه تساهم فى تحديد الاطوار المختلفه الاتيه :

أ - اساليب ربط الاطار المتعلق بأنشطه القطاع العام وتكيفها طبقا للمتغيرات الدوليه .

ب - اساليب ربط الاطار المتعلق بأنشطه القطاع الخاص وتكيفها طبقا للمتغيرات الدوليه ومن هذا المنطلق تهتم المجموعه الاولى بدراسه وتحليل خطط التنمية للدول المختلفه خاصه الناميه منها .

المجموعه الثانيه :

تعتبر الدراسات التى تشير اليها المجموعه الثانيه وهى المتغيرات والظواهر الاقتصاديه للأنشطه القائمه فى مصر خلال فترة زمنيه محدده تعتبر القاعده الاساسيه التى تربط بين جوانب

الاقتصاد القومى اذ هى فضلا عن كونها اهداف فى الخطه الا انها فى نفس الوقت حصيله لحركه الانشطه واساليب وتوجيهها ووسائل دفعها وهذه المؤشرات والمتغيرات تشير اليها الخطط الخمسيه والسنويه فى تقارير المتابعه السنوية والنصف سنوية ..... الخ .

ولابد أن تشير الدراسه الى هذه المتغيرات والظواهر الاقتصاديه لكل من القطاعين العام والخاص كل على حده على اساس انهما قطاعين مكملين لبعضهما داخل النشاط الاقتصادى .

وهناك العديد من الاستخدامات لهذه المتغيرات فهى تعتبر اساسا لتقدير الكفايه الانتاجيه بجوانبها المختلفه كما تعتبر اساسا لتقدير المعاملات الفنيه واساسا لقياس درجات التكامل بين القطاعات والانشطه فى كل من القطاعين العام والخاص .

وانه بالاضافه الى ماسبق فان كل من المتغير من المتغيرات المذكوره له دلالته على المستوى الذى يلمسه هذا المتغير فعلى سبيل المثال تعكس تطور القيمة المضافه تطور الدخل باستخدام عوامل الانتاج المعروفه وقياس العماله وتطورها يشير الى تحرك أو صمود اساليب التوظف ..... الخ .

المجموعه الثالثة :

يعتبر تحليل الفجوات وعنق الزجاجات التى تواجه الانشطه القطاعيه فى القطاعين العام والخاص أحد الضرورات خاصه فى الدول الناميه والتى تقل الطاقات الانتاجيه (بشكل عام) عما هو مقدر لها وذلك لتدخل عوامل مباشرة وغير مباشرة تخفى أو تقلل من صورة الطاقات الحقيقيه للمشروعات المختلفه حتى ولو كانت دراسات الجدوى قد اشارت الى وجود احتمالات بتأثير عوامل قائمه أو محتمل قيامها على موقف الفجوات وعنق الزجاجات المحتمل قيامها .

ومن هذا المنطلق يلزم توضيح صوره الفجوات المؤثره على الانتاجيه على أنشطه القطاع الخاص ومشروعاته المختلفه سواء ما يمس منها المشروعات الكبيرة أو المشروعات الصغيره ونوجه فيما

يلى تصورنا عن المؤثرات التى تحدث هذه الفجوات :ـ

أ) النقص فى السيوله النقديه وأسبابه والعوامل التى تؤثر فى ازاله هذه الاسباب .

ب) موقف توفر المواد الاوليه والخامات الاساسيه من عدمه على ان يكون ذلك مرتبطا بتوقيت عمليات الانتاج وبالمواصفات المناسبه .

حـ) موقف العماله من حيث نوعياتها ودرجات تدريبها لتتمشى مع متطلبات الانتاج الحاليه ومتطلبات الانتاج المستقبليه (خاصه ما يرتبط منها بالتحديث فى عمليات الانتاج) .

د) مدى توفر عناصر البنيه الاساسيه .

هـ) " " الطاقه المحركه واستمراريتها بالمستوى الملائم لكل عليه انتاجيه .

و) موقف التخزين ومدى تطوره مع متطلبات ما قبل التسويق .

ز) شكل الاجهزه الاداريه والفنيه ومدى استيعابها للعمليات الموكله اليها والمشاهد ان بعض الاجهزه (جهاز التعبئه العامه والاحصاء على وجه الخصوص) تقوم ببعض الدراسات التى تتعلق بالطاقات الانتاجيه ومحاولة تحديد قياس دور كل عامل من العوامل وذلك بالنسبه للقطاع العام .

أما بالنسبه للقطاع الخاص فيشارك اتحاد الصناعات مع الغرف المختلفه فى دراسات لتقدير موقف كل عامل من العوامل المؤثره على الانتاجيه فى انشطه القطاع الخاص .

وان معرفتنا للطاقات الانتاجيه ودراسه الاسباب والعوامل التى تؤثر على هذه الطاقات وكذا قياس معدل النقص أو التزايد فى هذه الطاقات هو من ضرورات الاعداد لتنميه القطاع الخاص .

وينعكس القياس المطلوب لفجوات الطاقات الانتاجيه على جميع الانشطه سواء ما يتعلق منها بالانشطه الانتاجيه أو الانشطه الخدميه ٠

المجموعه الرابعه :

تعبر الدراسه الخاصه بالتطور المنشود للانشطه بالقطاع الخاص من القواعد الاساسيه التى يقوم المخطط بأعدادها متخذا فى ذلك المؤشرات القائمه والمؤثرات المحتمل حدوثها مستقبلا ٠ ويهمنا فى هذه الدراسه ان يؤخذ فى الاعتبار (خاصه ما يتعلق بالمؤشرات القائمه) العوامل المختلفه ومعدلات النمو لبعض المتغيرات السكانيه والاقتصاديه (معدل نمو السكان معدل نمو الدخل / معاملات المرونه ٠٠٠ الخ) ٠

المجموعه الخامسه :

تعتبر دراسات التشابك القطاعى هى اولى المقاييس (خاصه المادية والسلعيه منها) التى يجب الاعتماد عليها عند وضع المؤشرات الخاصه بالتنميه فى المستقبل ٠ ويمثل اسلوب التوازن العينى احد المعطيات الهامه والتى تقوم بها وزارة التخطيط لوضع صور عن التشابك الاقتصادى وذلك بفرض الوصول لانسب الاساليب والادوات التى تمكن من التخطيط والمتابعه السليمه / وتزداد اهميه دراسه التشابك القطاعى خاصه اذا ما علمنا اهمية القطاعين العام والخاص فى الاقتصاد القومى والدور التنظيمى والارشادى للقطاع الخاص من خلال الاجهزه التى نشأت وتنشئها الدوله بغيه توجيه وتنشيط القطاع الخاص بمستوياته المختلفه (جهاز التنميه الشعبيه ـ جهاز بناء وتنميه القريه ـ جهاز الحرفيين والتعاون الانتاجى) وتكون دراسه التشابك لتوضيح شكل وحجم التدفقات للموارد من والى انشطه كل من القطاعين العام والخاص من جهه وداخل نطاق كل منهما من جهه أخرى وكذلك شكل هذه التدفقات للمشروعات الواقعه تحت مظله الهيئات والاجهزه المختلفه ٠

ويقع تحت دائرة التشابك القطاعى مسئوليه جهه أو أكثر فى رسم سياسات التدريب وتنفيذها • أى أن هناك نوعا من التشابك فى اساليب اعداد واستخدام العماله •

كما يجب أن يفهم ان دراسات التشابك تعد لتظهر العلاقات بين القطاعات المنتجه والقطاعات المستخدمه بحيث يظهر ايضا شكل وطاقات انشطه التغليف والتعبئه والتخزين والنقل •••• الخ •

المجموعه السادسه :

تشير هذه المجموعه الى ضرورة تحليل اعمال الانشطه القطاعيه التى تشرف عليها أو ترعاها جهاز التعاون الانتاجى ، جهاز بناء وتنمية القريه ، جهاز التنمية الشعبيه هيئه الاستثمار وان تحليل اعمال الانشطه القطاعيه من خلال الاجهزه المشار اليها سوف يضيف الى دراسات التشابك الكثير من البيانات الاساسيه •

المجموعه السابعه :

وتختص هذه المجموعه بتحليل موقف النشاط المصرفى للقطاع الخاص خاصه ما يتعلق بودائع القطاع العائلى وودائع قطاع الاعمال الخاص فهى بذلك تضيف الى دراساتنا فى المجموعه الاولى الكثير من المعلومات •

المجموعه الثامنه :

ويعتبر تحليل خطط التدريب داخل نطاق كل من القطاعين سوف تنعكس على اساليبنا لتقدير نوع وحجم وموقع الوحدات الاقتصاديه التى يمكن ان تنشأ فى ظل القطاع الخاص •

المجموعه التاسعه :

ان معرفتنا بنشاط وقدره الاجهزه العامه والخاصه التى تتولى تقديم أو اعداد دراسات الجدوى أو تقديم المشوره للقطاع الخاص هى عليه ضرورية ترتبط بتنظيم ورفع كفاءة هذه الاجهزه وتقدير موقف ما تقتضى الضروره من انشاء بعضها أو تطوير البعض الآخر .

المجموعه العاشره :

وتشير بيانات هذه المجموعه الى ماتسفر عنه سياسات توجيه وتطوير القطاعات المختلفة التى تختص بها كل لجنه وذلك بالطبع سوف يمهد لتقديرات اساسيه وضروريه عند دراسة تنمية الانشطه المختلفه بالقطاع الخاص والتى تناظر مثيلاتها بالقطاع العام .

المجموعه الحاديه عشر :

وتعكس بيانات هذه المجموعه عددا من العوامل التى تكون القاعده الاساسيه عند وضع توزيع اقليمى لانشطه القطاع الخاص المراد تنميتها .

المجموعه الثانيه عشر :

انه ضمانا لعدم حدوث هزات اقتصاديه مفتعله أو غير مفتعله بمنطقة الشرق الاوسط لابد لنا ان نستقرأ عناصر الضعف والقوة فى اقتصاديات اسرائيل .

ومن الجوانب الاساسيه التى لابد ان نأخذها فى الاعتبار ان المواجهه الاقتصاديه مع العالم الخارجى وبصفه خاصه اسرائيل لايمكن أن تترك للقطاع العام دون الخاص فكلاهما على مسئوليه فى هذه المواجهه وما يؤثر على احداهما من مؤثرات خارجيه (من اسرائيل على وجه الخصوص) سوف يؤثر على الآخر .

ومن هنا تأتى الضرورة الى القيام بتحليل مجموعه البيانات المشار اليها فى هذه المجموعه حتى تكون لمشروعات القطاع الخاص القدره المناسبه على المواجهه .

المجموعه الثالثه عشـــر :

يتضح ان هذه المجموعه تضم تشكيله من الدراسات والتحاليل التى تمكننا من استقـــــراء المتغيرات الاقتصاديه من جميع جوانبها فضلا عما تضيفه مؤشرات قد تتوفر لدى القطاعـــــين ويستفاد بها فى تطوير برامج تنمية القطاع الآخـــر .

ثانيا : البيانات والاحصاءات اللازم توافرها :

١ ـ البيانات والاحصاءات العامه

	المصادر
ـ الانتـــاج :ـ	
ـ قيمة الانتاج المحقق من الطاقات الانتاجيه مقوما بما يلى :ـ	
= سعر السوق لفترة الدراسه	جهـــاز الاحصـــاء
= سعر السوق لسنه الاساس	جهـــاز الاحصـــاء
= قيمه الانتاج المتوقع تحقيقه خلال الفترة المتبقيه من العام فـــى ضوء الطاقات الانتاجيه المضافه والمنتظر تشغيلها خلال تلـــك الفترة سواء من الطاقات الجديده أو الطاقات العاطله مع بيـــان الانتاج بتلك الطاقات على حده .	جهـــاز الاحصـــاء
	جهـــاز الاحصـــاء
= قيمة الانتاج موزعه بـين :ـ	
× القطاع العام	جهـــاز الاحصـــاء
• القطاع الخاص	" "
× القطاع التعاونى	" "
× القطاع المشترك	هيئـه الاستثمـــار
× قيمه الانتاج الذى يخص الشريك الاجنبى	" "
× قيمه الانتاج موزعه حسب المحافظات	جهاز احصاء والحكم المحلى
× قيمه الانتاج موزعه حسب الانشطه الاقتصاديه	جهـــاز الاحصـــاء
× الانتاج الكلى للسلع والخدمات مع بيان كيفيه التصرف فـــى الانتاج الكمى للسلـع .	

	المصادر
+ أستخدام وسيط	جهاز الاحصاء
+ مبيعات	" "
+ صادرات	" "
+ مخزون	" "
+ فاقد	" "
ـ كمية الانتاج التى تخص الشريك الاجنبى	احصاء وهيئه الاستثمار
ـ الطاقات الانتاجيه القادمه	التخطيط
ـ الطاقات الانتاجيه العاطله مع ذكر الأسباب ومقترحات الحلول	احصاء

مستلزمات الانتاج المستخدمه

ـ قيمه المستلزمات المستخدمه فى الانتاج	احصاء
ـ قيمة مستلزمات الانتاج موزعه بين :ـ	"
= مستلزمات مستورده	احصاء والتخطيط
= مستلزمات محليه	" "
ـ الضرائب والرسوم غير المباشرة المفروضه على الانتاج وتقسم بين :	احصاء
= رسوم جمركيه	"
= " انتاج	"
= رسوم خزانه	"
= رسوم أخرى	
ـ الاعانات الممنوحه من الدوله :ـ	احصاء وتخطيط
= اعانات الانتاج	

	المصادر
= أعانات وتصدير	احصاء وتخطيط
= أعانات أخرى	" "
- بيان بنسبه الهامش التجارى للأنشطه المختلفه الى سعر البيع المنتج .	احصاء
- أنتاجيه وحدة المستلزمات وتقاس بأحتياج وحده الانتاج من المستلزمات .	تخطيط
- أراضى الاستصلاح وتوزع بين :-	
= المساحه تحت الاستصلاح	احصاء
= المساحه المستصلحه	احصاء
= المساحه المنزرع	"
= المساحه فوق الحديه	"
- قيمة الانتاج فى الوزارات والهيئات الخدميه والمصالح تقاس بمجموع الاجور والنفقات العامه السلعيه والخدميه أى المجموع المنصرف على الباب الاول والباب الثانى من موازنه الوزاره أو المصلحه أو الهيئه .	احصاء والماليه
- كمية الخدمات تقاس بعدد التلاميذ والفصول والوحدات العلاجيه وغير ذلك من أنواع الخدمات . ويتم توزيعها حسب المحافظات	احصاء (وتعليم وصحه)

الدخل أو الناتج المحلى :-

- قيمة الدخل المتولد بتكلفه عوامل الانتاج مقوما بأسعار سنه الاساس	احصاء
- قيمه الدخل المتولد بتكلفة عوامل الانتاج مقوما بأسعار السوق	"

احصـــاء

- يوزع الدخل الصافى بين :-	
= القطاع العام	احصـــاء
= القطاع الخاص	احصـــاء
= القطاع التعاونى	احصـــاء
= القطاع المشترك	احصاء (هيئه الاستثمار)
- يوزع الدخل الصافى من عوائد عوامل الانتاج الأجور ، الايجار ، الفوائد ، الارباح أو الفائض .	احصاء وتخطيط
- قياس الدخل أو الناتج فى الوزارات والهيئات العامه على النحـو التالـــى :-	
+ مجموع الاجور (الباب الأول فى موازنه الوزارة)	احصـــاء
+ الايجارات المدفوعه	〃
+ الايجارات المحسوبه	〃
- يحسب هذا الدخل بين القطاعات والانشطه الداخله فى كل قطاع	〃
- يوزع الدخل المتولد فى الحكومه (الوزارات والهيئات العامه) بين الاجور ، الايجارات المدفوعه ، الايجارات المحسوبه	〃

الاستخدامات الأستثماريـــه :

- توزيع الاستثمارات المنفذه بين	تخطيط وأحصاء
= أستثمارات ثابته فى أصول سلعيه	تخطيط
= انفاق استثمارى	〃
- تقسيم الاستثمار الثابت حسب نوع الاصل :-	
= الأرض	〃
= المبانى والتشييد	〃
= الآلات والمعدات	〃

المصـادر

= وسائل نقل	تخطيـــط
= العدد والأدوات	تخطيـــط
= آثاث ومعدات مكتبيه	"
= حيوانـــات	"
= مخزون سلعـــى	"
ـ تقسيم الانفاق الأستثمارى بين :ـ	
= أجور	"
= مستلزمات خدميه	"
= تحويليه	"
= مستلزمات سلعيه	"
ـ توزيع الأستثمار الثابت على جهات الأسناد	"
ـ " " " " القطاعات والانشطه الاقتصاديه	"
ـ توزيع الأستثمارات الثابته بين :ـ	
= القطاع العام	"
= القطاع الحكومى	"
= القطاع الخاص	"
= القطاع التعاونى	"
= القطاع المشترك	هيئه الاستثمار
ـ توزيع الأستثمار المنفذ بين :ـ	
= نقد محلى	تخطيـــط
= نقد أجنبى موزعا لمكوناته (نقدا وتسهيلات)	"

المصـــادر

= نقد تسهيلات
حر أتفاقيات حر ـ اتفاقيـــات تخطيط وهيئه الاستثمار

ـ بيان بالمشروعات موزعه بين :ـ
= مشروعات جديده تخطيط
= مشروعات الأستكمال "
= " الأحـلال "
ـ توزيع المشروعات والاستثمارات بين المحافظات "
بيان بالتمويل المحلى للمشروعات تخطيط أو وتدبره المال
= تمويل ذاتى تخطيط
= أعانات خزانه "
= أقتراض من الخزانه "
= اقتراض من الجهاز المصرفى "
= اقتراض من الاجهزه التمويليه الاخرى "
= مصادر محليه أخرى "
ـ بيان بالتمويل الاجنبى للمشروعات مع ذكر مصدر القرض الاقتصاد والتخطيط
= أقتراض فى صورة نقد حر "
= " " " نقد من دول الاتفاقيات "
= تسهيلات من دول شرقيه "
= تسهيلات من دول غربيه "
ـ بيان بمعامل رأس المال / دخل موزعا حسب القطاعات والانشطه
الاقتصاديه مع التخزين .

المصـــادر

١ـ القطاع العام	تخطيـــط
٢ـ القطاع الخاص	〃
٣ـ القطاع الحكومى	〃
٤ـ القطاع التعاونى	〃
٥ـ القطاع المشترك	هيئه الاستثمار
ـ بيان بالمشاكل والصعوبات التى تواجه تنفيذ الاستثمارات	〃 〃
ـ بيان بالسياسه الاستثماريه المقترحه واللازمه لدفع عمليه التنمية	〃 〃

التجارة الخارجيـــه

الصادرات السلعيـــه :

ـ الصادرات السلعيه كمية وقيمه وتحسب القيمه بأسعـــار سنه الاساس والاسعار الجاريه .	
ـ توزيع الصادرات السلعيه حسب نوع النشاط الاقتصادى .	اقتصاد واحصاء
= الصادرات الزراعيه	〃
= الصادرات التعدينيه	〃
= الصادرات الصناعيـــه	〃
= أعادة التصديـــر	
ـ توزيع الصادرات السلعيه حسب درجه التصنيع	اقتصاد واحصـــاء
= خام	〃 〃
= نصف مصنعه	〃 〃
= تام الصنـــع	〃 〃

المصـــادر

ـ الرقم القياسى لأسعار الصادرات على مستوى المجاميع السلعيه وعلى مستوى النشاط الاقتصادى . اقتصـــاد واحصـــاء

ـ مشاكل التصدير والسياسات اللازمه لزيادة حجم الصادرات "

الواردات السلعيه :

ـ الواردات السلعيه كمية وقيمه وتحسب القيمه سيف بالاسعار الثابته والأسعار الجاريـــه " "

ـ توزيع الواردات السلعيه حسب نوع الاستخدام الى :ـ

= سلع استهلاكيه اقتصاد واحصـــاء

= سلع وسيطـــه "

= سلع أستثماريـــه "

التغيير فى المخزون :

ـ بيان التغير فى المخزون السلعى حسب القطاعات والانشطه الاقتصاديه احصاء

ـ " " " " " موزعا بين القطاع العام والقطـــاع الخاص "

ـ " " " " " حسب القطاعات . "

ـ حجم المخزون اللازم للانتاج الجارى

ـ السياسات المقترحه لتصريف المخزون المتراكم

الاستهلاك للأفـــراد :ـ

ـ كمية أستهلاك الافراد من السلع موزعا بين الريف والحضر تخطيـــط

المصـادر

ـ قيمه أستهلاك الافراد من مجموعات السلع بأسعار السوق والاسعار الجاريـــه .	تخطيـــط
ـ قيمة أستهلاك الافراد من الخدمات بالاسعار الثابته والجاريـــه	"
ـ توزيع استهلاك الافراد من السلع والخدمات بأسعار السوق بـــين المحافظـات .	"
ـ مشاكل الأستهلاك ومقترحات حلولها .	"

الاستهلاك العـــام :

ـ الاستهلاك العام بأسعار السوق لسنه الأساس وبأسعار الســـوق الجاريـــه .	ماليه وتخطيط
ـ توزيع الاستهلاك بين الأجور والاستهلاك من السلع والخدمات	"
ـ سياسة الاستهلاك العام	"

الأسعـــار :

ـ الارقام القياسيه لأسعار الجمله	احصاء
ـ الرقم القياسى لنفقه المعيشة	"
ـ السياسه السعريه اللازمه	تخطيط
ـ الرقم القياسى لأسعار الواردات السلعيه على مستوى المجموعه السلعيـه .	احصـاء
ـ مشاكل الواردات وتحدد معها السياسات اللازمه للحد مـــن حجمهـــا	اقتصـــاد

المصـــادر

الميزان التجارى وميزان المدفوعات :ـ

ـ الميزان التجارى حسب أحصاءات الجمارك	ماليه (جمارك)
ـ الميزان التجارى حسب أحصاءات الرقابه على النقد	اقتصاد (رقابه
ـ ميزان العمليات الغير منظوره ويقسم جانب الميزان على مستوى تفصيلى بيـــين :ـ	اقتصاد
= خدمات محصله (مدفوعـــه)	"
= عوائد دخل محصله (مدفوعه)	"
= التحويلات الجاريه محصله (مدفوعه)	"
ـ ميـزان المدفوعـات :ـ	

الموازنه العامه للدولـــه :ـ

ـ الموازنه الجاريه للجهاز الادارى للحكومه مع الفصل بين :ـ	ماليـــه
= موازنه الجهاز الادارى المركزى	"
= موازنه الحكم المحلى	"
ـ توزيع الايرادات على مستوى المحافظه بين الايرادات السياسيه والايرادات الجاريه وأنواع الموازنات .	ماليه
ـ توزيع الأيرادات على مستوى كل محافظه بين الضرائب والرســـوم المباشرة وغير المباشرة .	ماليـــه
ـ توزيع الاستخدامات بين :	
= الجهاز الادارى المركزى	ماليـــه
= جهاز الحكم المحلى	ماليـــه

المصـــادر

ـ توزيع الاستخدامات بين :ـ

= الأجـــور — ماليـــــه
= النفقات العامه السلعيه — 〃
= النفقات العامه الخدميه — 〃
= الأعانـــات — 〃
= التحويلات الجاريـــه — 〃

ـ بيان الفائض أو العجز للموازنه الجاريه للجهاز الادارى الحكومى وجهاز الحكم المحلى — 〃

ـ الموازنه الجاريه للهيئات العامه — 〃
ـ تقسيم الايرادات حسب نوع الايراد — 〃
ـ تقسيم الايرادات حسب المحافظات — 〃
ـ تقسيم النفقات حسب نوع النفقه — 〃
ـ تقسيم النفقات حسب المحافظات — 〃
ـ بيان الفائض أو العجز لموازنه الهيئات العامه — 〃
ـ الموازنه الجاريه للهيئات الاقتصاديه — 〃
ـ توزيع الأيرادات حسب نوع الايراد — 〃
ـ توزيع الأيرادات حسب المحافظات — 〃
ـ توزيع النفقات حسب نوع النفقه — 〃
ـ الزياده فى الأئتمان المصرفى والتراكم فيه — 〃
ـ صافى التغير فى دائنيه ومديونيه القطاعات والانشطه الاقتصاديه — 〃
ـ كميه وسائل الدفع موزعه بين مكوناتها — اقتصـــاد
= البنكنوت المصدر والمتداول — 〃 — 〃

	المصـــدر
ـ العملات المساعده والودائع الجاريه (حكومه وخاصه)	بنك مركـــزى
ـ أذون الخزانه المستخدمه كغطاء للبنكنوت المصدر	" "
ـ العوامل المؤثره على وسائل الدفع	" "
ـ الميزانيه المجمعه للجهاز المصرفى	" "
ـ السياسه الائتمانيه والنقديـــه	" "

الفوائض الأدخاريـــــة :ـ

١ـ حسابات قطاع الشركات العامه حسب القطاعات والانشطه	وزارة الماليـــه
٢ـ الاقتصاديه وبيان الفائض منها .	
٢ـ حسابات للشركات الخاصه المنظمه حسب القطاعات وبيان الفائض منهـــا .	البنوك التجاريـــه والوطنيـــه
٣ـ الأدخار الأجمالى لقطاع الأعمال الخاص غير المنظم	" " "
٤ـ حسابات الجهاز المصرفى وبيان الفائض منها	البنك المركزى
٥ـ حسابات جهاز التأمين وبيان الناقصه منه	هيئه التأمين
٦ـ الموازنه الجاريه لصناديق التمويل الخاصه	الماليـــــه
٧ـ موازنه التحويلات الرأسماليه موزعه بين أنواع الموازنات	"
٨ـ موازنه بنك الاستثمار القومى	بنك الاستثمار القومى
٩ـ موازنه الخزانه العامه مع توضيح الأعباء والاقساط وفوائد القروض المحليه والخارجيه وقيمه الايرادات الأخرى .	الماليه والاقتصاد
١٠ـ موازنه صندوق الطوارئ	الماليـــه
١١ـ الموقف المالى للدولـــه	"
١٢ـ مصادر وأنواع تمويل الاحتياجات التمويليه الحكوميه	"
١٣ـ من العالم الخارجى بالتفصيل	اقتصـــاد

المصـــادر

٢١٢ : من مصادر محليه بالتفصيل	اقتصـــاد
١٢١٢ : من الجهاز المصرفى (البنك المركزى ـ البنوك التجاريه)	المركزى والتجاريـــه
٢٢١٢ : أذون الخزانه المصدره والمستورده	"
٣٢١٢ : حسابات الحكومه فى البنك المركزى	"
٤٢١٢ : بيان الدين العام الداخلى والخارجى	الداخلى ماليه
٥٢١٢ : السياسه الماليه	اقتصـــاد

الودائع والائتمان المصرفـــى :

ـ الزياده فى الودائع المصرفيه والنقص فيها	
= الودائع الجاريـــه	المركزى
= الودائع الآجلـه	"
= الودائع التوفـير	"
= الودائع أخـــرى	"
ـ حسابات الهيئه العامه للتأمين والمعاشات الحكوميه وبيان الفائض فيهـــا :ـ	الهيئه العامه للتأمين والمعاشـــات
= حسابات الهيئه العامه للتأمينات الاجتماعيه وبيان الفائـــض منهـــا :ـ	" " " "
= شهادات الاستثمار	البنك الاهلى المركزى
= صافى ودائع الافراد لدى الجهاز المصرفى	"
= السياسه المطلوبة لقيمة الادخار المحلى	

المصادر

السكان :-	
- عدد السكان موزعا على المحافظات	احصاء
- توزيع السكان فى المحافظات بين الريف والحضر وبين فئات العمر	"
- بيان معدل المواليد ومعدل الوفيات فى كل من الريف والحضر حسب كل محافظة .	
- بيان نسبه الهجرة الداخليه حسب كل محافظه	"
- معدل الزيادة فى السكان حسب كل محافظه	"
- الهجره الخارجيه وتوزيعها حسب المؤهلات والمهارات	"
- سياسات تنظيم الأسره	"
العمالة :	وزارة الشئون الاجتماعيه والاحصاء
- قوة العمل المدنيه موزعه بين الذكور والأناث	القوى العامله والاحصاء
- قوة العمل المدنيه موزعه بين المحافظات	القوى العامله والاحصاء
- عدد المشتغلين حسب القطاعات والأنشطه الاقتصاديه موزعا بين :-	" " "
= القطاع العام	" " "
= القطاع الحكومى	" " "
= القطاع الخاص	" " "
= القطاع التعاونى	" " "
= القطاع المشترك	" " "
- عدد المشتغلين موزعا حسب المحافظات	احصاء
- عدد المشتغلين موزعا حسب المستويات التعليميه	"

المصـــادر

ـ عدد المشتغلين موزعا بين عماله محليه وعماله أجنبيه	أحصـــــاء
ـ عدد المشتغلين موزعا بين عماله مهنيه وعماله أداريه	"
ـ مشاكل العماله ووسائل معالجتهـــا	قوى عامله (اتحاد عمال مصـــر)

الأنتاجيه ومتوسط الأجـــر :ـ

ـ أنتاجيه العمل حسب القطاعات والانشطه الاقتصاديه	تخطيط واحصاء
ـ تحسب الأنتاجيه على اساس العلاقه بين أجمالى الدخل بتكلفـــه عوامل الانتاج بالأسعار الثابته والجاريه وعدد المشتغلين	" "
ـ متوسط الأجر للمشتغل حسب القطاعات والانشطه الاقتصاديه	" "
ـ سياسه الحوافز ووسائل زيادة الانتاجيه	"

٢ـ البيانات والاحصاءات المتعلقة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة

اسم المؤسسه :

العنوان :

تاريخ التأسيس :

اسم المالك :

اسم المدير :

النشاط الرئيسى :

النشاط الفرعى :

مبنى المصنع

مساحة المصنع

عدد الطوابق

هل المصنع مملوك ام مؤجر ؟ :

اذا كان مملوكا ٠٠ كم كانت تكلفه المبنى الراسمالية ؟ جنيه

متى تم شراؤه او بناؤه بواسطة المؤسسة ؟

ماذا كانت وسيلة الحصول على المال اللازم ؟ (مدخرات خاصة/تمويل خارجى)

اذا كان مؤجرا ٠٠٠ ما قيمة الايجار الشهرى ؟ جنيه

المرافق او الخدمات المتوفرة بالمبنى

(مياه ـ ساخنه / مياه بارده / كهرباء / غاز / مرافق صحية)

هل المبنى الحالى مناسب لاحتياجات المصنع من وجهة نظر المالك او المدير ؟

نعم / لا

فى حالة الاجابة بالنفى ٠٠٠ ماذا يحتاج من مساحة او خدمات ؟

تعليق الباحث على مبنى المصنع بصفة عامة :

العمالـــــة

عدد المشتغلين　　بالقيمة　　احداث (صبيه)

فترة الصرف

متوسط اجمالى الاجور المدفوعة فى فترة الصرف (خلال الشهور الثلاثه السابقة)

	للبالبغين	للاحداث
	مليمـــــج	مليمـــــج

هل يعانى المالك او المدير من مشاكل عمالية مثل :ـ

ـ للحصول على العمال المهرة

ـ الحصول على الصبيه

ـ تدريب الصبية

ـ تدريب البالغين غير المهرة

ـ الاحتفاظ بالعمال

فى حالة الاجابة بالايجاب يوضح ما اذا كان هذا متعلقا بالعمال المهرة او غير المهرة ٠

تعليق المالك او المدير على العماله عموما

الخامـــــات

المواد الاولية الرئيسية المستعملة

مصدر شراء المواد الخام : تاجر / مباشرة من الصانع / مشترى المنتج النهائى للمؤسسة

عدد موردى المواد الاولية خلال الشهور الاثنى عشر الاخيرة :

مكانهم الجغرافى : نفس المدينه / نفس المحافظة / خارج المحافظة ٠

متوسط تكلفة المواد الخام اسبوعيا　　جنيـــه

هل هناك صعوبات معينة فى الحصول على المواد الخام ؟

تعليق المالك او المدير على الخام ؟

تعليق الباحث على الخامات عموما

الالات

عدد الالات المستعملة :

قيمة الالات (القيمه الدفترية) : جنيـه

القيمة باستعمال طريقة تكلفة الاحلال : جنيـه

تاريخ شراء اخر الـه :

طريقة الشراء : نقدا / بالتقسيط

اذا كان الشراء نقدا فما هى القيمة المدفوعة ؟ جنيـه

مصدر الشراء : تاجر / مصانع الات

مصدر التمويل : بنك / جمعية تعاونية / مصادر خارجية اخرى / ارباح العمل

اذا كان الشراء بالتقسيط ، الثمن الاساسى : جنيـه

الثمن الذى سيدفع بالتقسيط : جنيـه

فترة الدفع : شهر

مصدر التمويل : بنك / جمعية تعاونية / مصادر خارجية اخرى / ارباح العمل

تعليق المالك او المدير على الالات عموما تعليق الباحث على الالات عموما

التسويـــق

متوسط المبيعات الشهرية (خلال الثلاث شهور الاخيرة) : الكمية :ـ

القيمة :ـ جنيـه

منافذ التوزيع المستعملة :ـ البيع مباشرة للمستهلك

ـ تجار الجملة

ـ متاجر التجزئة مباشرة

ـ الباعة الجائلين

ـ المتاجر الخاصة بالصنع

وفى حالة استعمال اكثر من واحد من منافذ التوزيع ، ما نسبة نصيب كل منهم الى نسبـة المبيعات ؟

هل غير المالك او المدير منافذ التوزيع التى يستعملها فى السنوات الاخيرة ؟

نعم / لا

اذا كانت الاجابة بالايجاب ، لماذا ؟

كيف ؟

هل ياتى العملاء عادة الى المصنع لشراء حاجاتهم من منتجات المؤسسة ؟ ام ان المالك او المدير يسلم المنتجات الى العملاء حيث يكونون ؟

من اين ياتى غالبية العملاء :ـ المناطق المجاورة / المدينة / المحافظة / المحافظات الاخرى / هل يشعر المالك او المدير بوجود منافسة شديدة فى تسويق المنتجات ؟ نعم / لا

فى حالة الاجابة بالايجاب ٠٠ كيف يواجه المنافسه ؟

خفض السعر / تحسين الخدمة / تحسين الصنف / ترقية فن البيع ـ وسائل اخرى

هل اسعار المنتجات محددة بواسطة الحكومة ؟

هل يستعمل المالك او المدير اى وسيلة من وسائل تنشيط المبيعات ؟

الاعلان فى الصحف والمجلات / الملصقات / المعارض / الكتالوجات / اللافتات المضيئة الاذاعة والتليفزيون والسينما

ماذا كان الاتجاه فى مبيعات المؤسسة فى السنوات الخمس الاخيرة ؟

زيادة : ٪

تقريبا نفس المستوى :

نقص :

تعليق المالك او المدير على التسويق عموما ٠

تعليق الباحث على التسويق عموما ٠

التمويـــل

كما كان راس المال الذى بدا به المشروع ؟ : جنيـه

مصدر راس المال : مدخرات خاصة / تمويل خارجى

ماذا كانت أموال رأس المال الثابت والعامل فى السنوات الخمس الأخيرة ؟

(مع بيان استعمال المصدر فى القروض طويله الأجل أو قصيرة الأجل)

ـ أرباح المؤسسه

ـ البنوك ومؤسسات الأئتمان الأخرى

ـ مورد ى المواد الخام

ـ مشترو المنتجات النهائيه

ـ مقرضى النقـود

ـ المدخرات العائليـه

ـ الجمعيات التعاونيه

ـ مصادر أخـرى

أجمالى الأموال المقترضه من المصادر الخارجيه خلال الخمس سنوات الاخيرة .

قروض طويلـة الأجل : جنيه الفائده المدفوعـه : جنيـــــه

قروض قصيرة الأجـل : جنيه الفائده المدفوعـه : جنيـــــه

تعليق المالك أو المدير على التمويل عموما :

تعليق الباحث على التمويـل عمومـــــا :

عموميـــــات

متوسط هيكل التكاليف فى المؤسسه معبرا عنه كنسب مئوية لقيمة المبيعات :

	النسبه المئويه للمبيعات
الخامات	%
الاجور والمهايا	%

النسبه المئويه للمبيعـــات

الكهرباء والوقود	%
الايجار (أو ضرائب المبانى اذا كان المبنى مملوكا)	%
استهلاك الالات	%
الفائده (على القروض)	%
الربح الاجمالـــى	%
الجملـــــه	١٠٠%

هل يرغب المالك فى أن يتوسع بمشروعه فى المستقبل : نعم / لا

ماهى العقبات الاساسيه فى طريق هذا التوسع ؟

أذا أرادت الحكومه مساعده المالك أو المدير على التوسع وزياده كفايته الانتاجيه ، فعلى أى شكل يرى أن تكون المساعده ؟ :-

- التمويل بفائده منخفضـــه .
- تأجـير الآلات لـــــه .
- بيع الآلات بالتقسيط وبفائده منخفضه (الشراء الأيجارى)
- تدريب الصبيه فى المدارس الفنيه ومراكز التدريب المهـــنى .
- شراء الخامات بالجملة وتوفيرها .
- بناء مبانى جديده لمصانع المؤسسات القائمه .
- تسهيل تراخيص الأستيراد للآلات الأساسيه وقطع الغيار والخامات .
- تسويق المنتجات .
- الأرشاد الفنى لتطوير طرق التصنيع والأنتاج .
- أى نوع من هذه المساعدات يجب أن يعطى المرتبه الأولى فى نظره ؟

تعليق المالك أو المدير على الخدمات التى يمكن أن تقدمها الحكومه عمومـــا .
تعليق المالك أو المدير على حالة العمل عموما .

تعليق الباحث على حالة العمل عموما :

(تنظيم ضروف العمل ـ الكفاية الانتاجيه ـ
امكانيه الاعتماد على البيانات المعطاه ـ
ـ فرص التوسع فى المنطقه المجاوره
ـ سلـوك العمـل ..... الـــخ) .

تنوى الحكومه اقامه مجمع صناعى بالمدينه فى منطقه .... حيث تقوم ببناء المصانـع والورش وامدادها بالخدمات والتسهيلات اللازمه لضمان سير الانتاج وكفاءته وتأجيرهـــا أو بيعها للملاك الحاليين : فما رأى المالك فى هذا المشروع ؟

طلب حجز مصنع / فى مجمع الصناعات الصغيرة بمدينه

١ ـ اسم مقدم الطلب

عنوان منزلـــــه

عنوان عملـــــه

٢ ـ تاريخ انشاء المؤسسه أو الشركه

٣ ـ اسم المالك أو الملاك

٤ ـ اسم المدير

٥ ـ أ ـ كم عدد العمال المشتغلين ؟

ب ـ كم عدد الورديات فى اليوم ومدة كل وردية

٦ ـ أ ـ المنتجات الحاليه

ب ـ " المزمع انتاجها مستقبلا ٠

٧ ـ القيمه الحاليه للآلات والمعدات والمبانى (اذا كانت مملوكه)

٨ ـ أ ـ خبرة المالك أو المدير

ب ـ كم سنه مضت عليكم فى هذه المهنه ؟ (كعامل أو مدير أو صاحب عمل)

٩ ـ ماهى خطط التشغيل التى أعددتها لانشاء مصنع فى هذا المجمع ؟

١٠ ـ ماهى مشروعاتك الجديده من حيث الانتاج وزيادة العماله وشراء ماكينات جديده ؟

١١ ـ ماهى مساحه المصنع اللازم لك فى المجمع الصناعى ؟

١٢ ـ بأى القواعد ترغب على أساسها الحصول على مبنى المصنع ٠

أ ـ بالايجـــار

ب ـ بالشراء الايجارى حتى ٢٠ سنه

حـ ـ بالشراء النقـــدى

١٣ ـ ما مقدار القوة الكهربائيه اللازمه لك ؟ كيلوات

١٤ ـ ما مقدار كمية المياه اللازمه لك فى اليوم ؟ متر مكعب

١٥ ـ هل يلزم لك تليفون ومستعد لدفع تكاليفه ؟

١٦ ـ ما هى أنواع المواد الخام التى تلزمك شهريا (بيين الكميه)

١٧ ـ ماهى الآلات والمعدات الموجوده لديك حاليا ؟ (بيين الطراز وعمر التشغيل)